Al Azhar University
Graduate Studies & Scientific Research
Faculty of Political Science



جامعـــــــــة الأزهــــــــــر
عمادة الدراسات العـليا والبحث العلمي
قسم العـــــــــــلوم السياسيــــــــة

إدارة حركة حماس لعلاقاتها السياسية الإقليمية والدولية

"2011-2006"

Hamas's management of political regional and international relations

"2011-2006"

إعــــــداد

ماجد محمد عليان

إشراف الأستاذ الدكتور

رياض علي العيلة

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجه الماجستير في العلوم السياسية – جامعة الأزهر بـغزة

2013/2012


بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

"قَالُواْ سُبْحَانَكَ لاَ عِلْمَ لَنَا إِلاَّ مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ"

صدق الله العظيم

(سورة البقرة الآية 32)

إهداء

إلى روح الأحبة. . . والدي، ووالدتي.

إلي زوجتي التي لطالما وقفت بجانبي وأمدتني بالعزيمة .

إلى إخوتي وأخواتي تقديراً ووفاءً.

إلي ثمرة حياتي وقرة عيني أولادي.

(معتصم، محمد، محمود، منذر، معتز)

إليهم جميعاً أُهدي ثمرةَ حصادي .

سائلاً العليَ القدير أن ينفع به ويوفقني وإياهم إلي سبيل الرشاد .

الباحث

شكر وتقدير

" رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ " **(النمل ، آية 19)**

الحمد لله حمداً طيباً مباركاً والشكر على نعمه شكراً جزيلاً، والصلاة والسلام على النبي الهادي الأمين، محمد صلى الله عليه وسلم، معلم الناس الخير والمبعوث رحمه للعالمين.

لقد كان هذا العمل حصيلة جهد دؤوب وشاق، ولم يكن له ليتم دون كل أولئك الذين ساهموا بجهودهم وآرائهم ودعمهم لإنجازه، وهم أكثر مما يسمح به هذا المقام لذكرهم، لكن لا يسعني إلا أن أخص بالشكر أ. د.رياض العيلة، كما وأشكر الأساتذة الأفاضل رئيس وأعضاء لجنة المناقشة مقدرا فيهم حرصهم ومساندتهم وتوجيهاتهم لي، ولا يفوتني أن أشكر عددا كبيرا من الأصدقاء الذين لم يتوانوا في مساندتي ودعمي، كما أتقدم بالشكر لكل من الدكتور احمد يوسف، والأستاذ غازي حمد اللذين أبديا حسن استقبال وخير عون في تقديم ما يفيد الباحث، إن هذا العمل لم يكن له أن يتم دون كل هؤلاء، الذين بذلوا الجهد والوقت لإنجاز الكثير من الإجراءات الهامة لاستكمال البحث، فلهم مني أجزل الشكر والامتنان.

الباحث

الملخص

إدارة حركة حماس لعلاقاتها السياسية الإقليمية الدولية

2006-2011

إعداد :

ماجد محمد عليان

إشراف :

الأستاذ الدكتور / رياض علي العيلة

تتضمن الدراسة تاريخ نشأة الإخوان المسلمين في فلسطين والتطورات الوطنية والتنظيمية والإقليمية التي أسهمت في تأسيس حركة حماس، وتأثير الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام 1987 في التعجيل بانطلاقة حركة حماس، وإبراز الأحداث التي طورت في تجربة حركة حماس واستعراض للبرنامج والفكر السياسي للحركة، وموقفها من التشدد السياسي، والخطاب السياسي بعد أوسلو وتشكيل السلطة الفلسطينية عام 1994م، وخلاف حركة حماس مع م. ت. ف، ودراماتيكية العلاقة المتوترة مع السلطة وحركة فتح، وصولا إلى انقلابها العسكري على السلطة، وسيطرتها على غزة مما مهد لانفصال عملي بين غزة والضفة الغربية، كذلك تطرقت الدراسة إلى الآليات التي تبنتها حركة حماس في مواجهة التحديات بعد التحولات في الساحة الوطنية الفلسطينية والدولية والإقليمية.

تتناول الدراسة في الفصل الثاني علاقة حركة حماس مع الدول العربية والإسلامية وترصد مساعي حركة حماس في بناء علاقات جديدة مع الدول العربية، وخاصة دول الجوار الفلسطيني، وهي محاولات هدفت حركة حماس من خلالها إلى تأكيد دورها وحضورها على الساحة العربية، وتكشف الدراسة الظروف والمحددات التي ارتبطت برغبة حركة حماس في الانفتاح السياسي للتقارب مع هذه الدول، والحصول على اعترافها، ودعمها المالي والمعنوي.

تبين الدراسة أن حركة حماس لم تتمكن من تحقيق علاقات إستراتيجية أو عميقة مع الدول العربية خاصة دول الجوار، ولم تتمكن من تحقيق تقارب للمواقف السياسية لهذه الدول، خاصة أن لهذه الدول سياستها والتزاماتها المحلية والدولية، والتي تحكم إلى حد كبير سلوكها وعلاقاتها ومواقفها السياسية ، ويمكن وصف ما استطاعت حركة حماس من الوصول إليه هو "علاقات طارئة" لم ترتق إلى مستوى يعزز مكانة حماس السياسية في الساحة العربية، أو التعامل معها كبديل عن م. ت. ف، أو الإقرار بأنها ممثلة الشعب الفلسطيني، فلازالت هناك مسافات كبيرة بين مواقف هذه الدول وحركة حماس، وهو أمر ينطبق على حركة حماس الحركة الحزبية أو السلطة. كما توضح الدراسة العلاقات التي تربط حركة حماس مع كل من تركيا وإيران ومواقف كل دولة تجاه القضية الفلسطينية.

كما توضح الدراسة مستوى أعلى من صعوبات تعزيز العلاقة بين حركة حماس والموقف الدولي الذي تمثله الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، واللجنة الرباعية، خاصة أن هذا الموقف الدولي يضع اشتراطات حاسمة أمام تعاونه، أو اتصاله بالأطراف الفلسطينية والعربية، وهي اشتراطات مرجعياتها القائمة على احترام الاتفاقيات، ونبذ العنف والإرهاب، والاعتراف بإسرائيل وهذا واحدة منها، فضلا أن موقف معظم هذه القوى الدولية يميل في انحياز واضح ومستمر لصالح إسرائيل بحكم أسباب عديدة أهمها دور اللوبي الصهيوني في هذه الدول، أو الارتباطات السياسية والأمنية بين هذه الدول وإسرائيل، هذا في مقابل الخطاب السياسي لحركة حماس الذي يتمسك بمرجعيات عقائدية وإصرار على استخدام نفس المفردات دون وجود بدائل سياسية تكتيكية أو إستراتيجية يمكن أن تقدمها لهذه القوى، وهو ما بين في النهاية حجم الإخفاق في تحقيق اختراق حقيقي مع القوى الدولية.

Abstract

Hamas's management of political regional and international relations

This study structural the birth and history of Hamas movement in Palestine, the national organizational and regional factors which led to the birth of this movement, the impact of the first Palestinian Intifada in accelerating the emerge of Hamas, the most prominent events which contributed to its experience.

The study reviews the political program and thought of the movement, Its stand Vis-à-vis the political settlement, the post-Oslo political discourse, the setting-up of the Palestinian Authority in 1994, Its dispute with the P.L.O Fateh movement, up to its military coup against the authority, its control of Gaza strip which led to a practical separation between Gaza and the West-bank as well as the mechanisms which Hamas adopted in facing the challenges at the national and regional arena.

In the second chapter the study discuses Hamas' relations with the Arab and Islamic countries, it also monitors Hamas' endeavors to build new relations with the Arab countries, particularly those neighboring Palestine.

Hamas aimed of these efforts, to reiterate its role and presence at the Arab arena which represents a strategic depth to Palestine.

The study shed, a light on the circumstance linked with Hamas' desire to get political openness with these countries, and their recognition, as well as their moral and material support.

The study shows that Hamas was not able to achieve any strategic or deep relations with the Arab countries namely the neighboring ones. Nor was it able to achieve an approach to the political stand of these countries, because these countries have their own policies and local and international commitments which guide their political stands one can say all Hamas managed to achieve is emergency relations, short of strengthening Hamas position at the Arab level or dealing with Hamas as an alternative for the P.L.O or treats Hamas as the representative of the Palestine people.

In the third chapter the study tackle the difficulties experienced by Hamas in trying to forg relation with the international community represented by the U.S.A and E.U the Quartet, as this community set strict conditions in dealing with any Palestinian or Arab quarters, their condition are based on the recognition of U.N resolutions 242, 338, the state of Israel, renouncing violence, furthermore all these western quarters are totally biased toward Israel due to many factors, the top of which the international Zionist lobby.

Penetrating these countries, their and political links with Israel, on the contrary to the political discourse at Hamas which adhere to ideological terms of reference and which does not offer any political alternatives tactically or strategically to face these western powers, the matter which finally shows the great failure fades in achieving any real break-through breathing with these powers.

قائمة المحتويات

المقدمة:

شكلت نتائج انتخابات كانون ثاني يناير 2006 في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية وصعود حركة حماس إلى قمة النظام السياسي الفلسطيني تغييرا دراماتيكيا في علاقات حركة حماس ومستقبلها وأثرت علي طبيعة وأحوال حركة التحرر الوطني الفلسطيني عموما.

فوصول حركة حماس إلى خانة ممارسة السلطة والحكم شكل أمرا فاصلا على صعيد علاقاتها الخارجية الإقليمية، والدولية فعلاقات حركة تحرر وطني تختلف عن علاقات نظامية بين الحكومات والجهات الرسمية، ففي الأول يتاح لها مساحة أوسع من التحرك والتعبير صراحة عن مبادئها ومواقفها وثوابتها ... أما الثاني: فالعلاقات الرسمية الخارجية نجدها تتسم بقدر أكبر من القيود والاعتبارات والالتزامات الإقليمية والدولية.

إن حركة حماس بعد دخولها معترك السلطة حاولت أن تلعب دور السلطة والحركة معا في إدارة علاقاتها الإقليمية والدولية دون الشعور بالفرق ما بين إدارة حركة وطنية تحررية لعلاقاتها، وبين حركة تقود نظاماً سياسياً عليه التزامات دولية وواجبات يجب أن يفي بها(صالح، 2007: 67).

لم تعي حركة حماس بعد وصولها إلي قمة النظام السياسي والالتزامات التي يتطلبها المجتمع الإقليمي الدولي، حيث كانت هناك التزامات سياسية إقليمية ودولية يجب أن تفي بها السلطة الوطنية الفلسطينية نتيجة توقيعها اتفاق إعلان المبادئ، حيث تضاربت مواقفها في كيفية إدارة علاقات إقليمية ودولية تفي بالتزامات السلطة.

إن حركة حماس بعد نجاحها في الانتخابات التشريعية عام 2006 تعرضت لمجموعة من الضغوط الإقليمية والدولية، وبشكل خاص الضغوط الأمريكية، والشروط التي وضعتها اللجنة الرباعية من أجل فتح علاقات مع حركة حماس، والتي تتعارض مع برامج وسياسة حركة حماس، وهذا أدى إلى الاستنكاف عن تقديم الدعم المادي والسياسي تحت طائلة الضغوط الأمريكية والدولية، مما دفعها لمراجعة شاملة لمواقفها الأيدلوجية وتغيير لخطابها السياسي، والظهور بموقف أقل تشدداً وأكثر لينا، حتى لا تقدم تبريرا لقمعها وحصارها إقليميا ودوليا(عزام،2007: 167).

إن حركة حماس تدرك جيدا أن القبول الإقليمي والدولي بمكانتها، والاعتراف بها يعني قبولها باشتراطات التسوية التي فرضت على منظمة التحرير الفلسطينية، وهذا سبّب لها إشكالية في قدرتها على إدارة علاقاتها الإقليمية والدولية، رغم مساعيها الحثيثة لاختراق حالة الحصار التي تتعرض له منذ فوزها بالانتخابات التشريعية عام 2006 (الأزعر، 2006/2/6).

لكن حركة حماس من الواضح أنها لم تكن جاهزة بعد للقيام بهذا الدور على المستوى الإقليمي والدولي، لأن وجودها في السلطة وما ترتب على ذلك من استحقاقات كان يفرض عليها في المقابل

أن تتصرف تحت التزامات الإجماع الإقليمي والدولي، والالتزامات التي وقعتها م. ت. ف مع إسرائيل، ومباركة المجتمع الدولي تحديدا اللجنة الرباعية.

لقد ذهبت حركة حماس على أثر الضغوطات الإقليمية والدولية، والالتزامات الوطنية إلى تغيير سلم أفضلياتها وتبني مواقفاً تتنصل فيها من برنامجها، وإعادة النظر في الوقت ذاته في مواقفها السياسية، لتتمكن من فتح قنوات اتصال سياسي مع القوى الدولية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي.

لقد أدركت حركة حماس ضرورة عدم الاصطدام بالقرارات الدولية التي قامت عليها مرجعيات عمليات التسوية السياسية بين م. ت. ف. وإسرائيل، بل بلغت أن أكد بعض قادة حركة حماس استعدادهم للقبول بهذه المرجعيات، والالتزام بنتائج التسوية التي تقود لدولة فلسطينية وفقا لقراري 242 و338 (أبو عامر، 2006: 18).

لقد باتت حركة حماس تدرك أن الاختراق السياسي الدولي وإدارة علاقات سياسية في البعد الإقليمي والدولي يفتح المجال لتعزيز مزيدا من الانتصارات الحزبية لحركة حماس، ويرفع الضغط المستمر عن كاهلها، ويحصر واقع الإنكار الدولي لشرعيتها الانتخابية أو الجماهيرية. وهي في سعيها لفتح قنوات اتصال سياسي فإنها تكاد توصد أوجه الاتصال والانفتاح مع الواقع الداخلي الفلسطيني.

إن الأحداث والصدامات العسكرية التي حدثت في قطاع غزه بتاريخ 14 حزيران- يونيو 2007 والتي كان نتيجتها أن انشطر النظام السياسي الفلسطيني إلي شطرين: جغرافيا وسياسيا جزء في الضفة الغربية بقيادة رئيس منظمة التحرر الفلسطينية، ورئيس السلطة الوطنية الفلسطينية المنتخب، والذي يحظى بقبول إقليمي ودولي، واعتراف من اللجنة الرباعية والاتحاد الأوروبي وهيئة الأمم المتحدة، وشطر آخر في قطاع غزه بقيادة حكومة حركة حماس التي تتنكر للاتفاقيات الموقعة ما بين م. ت. ف وإسرائيل، والتي على أساسها أنشئت السلطة الوطنية الفلسطينية، مما جعلها تعيش في عزلة إقليمية دولية، وحصار اقتصادي، وسياسي، حيث أخفقت في إدارة علاقات إقليمية ودولية ناجحة، خاصة أن الوقائع تشير أن مجالات اختراقها للعلاقات الإقليمية والدولية لازال محدوداً ويحتاج إلى الكثير من المرونة في تغير مواقفها السياسية التي تتناسب مع متطلبات علاقات إقليمية ودولية في ظل الشروط الدولية.

مشكلة الدراسة:-

تحاول الدراسة استكشاف طبيعة العلاقة بين الفكر السياسي لحركة حماس، ومستوى استجابتها لتحديات البيئة العربية والإقليمية والدولية من خلال طرح التساؤل الرئيسي للدراسة وهو:

هل استطاعت حركة حماس الانتقال من حركة عقائدية مقاومة إلى سلطة قادرة على إدارة علاقات سياسية خارجية على المستوى العربي والإقليمي والدولي؟

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيسي عدة تساؤلات فرعية أهمها:-

- إلي أي مدي استجابت حركة حماس للمشاريع السياسية، خاصة بعد فوزها في الانتخابات التشريعية التي أجريت في الأراضي الفلسطينية في 25 يناير/ كانون الأول من عام 2006.
- أين نجحت وأين أخفقت حركة حماس على صعيد في إدارة العلاقات الإقليمية والدولية؟

فرضيات الدراسة:-

تسعى الدراسة إلى فحص عدد من الفرضيات أهمها:-

- تخطو حركة حماس نحو تغيير نسبي ومحدود في خطابها السياسي المطلق والنهائي إلى خطاب برغماتي وتكتيكي. خاصة أنها وجدت نفسها أمام تحولات فلسطينية هامة، خاصة بعد إعلان مبادئ أوسلو وقيام سلطة وطنية فلسطينية.
- فشلت حركة حماس كسلطة وحكومة، في تحقيق انجازات معقولة في إدارة العلاقات الإقليمية والدولية.
- ما زالت حركة حماس وحكومتها غير قادرة على فتح قنوات اتصال سياسي، أو إدارة علاقات سياسية دولية وإقليمية يمكنها من إقرار الاعتراف الشرعي الدولي بها.

أهداف الدراسة:

1. رصد الآليات والتكتيكات التي تمارسها حركة حماس في إدارة علاقاتها الإقليمية والدولية.
2. تقييم تجربة حركة حماس في إدارة علاقاتها الخارجية، الإقليمية والدولية والوقوف على نقاط القوة والضعف.
3. تحليل سياسات حركة حماس ودراسة تأثير مشاركتها السياسية والمجتمعية، خاصة مع رفضها لكل التسويات السياسية والنتائج المترتبة على إعلان المبادئ والبدائل التي تطرحها الحركة.
4. البحث بعمق في الآليات التي تستخدمها حركة حماس في إدارة علاقاتها الخارجية من خلال قراءة موضوعية علمية غير متحيزة.
5. النظر في إمكانية قدرة حركة حماس على تبني مبادرة شمولية تمنحها الفرصة في التجانس الداخلي الفلسطيني من ناحية، وتقديم إستراتيجية ناجعة في مواجهة التحديات والتهديدات الخارجية الخطيرة من ناحية ثانية.

أهمية الدراسة:-

1. نقص الدراسات التي تناولت تجربة حركة حماس في إطار علاقاتها الإقليمية والدولية، وتداعيات هذه العلاقات -في حال نجاحها أو فشلها- على القضية الوطنية الفلسطينية.

2. تقديم رؤية نقدية تدفع حركة حماس لإعادة النظر في العلاقات الخارجية لحركة حماس، واعتباراتها وآليات عملها لتجنيب قضيتنا مزيداً من الخسائر.
3. دراسة إدارة العلاقات الخارجية لحركة حماس، يكشف عن التغيرات البنيوية والتنظيمية والثقافية والسياسية التي تعيشها الساحة الفلسطينية منذ إعلان مبادئ أوسلو، وما تلاها من المواجهة الدامية مع الاحتلال الإسرائيلي منذ انتفاضة الأقصى الثانية.

منهجية البحث:-

- تتبع الدراسة السياقات التاريخية التي نشأت فيها حركة حماس، وجذور نشأة الحركة، وأبرز قادتها التاريخيين، وأطروحاتها الفكرية والسياسية، مما يعني استخدام المنهج التاريخي في البحث ومسح المصادر والأدبيات الفلسطينية والعربية والأجنبية التي تناولت حركة حماس وواكبت تطورها.
- من ناحية أخرى ونظراً لمحدودية الدراسات التي تناولت حركات الإسلام السياسي في فلسطين، تم الحصول على جزء من المعلومات والبيانات المفيدة للدراسة من خلال مقابلات لبعض من قادة الحركة ضمن أسلوب المقابلات المباشرة، التي آجراها الباحث مع بعض من قادة الحركة.
- كما سيلجأ البحث إلى استخدام المنهج الوصفي التحليلي للتطورات، والمواقف والتحولات البنيوية والتنظيمية والسياسية التي حدثت في برنامج حركة حماس، للوصول إلى استنتاجات علمية تفيد تحقيق أهداف الدراسة.

الدراسات السابقة:

1- **جواد الحمد، إياد البرغوثي، دراسة في الفكر السياسي لحركة حماس**،(عمان:مركز دراسات الشرق الأوسط،2010).

تتكون هذه الدراسة من خمسة أبواب، وثلاثة عشر فصلاً بالإضافة إلى التمهيد، تغطي الموضوعات المهمة كافّة في دراسة الفكر السياسي للحركة، وقد تناولت في معظمها حركة (حماس) من زواياها السياسية والتاريخية والفكرية، وعلاقاتها المختلفة مع المنطق الإقليمي والدولي الحديث.

وتناول الكتاب علاقات حركة (حماس) السياسية، بنطاقاتها المتعددة: الفلسطينية والعربية والإسلامية والدولية، إذ تناقش الفصول الثلاثة دوافع الحركة وأهدافها من هذه العلاقات على كل ساحة ومحدداتها، كما تتناول الممارسة الواقعية للعلاقة بينها وبين الآخر، والسياسات التي التزمتها (حماس) في ذلك، وتبين الدراسة أنّها استطاعت أن تكوّن محيطاً سياسياً معقولاً حولها في الساحات الثلاث، كما استطاعت أن تكون جزءاً مهماً في حسابات مختلف القوى في هذه الساحات في المعادلة السياسية. وبين الكتاب وضع حركة حماس في بعدها الإقليمي والدولي في

فصلين، يتناول الأول منهما مواقفها وتعاملها مع المنظمات الإقليمية (الجامعة العربية) والدولية (الأمم المتحدة) وقراراتهما المختلفة حول القضية الفلسطينية.

أما الفصل الثاني فيتناول حركة (حماس) ووضعها القانوني في ظل القانون الدولي المعاصر، وكذلك موقفها من هذا القانون، إذ ترى الدراسة أنّها حركة تحرير وطني تقف في صف الشرعية الدولية والقانون الدولي بجناحيها السياسي والعسكري، كما ترى الدراسة أن تعاطي الحركة وموقفها من القانون الدولي تطور بشكل ملحوظ، وأنّها اليوم تلجأ إلى نصوص القانون الدولي للدفاع عن قضيتها وبرامجها وأعمالها.

2- وسام أبو عيسى، تحرير: محسن صالح، الموقف الروسي تجاه حركة حماس 2006-2010،(بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات،2011).

يتناول الكتاب تطور علاقة روسيا بحركة حماس إثر فوزها في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطينية سنة 2006، وحتى نهاية سنة 2010، ويكشف الكتاب خلفيات اهتمام روسيا بتطوير هذه العلاقة، التي كانت وفق الكتاب أحد مداخل الاستثمار الروسي في منطقة الشرق الأوسط. كما يوضح محدداتها لدى الجانبين، ويعرض أهم المحطات التي مرّت بها، ويبين الكتاب أن الرئيس بوتين تمكن من تكوين إدارة قوية للحكم منطلقا من رؤيته السياسية الخاصة، واتي تعد أهم توجهاتها الدفاع عن المصالح القومية الروسية، وتطوير العلاقات مع الدول المشاركة في رابطة الدول المستقلة، والتركيز على تفعيل دور الأمم المتحدة، وإقرار السلام العالمي.

وهذه الإستراتيجية جعلت سياسة روسيا في المنطقة تسير على خيط رخو، ولا تمكنها من إتمام تحالف ما مع أي من الأطراف، ومن ثم تفرض التناقضات القائمة في الشرق الأوسط نفسها على السياسات الروسية، ولا تمكن موسكو من اتخاذ خطوات واقعية لتنفيذ رؤيتها لأزمات المنطقة.

ويشير الكتاب إلى أن حركة حماس ترى في تطوّر علاقتها بروسيا كسرًا لجدار العزلة الدولية والدبلوماسية الذي حاولت الولايات المتحدة فرضه على الحركة، بمساعدة ما يُسمى دول الاعتدال العربي، إضافة إلى نفي صفة الإرهاب عنها. كما أن الحركة تأمل أن يشجّع هذا التطور دول الاتحاد الأوروبي على الخروج عن النص الأميركي، لكسر حاجز الخجل في بناء علاقات معها.

3- عبد الحي علي قاسم، السياسة الخارجية الأميركية تجاه حركة حماس،(القاهرة: مكتبة مدبولي، 2009).

يركز المؤلف على العامل الإسرائيلي، باعتباره المتغير الأساسي الذي يحكم علاقة الولايات المتحدة الأمريكية بحركة حماس، فإسرائيل هي حليف ذو قيمة مميزة لأسباب أيديولوجية قبل أن تكون دعامة أساسية تستند إليها الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، وهي تقع فوق حسابات المصالح السياسية الاقتصادية، ويجب الحفاظ على أمنها ودعمها عسكريا وأمنيا من قبل أي إدارة

أميركية جمهورية كانت أو ديمقراطية. بداية يقدم المؤلف محددات السياسة الأميركية تجاه حركة حماس، فيشير إلى البعد الديني في السياسة الأميركية، قائلا: ظل الدين في الجانب الأكبر من استخداماته أداة من أدوات السياسة الخارجية الأميركية طوال الحرب الباردة، لكن وتيرته ازدادت في السنوات التالية لانتهائها، مع تصاعد تأثير تيارات اليمين الديني والسياسي في صياغة ورسم شكل هذه السياسة، ويأتي اليمين الأميركي ومدى تأثيره في السياسة الخارجية الأميركية، من خلال تحالف يضم عددا كبيرا من القوى والجماعات التي يصعب وربما يستحيل حصرها، وينقسم اليمين الأميركي إلى جماعتين رئيسيتين: الأولى تضم قوى اليمين الرئيسية أو الأصولية، والجماعة الثانية تضم القوى المتحالفة معها.

أما فيما يتعلق بأهداف السياسة الخارجية الأميركية تجاه حركة حماس، فيشير المؤلف إلى الأهداف الأيديولوجية، موضحا: «تدرك دوائر صنع القرار في السياسة الخارجية الأميركية الآثار الأيدلوجية الناجمة عن القابلية المتنامية لأطروحات الحركات الإسلامية في أوساط المواطنين العاديين في البلدان الإسلامية، وترى الولايات المتحدة أن ما حدث لها في 11 سبتمبر يعود بالأساس إلى أفكار الدعاة والمفكرين الإسلاميين المعادية للوجود الأميركي، وهيمنتها في المنطقة الإسلامية والعربية، لذلك فإن ما تقوم به الولايات المتحدة هو مكافحة تلك الأفكار في دول المصدر أي «الدول الإسلامية»، وخصوصا فلسطين ودول الطوق العربي».

ويشير المؤلف إلى الإستراتيجية الأميركية تجاه حركة حماس.. متطرقا إلى فترة تولي بوش الابن الحكم، وهي الفترة التي أخذت فيها السياسة الأميركية أشكالا مختلفة حدد إطارها الاستراتيجي البعد العقائدي أكثر منه المنطق السياسي، إضافة إلى استحقاقات كل مرحلة تمر بها السياسة الخارجية الأميركية، فسياسة رفع اليد عن الشرق الأوسط التي انتهجتها إدارة بوش مع وصولها إلى السلطة، بمعنى ترك المواجهة الإسرائيلية مع الفلسطينيين تأخذ مداها كي تتمكن الآلة العسكرية الإسرائيلية من كسر إرادة المقاومة وإرغام الفلسطينيين على القبول والتفاوض من موقع المنكسر إرادته، والضعيف والمستسلم.

4- بلال الشوبكي، التغيير السياسي من منظور حركات الإسلام السياسي "حماس" نموذجًا"،(رام الله: مواطن،2009).

تناولت الدراسة بالرصد والتحليل منهجية حركة حماس وتكتيكاتها السياسية في الفترة ما بين 2000 – 2008م والتي أدت إلى إحداث جملة من التغييرات في النظام السياسي الفلسطيني كان على رأسها وصولها للحكم، ويرى الكاتب بأنَّ حركة حماس سعت خلال فترة الدراسة إلى مراكمة مكاسبها السياسية، بتركيز جهودها على عدة محاور رئيسة، أهمها تغيير أسس النظام السياسي الفلسطيني، ويعتقد الكاتب بأنَّ التطورات التي شهدتها الساحة الفلسطينية مع اندلاع الانتفاضة الثانية، وتبني

الاحتلال لسياسة الاغتيالات سرَّعت في إدخال التحولات في إستراتيجية العمل الحمساوي من جهة، وطبيعة النظام السياسي الفلسطيني من جهة أخرى، خصوصًا بعد تعاظم الضغوط المحلية والدولية على الفلسطينيين، وما واكب ذلك من أحداث كتغييب الرئيس عرفات عن الساحة السياسية، وإثارة ملف الفساد داخل السلطة، والانسحاب من غزة، واتفاق القاهرة، والثانية: تغيير مرجعية السلطة الفلسطينية: ويرى الكاتب بأنَّ حركة حماس حققت إنجازًا – وإن كان جزئيًا– في هذا الجانب، حيث عملت على برمجة محاولاتها لتغيير الأسس والمرجعيات التي تقوم عليها السلطة الفلسطينية وتحديدًا التزامات م. ت. ف تجاه التسوية السياسية.

5- خالد الحروب، حماس .. دليل أوّلي،(لندن:بلوتو برس،2006).

قدّم الكتاب حركة حماس باعتبارها حركة تحرر وطني حصرت نضالها جغرافيا بما بات يعرف بفلسطين التاريخية. وهي تكافح من أجل التخلص من الاحتلال، وإقامة الدولة الوطنية، ويرى أنّها "تطور طبيعي لظروف احتلالية وحشية"، ويجب النظر لتشدد حركة حماس على أنه نتيجة لاستمرار المشروع الإسرائيلي الكولونيالي على فلسطين، ويؤكد أن حركة حماس لا تضع الغرب في نفس السلة مع الاحتلال الذي تعتبره عدوها الوحيد. لكنها تحمّله، وتحديدًا بريطانيا ومن بعدها الولايات المتحدة، مسؤولية ما جرى على أرض فلسطين. ويشير إلى أن حركة حماس أصبحت مع مرور الوقت أكثر قدرة على فهم العلاقات الدولية، ومواقف الدول المختلفة من القضية الفلسطينية، وهي تحاول جاهدة استغلال التناقضات الدولية في ما يخدم مصلحة القضية الفلسطينية. ويرى الكاتب أنّ الانتخابات التشريعية وما أفرزته من نتائج شكل انعطافه تاريخية نقلت حركة حماس من موقعها التقليدي كمعارضة إلى مربع الحكم والسلطة. ويعتبر أن البرنامج الانتخابي لكتلة التغيير والإصلاح والبيان الوزاري الأول الذي تلاه رئيس الوزراء إسماعيل هنية حدّدا حدود التجدد في الفكر الحمساوي. وحسب الحروب فإنّ البرنامج الانتخابي قد جّسد "التغييرات والتجارب التي بلورت طبيعة الحركة على مدار السنوات السابقة، وبّين كيف طورت الحركة من وعيها وخطابها وأولوياتها... لقد أسس برنامج التغيير والإصلاح لحماس جديدة". واعتبر الحروب أنّ البيان الوزاري على درجة عالية من الأهمية، إذ قدّم حركة حماس للعالم بلغة جديدة تميزت بالبراعة والحذر.

6- عماد الفالوجي، درب الأشواك.. حماس، الانتفاضة، السلطة، (عمان:دار الشروق،2006).

يسجل الكتاب رؤية مؤلفه للتحولات التي جرت في مسار القضية الفلسطينية منذ نهاية الثمانينيات كما عايشها وتعاملت معها حركة المقاومة الإسلامية حماس التي كان قائدها بين العامين 1989 و1991 وأحد قادتها، ويشير الكاتب إلى الاهتمام الإعلامي والسياسي الكبير بحركة حماس خاصة بعد موقفها المتوازن من حرب الخليج موضع تقدير من دول الخليج وإيران، وكان إبراهيم غوشة احد قادة حركة حماس موضع اهتمام خاص وحفاوة كبيرة من القادة الذين التقاهم وفد الحركة الإسلامية العالمية،

الملك فهد ملك المملكة العربية السعودية والمرشد على خامنئي في إيران، والرئيس صدام حسين، والرئيس حافظ الأسد.

كما تناول الكتاب التطورات السياسية والتنظيمية وعلاقات الداخل والخارج في إطار الحركة، واهم مبادرات التسوية التي قدمتها حركة حماس بشكل سري او علني لحل الصراع مع إسرائيل.

التعقيب على الدراسات السابقة:

استفاد الباحث من هذه الدراسات القيمة وغيرها، على أن الملاحظ، قلة الدراسات التي تتجه إلى موضوع البحث، ومن ثم فهو يحسبه بحثًا جديدًا، يرجو أن يكون فيه ما هو صالح ومفيد.

كما أن أغلب الكتابات السابقة تميل إلى السرد التاريخي لحركة حماس والمواقف منها، لذا أصبح مطالبًا بتجاوز مرحلة السرد التاريخي، أو تقديم عبر من الماضي لأجيال المستقبل، خصوصًا مع تزايد حجم التراكم الحاصل في تجربة حركة حماس.

وهذه الدراسة مساهمة في محاولة سد الفراغ الذي أوجدته قلة الكتابات العلمية التي تنتقد ولا تتحامل، تراجع المسيرة ولكنها لا تتنكر لعطاءات الحركة، كما أن الجديد في هذه الدراسة، هو رصد إدارة حركة حماس لعلاقاتها الإقليمية والدولية، وهو ما لم تركز عليه معظم الدراسات السابقة، علماً بأن الدراسة لم تقف عند حدود ما كتبته الحركة عن نفسها، بل لجأت إلى تحليلات من شتى ألوان الطيف السياسي، وخصوم الحركة السياسيين، دون التقيد بتحليلاتهم وأحكامهم أو رفضها جملة وتفصيلاً.

الفصل الأول

حماس ..النشأة والجذور

المبحث الأول: الجذور التاريخية.

المبحث الثاني: الانتفاضة الأولى 1987 وانطلاقة حركة حماس.

المبحث الثالث: حركة حماس بعد أوسلو.

1-1 مقدمة:

يستعرض هذا الفصل المرجعيات الفكرية والتنظيمية، والبرنامج السياسي الذي تلتزم به حركة حماس وموقفها من التسوية السياسية، وعلاقتها مع الحركة الوطنية الفلسطينية.

ويرصد الفصل تبلور حركة حماس باعتبارها امتداداً طبيعياً للإخوان المسلمين فكرا وسلوكا ، ومساهمتها النضالية في اطار تجربة التحرر الوطني في الانتفاضة الفلسطينية الاولى، وتناول الاليات والكيفيات المؤسسية التي استخدمتها لنشر أفكارها، والاطلاع على الهيكل التنظيمي للحركة، واهم مرتكزاتها الفكرية في تعاملها مع العديد من القضايا وخصوصاً تلك التي تتعلق بالصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

ويبين هذا الفصل التطورات السياسية والتنظيمية التي شهدتها حركة الإخوان المسلمين في فلسطين وصولا إلى تبلور ونشأة حركة حماس، والتحول الذي اجبرت عليه حركة الإخوان المسلمين في غزة للتعاطي مع متغير الانتفاضة ومواكبة الحالة الفلسطينية الثورية ، والمبادرة بدور جهادي في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي، كما تم الاشارة الى ان الحركة ما زالت عاجزة عن تقديم فهم نوعي لمعالجة إشكالية العلاقة بين حماس "السلطة" والمعارضة السياسية الداخلية.

2-1 المبحث الأول: الجذور التاريخية

1-2-1 نشأة الإخوان المسلمين في فلسطين

نشأت حركة الإخوان المسلمين في عام 1928 بمدينة الإسماعيلية على يد حسن البنا، وعلاقة الإخوان المسلمين بفلسطين تعود إلى سنة 1935 حين أرسل المرشد العام للحركة في مصر شقيقه عبد الرحمن البنا ومحمد أسعد الحكيم لزيارة فلسطين (الحمد، 2010: 31). للالتقاء بالشيخ عز الدين القسام ووجه شباب الدعوة لجمع الأموال لفلسطين، وقد كتب عنهم الرافعي في وحي القلم مقال " الأيدي المتوضئة " وتحدث عن برنامج الإخوان " قرش فلسطين"(أبو زايدة، 2009: 15). كما وأقامت حركة الإخوان المسلمين علاقات سياسية واجتماعية بالحاج أمين الحسيني مفتي فلسطين الأكبر حيث زوج كريمته إلى أبى المكارم عبد الحي وعقد القران في بيت ابنة المرشد وفاء حسن البنا وزوجها سعيد رمضان(أبو زايدة، 2009: 19).

تأسس أول فرع رسمي للإخوان المسلمين في فلسطين في مدينة غزة. بعد الحرب العالمية الثانية برئاسة الحاج ظافر الشوا، وبعد حرب فلسطين 1947-1948 ازداد انتشار الإخوان المسلمين في قطاع غزة وأصبح رئيس المكتب الإداري الشيخ عمر صوان*.

وتتابع تأسيس فروع للإخوان المسلمين في فلسطين حيث كان فرع مدينة يافا عام 1945 حسب ما قاله يوسف عمير أحد المشاركين فيه. وفي القدس افتتح مركز الإخوان المسلمين عام

* الشيخ عمر صوان كان قاضي غزة .

1946، وفي حيفا أيضا عام 1946 تم إنشاء فرع للإخوان للمسلمين ، وتتابع إنشاء فروع للإخوان المسلمين في فلسطين في كل من قلقيلية، اللد، نابلس، طولكرم، المجدل، حيث ذكر الشيخ حسن البنا أن هذه الفروع زادت عن عشرين فرعا(أبو زايدة، 2009: 19).

في عهد وزارة النقراشي 1945 ، تم حل جماعة الإخوان المسلمين في مصر وانعكس ذلك على شُعب حركة الإخوان في قطاع غزة، ، إلا إن نشاط هذه الجماعة لم ينقطع حيث اتجهت الجماعة إلى تشكيل إطار بديل، هو جمعية التوحيد، لتكون واجهة لنشاطاتها التي تركزت في المجالات الثقافية، والدعوة إلى حركة الإخوان إلى جانب بعض الأنشطة الخاصة بالتدريبات العسكرية والتربوية من ناحية ، والانخراط في الصراع الحزبي ضد التيار الناصري والقومي من ناحية أخرى(الحروب، 1996: 14).

شارك الإخوان المسلمون الفلسطينيين في حرب 1948 إلى جانب كتائب الإخوان المصرية المتطوعة ضمن الجيش المصري، وكذلك فرق المتطوعين من الأردن وسوريا والعراق، وتعتبر جماعة الإخوان من أولى الحركات السياسية التي أرسلت فرق المتطوعين للقتال في حرب عام 1948م، و أرسلت مصر ثلاث كتائب أغلبها من الإخوان المسلمين برئاسة أحمد عبد العزيز وقوة من الأردن بقيادة عبد اللطيف أبو قورة رئيس الإخوان المسلمين في عمان، وفرقة من سوريا بقيادة مصطفى السباعي رئيس الإخوان المسلمين في دمشق ومن العراق بزعامة الشيخ محمود الصواف(الحمد، 2010: 32). وعلى أثر النكبة عام 1948 أعلن عزام باشا أمين عام الجامعة العربية عن اتفاق مع الدول العربية على إعداد معسكرات للتدريب على الأعمال الفدائية وحرب العصابات ، والجامعة تكفلت المتطوعين للجهاد في فلسطين، الكتيبة الأولى مكونة من ثلاثمائة شخص وتضم أربع سرايا:(عزام، 1989: 17-18)

1-2-2 الإخوان المسلمون في الضفة الغربية :

بعد تأسيس المملكة الأردنية الهاشمية وضم الضفة الغربية عام 1950م، تشكلت قيادة موحدة للإخوان المسلمين في الضفتين تحت قيادة المراقب العام للجماعة في الأردن عبد اللطيف أبو قورة (مصطفي، 1988: 77)، وفي أوائل الخمسينات سلك الإخوان المسلمون في الأردن نشاطهم في التربية والدعوة وتأسيس وجود لهم في مدن الضفة الغربية وكان أبرز نشاطاتهم السياسية المساهمة في عقد المؤتمر الإسلامي العام ببيت المقدس في نيسان 1953 ليكون منبرا إسلاميا لمؤيدي القضية الفلسطينية من العالم العربي والإسلامي، وتتابع عقد هذا المؤتمر خلال عامين متتاليين في القدس ودمشق، واستفادت جماعة الإخوان المسلمين في الضفة من جو التسامح التي عاملهم بها النظام الأردني خلافا لمعاملته لبقية الأحزاب والتيارات السياسية كالشيوعيين والبعثيين والناصرين، ودخلوا البرلمان الأردني وفازوا بعدة مقاعد لمدن فلسطينية كالخليل ونابلس في الانتخابات التي أجريت في

الأعوام 1954، 1956، 1962، وحصل مرشحهم في نابلس الشيخ مشهور الضامن في الانتخابات عام 1962 على أكبر عدد من الأصوات.

وتطورت علاقاتهم بالنظام الأردني نتيجة ارتباطهم العضوي بتنظيم الإخوان المسلمين في الأردن والذي اتخذ سياسية مهادنة مع النظام وتفادى التصادم معه، وهذا ما فسره أحد رموز الإخوان في الأردن في تلك الفترة يوسف العظم بالقول " لم يثر الإخوان على الملك وهادنوه لأنه لم يكن في مقدورهم فتح جبهات مع كل الأطراف في آنٍ واحد وقفنا مع الملك ضد جمال عبد الناصر رئيس مصر، لحماية أنفسنا لأنه لو تسنى لعبد الناصر دخول الأردن أو إقامة حكومة موالية له في الأرض لقام بتصفية الإخوان مثلما صفاهم في مصر"(الحمد، 2010: 32). إجمالا، الإخوان المسلمون في الضفة الغربية لم يشكلوا في مرحلة الستينات قوة سياسية ذات نفوذ أو حضور فاعل، بل ارتبطوا بالسياسات العامة لتنظيم الإخوان المسلمين الأردني وانهمكوا في الجهود الدعوية والتربوية من ناحية، والانخراط في الصراع الحزبي ضد التيارات الناصرية والقومية من ناحية أخرى(الحروب، 1996: 14).

وبعد عام 1967 حيث احتلت إسرائيل قطاع غزة والضفة الغربية وسيناء، اقتصر نشاط الإخوان المسلمين في الضفة الغربية وقطاع غزة على الأمور الاجتماعية والدينية، دون الطابع السياسي الذي يتجسد في عدم التحريض على الكيان الصهيوني، ولكن تراجع الحركة الوطنية الفلسطينية وظهور الثورة الإيرانية سنة 1979 نشط الإخوان المسلمين لكي تقوم بنشاط سياسي ملحوظ وتحديدا داخل أسوار الجامعات الفلسطينية وتركز نشاطها في التصدي لنهج المنظمة العلماني ولم يخصص جهد الجماعة إلا جزء بسيط لمواجهة الاحتلال الإسرائيلي(أبو عمرو،1993: 86).

1-2-3 الإخوان المسلمون في غزة

كانت الظروف المجتمعية والسياسية التي شهدها قطاع غزة أقرب للتوافق مع أيديولوجية الإخوان ولحركتهم السياسية، وبالتالي فقد حسمت الساحة الغزية لهم، ويبدو أن هناك عاملين أساسيين ساهما إلى حد كبير في حسم هذا الاختيار، الأول: طبيعة الثقافة السائدة في قطاع غزة والذي غلب عليها الطابع العشائري والقبلي، خصوصا مع تركز معظم بدو فلسطين في الجزء الجنوبي في القطاع، مما ساهم في إرساء نوع من الثقافة التقليدية الدينية، وهذه الثقافة شكلت الأرضية الملائمة التي مهدت لفكر الإخوان ولأيدلوجيتهم السياسية، أما الثاني: فهو الدور الذي لعبه المتطوعون من الإخوان في حرب عام 1948، إضافة إلى عامل أخر وهو التلاحم ما بين القطاع ومصر وبالتالي التلاحم في الحياة السياسية، ويبدو هذا واضحا من خلال الدعم الرسمي الذي حظي به الإخوان المسلمون في غزة من قبل النظام المصري عشية قيام الثورة وذلك للحد من نشاط القوى السياسية الأخرى ممثلة بالشيوعيين، من خلال التسهيلات التي قدمها النظام للإخوان المسلمين، إذ أوكل إليهم مهمة توزيع

المساعدات العينية والتبرعات التي كانت تجمعها الحكومة المصرية للتخفيف من أعباء الأوضاع الاجتماعية، والاقتصادية البائسة لسكان قطاع غزة، وعرفت هذه المساعدات باسم "قطارات الرحمة" وكان المغزى السياسي المصري لهذه المهمة للإخوان هو سحب البساط من تحت أقدام الشيوعيين، وساعدت البعثات الدينية التي كانت تبعثها الحكومة المصرية لتعليم أبناء قطاع غزة دورا كبيرا في إشاعة مناخ ديني، وهذه عوامل كلها وظفت لصالح الإخوان المسلمين وشكلت مدخلا مهما لتحويل حركتهم إلى حركة جماهيرية بعكس الحال مع الشيوعيين(الشيخ خليل، 2012: 318).

إن الموقف المتحفظ الذي أخذه التنظيم الشيوعي من مبدأ الموافقة على قرار التقسيم الصادر عام 1947 أوجد مبررا لعزلتهم جماهيريا وصعود تنظيم الإخوان المسلمين الذي امتازت كتاباتهم في نفس الفترة من خلال جريدة الدعوة في مصر إلى محاربة إسرائيل وتحرير الأراضي الفلسطينية ومخاطبتها الروح الفدائية الفلسطينية(مصطفي، 1988: 77).

كان لاستقلال الإخوان المسلمين في غزة وعدم ارتباطهم عضويا بكل الإخوان في مصر والأردن فرصة لأن يكونوا الظاهرة السياسية الأولى في قطاع غزة، استمر هذا الحال حتى عام 1955 وساعدهم في ذلك المناخ الديني الذي ساد فلسطين طوال ثلاثة عقود، وموقف الإخوان المسلمين السياسي والعسكري في حرب فلسطين 1948 وعلاقتهم الجيدة مع نظام ثورة 1952 وهي فترة دامت عامين، ولكن الاصطدام الذي حصل ما بين الإخوان والحكومة في مصر، أثر على الإخوان المسلمين في قطاع غزة الخاضع تحت الإدارة المصرية وتحولوا للعمل السري كغيرهم من الشيوعيين والبعثيين، وأدى الوضع الجديد في غزة إلى هجرة الكوادر الرئيسة خوفا من الاضطهاد وبحثا عن مصادر الرزق(الحروب، 1996: 14).

نظم الإخوان في مرحلة النصف الأول من الخمسينيات مجموعات عسكرية، ونجحت في تشكيل مجموعتين خططتا للعمل المسلح كانت الأولى: "شباب الثأر" كان من أعضائها: صلاح خلف، أسعد الصفطاوي، سعيد المزين، عمر أبو الخير، إسماعيل سويرجو، محمد إسماعيل النونو، أما الثانية: وتدعى "كتيبة الحق" ومن أعضائها خليل الوزير، حسين عبد الحميد، عبد أبو مراحيل، حمد العايدي، وكانت هذه المجموعات النواة الأولى للاستقرار على فكرة إنشاء حركة فتح، بحيث يكون البعد العسكري المقاوم للاحتلال متجاوزا للإطار العقائدي والأيدلوجي، حُلت جماعة الإخوان المسلمين في مصر عام 1954 واتجهت الجماعة للعمل السري، مما أدى إلى انكماش التنظيم وتراجع في الأداء النضالي على صعيد مقاومة الاحتلال والعمل على تحرير فلسطين، وهو الشعار الذي رفعه الإخوان المسلمين(مصطفي، 1988: 77).

وبعد أربعة أعوام على هذا الوضع، اتضح لبعض الكوادر النشطة في الإخوان، أن الاستمرار بهذه الصيغة في العمل وتحت اسم الإخوان، سيكون صعبا إن لم يكن مستحيلا، وتجسدت هذه الفكرة في مقترحات وتصورات جديدة، تخرج بالتنظيم كله من المأزق ووضعه من جديد على سكة العمل

لتحرير فلسطين ، هذه الأفكار تقدم بها خليل الوزير في تموز عام 1957 إلى قيادة الإخوان في قطاع غزة كمشروع يدعو إلى "أن يتبنى الإخوان الفلسطينيون إقامة تنظيم خاص، بجانب تنظيمهم بحيث لا يحمل لونا إسلاميا في مظهره وشعاراته، وإنما يحمل شعار تحرير فلسطين عن طريق الكفاح المسلح، وأن يتولى التنظيم الجديد الإعداد لهذا الكفاح وأن يبدأ بممارسته متى توافرت له العدة "(الحروب، 1996: 15).

انتهى الأمر في الفترة ما بين 1958- 1959 إلى تجسيد المشروع بإنشاء حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح، التي استقطبت عددا من الكوادر والأسماء الإخوانية المرموقة، ومن هؤلاء: سليم الزعنون، صلاح خلف، أسعد الصفطاوي، كمال عدوان، أبو يوسف النجار، سعيد المزين، غالب الوزير وآخرون. في مقابل هذه الفكرة دعا الإخوان المسلمون أن الحل البديل هو تعزيز قوة الإخوان أنفسهم "لأن حركة الإخوان حين تنتصر هي التي ستحرر فلسطين، وعندما يأخذ الإخوان أهبتهم للتحرير، فلن يكون الفلسطينيون وحدهم، وهنا كان التمايز بين الخطين، حيث انخرطت فتح في مشروعها الوطني للتحرير، وجسدت معالم الوطنية الفلسطينية عن طريق فلسطنة الممارسة العسكرية، وعزل الشعارات الفضفاضة، في المقابل، كانت حركة الإخوان المسلمين في قطاع غزة تعمل على تحقيق شعاراتها الكبرى والإعداد للنصر، والعمل على حشد الأمة الإسلامية كلها، وهذا أدى إلى تراجع الإخوان من مربع العمل الوطني العام وصدارة العمل الجماهيري، وانهماكهم بالخصوصيات التنظيمية والتربية والدعوة وكسب الأنصار(الحروب، 1996: 17).

في عام 1978 كانت الحاجة من وجهة نظر الإخوان المسلمين في قطاع غزة إلى إنشاء مؤسسة أكثر تنظيما تستطيع ترويج القيم الإسلامية في "المجتمع الفلسطيني"، فأنشأ الشيخ أحمد ياسين ومجموعة معه مؤسسة تسمى"المجمع الإسلامي" بموجب ترخيص منح لهم من الإدارة المدنية الإسرائيلية في قطاع غزة، كان القرار الإسرائيلي بمنح ترخيص للمجمع الإسلامي بغزة مؤشرا واضحاً للسياسة الإسرائيلية غير المعلنة، حيث أن الحكومة الإسرائيلية تنظر إلى منظمة التحرير الفلسطينية ذات التوجه العلماني الوطني على أنها عدوها اللدود، واعتقادا منها أنها ستستفيد من ترخيص المجمع الإسلامي، حيث إنه سيكون بإمكانها منافسة منظمة التحرير الفلسطينية والمنظمات الأخرى ،وقد سأل أعضاء كنسيت اسحق رابين وزير الدفاع في حكومة اسحق شامير الائتلافية، عن الدعم الذي تم للمجمع الإسلامي ونشاطاته، مؤكدا أن ذلك كان تكتيكا لتقويض تأثير منظمة التحرير الفلسطينية"(شأول،1999: 16).

واوضح الشيخ ياسين بأن المجمع كان بهدف نشر رسالة الإسلام وحفظ القرآن، وبناء المساجد، والمدارس، والعيادات الطبية، وهذا أدى إلى فرض قيود من الإسرائيليين على طبيعة الأعمال التي يقوم بها"(شهاب، 2008: 40).

في عام 1984 أسس ياسين وقادة آخرون من المجمع جناحاً عسكرياً "مجاهدي فلسطين"، ولم يكن لهؤلاء الخبرة في عملية التزود بالسلاح، وأًصول العمل السري، مما أدى إلى اختراق صفوفهم من قبل المخابرات الإسرائيلية، وعلى إثرها تم اعتقال الشيخ ياسين والدكتور إبراهيم المقادمة وعبد الرحمن تمراز، ومحمد شهاب، ومحمد عرب وآخرون، وبذلك تكون هذه المحاولة قد قوضت نتيجة عدم الخبرة في العمل السري والعسكري.

1-2-4 أحداث طورت الحركة الإسلامية:

في ثمانينات القرن العشرين، حدثت مجموعة أحداث أدت إلى تطوير الحركة الإسلامية، من بينها الثورة الإسلامية في إيران، إلى جانب التباطؤ في الاقتصاد لدول الخليج العربي، وانخفض الطلب على العمال الفلسطينيين، والتدهور الاقتصادي في إسرائيل أعقاب أزمة السوق المالي 1988 والسياسة الإسرائيلية التي سرعت وتيرة التدهور الاقتصادي والاجتماعي في المناطق الفلسطينية"، كذلك التوسع والمد الجماهيري الإسلامي.

شكلت لجان الإصلاح التابعة للمجمع الإسلامي، والتي دافعت عن أبناء الطبقات الضعيفة والفقيرة قوة جذب داخل هذه الطبقات، وكذلك العلاقات الخارجية الدولية للمجمع الإسلامي، خاصة الدول العربية "السعودية" التي منحت مساعدات نقدية واسعة للجمعيات والتنظيمات الإسلامية في الشرق الأوسط، مكن المجمع الإسلامي من تطوير كوادر من الطلاب الفلسطينيين في الدول العربية بواسطة المساعدات النقدية، إضافة إلى المنح الدراسية في السعودية وخارجها(زيلبر، 1991: 70).

احتدم الصراع ما بين حركة فتح ورجال المجمع الإسلامي، وحسم لصالح المجمع الإسلامي عام 1983 وتم سيطرتهم على الجامعة الإسلامية، حيث عين رئيس للجامعة الدكتور محمد صقر أحد رجال الحركة الإسلامية في الأردن، وبعد عام من رئاسته منعته السلطات الإسرائيلية من البقاء في غزة وهذا القرار دعم ياسين والمجمع الإسلامي على حساب التيار الوطني فتح في غزة، أصبحت الجامعة الإسلامية معقل النشاطات الإسلامية في غزة وذلك من خلال الحضور الكبير لأعضاء الحركة والسيطرة الكاملة على ميزانية المؤسسة البالغة "1.2 مليون دينار عام 1986م، ودعم ذلك انتخابات مجلس اتحاد الطلاب عام 1983 وفوز الكتلة الإسلامية المتفرعة عن المجمع الإسلامي بنسبة 51% من أصوات الطلبة وفي عام 1986 ازدادت نسبة التأييد لتصبح 61% على الرغم من الجهود الذي بذلها التيار الوطني العلماني. وعمل مسئولو المجمع الإسلامي على إضفاء الطابع الإسلامي للجامعة من خلال الغالبية العظمى من الطلاب إضافة إلى العمال والإداريين وطاقم المحاضرين وانتمائهم للتيار الإسلامي(شأول،1999: 23).

3-1 المبحث الثاني: الانتفاضة الأولى 1987م وانطلاقة حركة حماس.

1-3-1 الانتفاضة الأولى 1987 وانطلاقة حركة حماس:

كان نهاية عام 1987 بداية تأسيس حركة المقاومة الإسلامية حماس والذي جاء متزامنا مع التغيرات الحاصلة على الساحة الفلسطينية من جهة، والتغيرات الإقليمية والدولية من جهة ثانية، وخاصة خروج الثورة الفلسطينية من أهم معاقلها لبنان عام 1982، وتوزيع قواتها على الدول العربية مما أدى إلى تهميش القضية الفلسطينية كنتيجة طبيعية للمغيرات الإقليمية والدولية، كحرب إيران والعراق ما قبل الانتفاضة، وفي ظل تلك المتغيرات جاءت انطلاقة حركة حماس(الزبيدي، 2010: 16).

ويرى الباحث بأن حركة المقاومة الإسلامية حماس التحقت بحركة الشارع نتاج استشهاد العمال الفلسطينيين وتم استغلال هذه الحادثة في الاعلان عن بدء نشاطهم كحركة مقاومة اسلامية.

وأصدر قادة الإخوان المسلمين بيانا بتاريخ 14 كانون الأول ديسمبر 1987 يدعون فيه الشعب إلى الوقوف والتظاهر ضد المحتل الإسرائيلي وهذا اعتبرته حركة حماس هو بيانها الأول الصادر عن حركة المقاومة الإسلامية(أبو عمر، 1993: 87).

أما حول موقف حركة حماس من المشاركة في الانتفاضة، فقد اتسم الموقف بصورة جدية في الضفة الغربية، حيث إن هذه القيادة هي من العناصر الشابة وكانت تحبذ الانخراط في الانتفاضة والمشاركة في مقاومة المحتل، دون تردد خلافاً لموقف القيادة الإخوانية التقليدية التي اتسمت موافقتها في بداية الانتفاضة بالحيطة والحذر، وزال هذا التخوف بعد مشاركة حركة حماس في الانتفاضة، إن انطلاق حركة حماس جاء ليوفر إطاراً يتحمل المسئولية في مثل هذا التغيير في المواقف، فإذا انتهت الأحداث وفشلت الانتفاضة، سيكون في مقدور الإخوان المسلمين التنصل من المسئولية وتحميلها لحركة المقاومة الإسلامية، أما إذا استمرت الأحداث وتصاعدت الانتفاضة فيسكون من السهل على الإخوان المسلمين تجيير هذا الانجاز من حركة حماس لمصلحة الجماعة.(أبو عمر، 1993: 87).

2-3-1 الهيكل التنظيمي لحركة حماس

يتشابه البناء التنظيمي لحركة المقاومة الإسلامية حماس بشكله العام للبناء التنظيمي لحركة الإخوان المسلمين في فلسطين كونه متوارث من البناء الحركي في كل من مصر والأردن.

وأن هذا البناء النابع من الفكر الإسلامي، القائم على قواعد الشورى في القرارات واختيار القائد بالبيعة ومن ثم السمع والطاعة للقائد، كونها الأساس في البيئة التنظيمية للإخوان ولكن مع انطلاق الانتفاضة الشعبية في فلسطين عام 1987 انتقل هذا البناء القائم على الدعوة والتربية الإسلامية إلى تنظيم مقاوم وجسدته حركة المقاومة الإسلامية حماس باتخاذها لخط المقاومة القائم على الصدام مع الاحتلال الإسرائيلي " بمنهج الإسلام في برامجها(العمور: 2009: 921).

كما لم تشترط حركة حماس أثناء الانتفاضة الشعبية عام 1989 مشاركة الحركة لعضويتها أن يكون بالضرورة منتميا إلى جماعة الإخوان المسلمين، حيث أصبحت حركة حماس إطارا تنظيميا جماهيريا يختلف عن إطار الإخوان المسلمين الذي له مواصفاته وقياساته الخاصة بتنظيم وتجنيد الأفراد، في حين أن حركة حماس أصبح لها مواصفاتها وقياساتها المرنة في استيعاب المستعدين للانخراط في مقاومة الاحتلال. أن حركة حماس تضم في إطارها نوعين من الأعضاء:-(الحمد، 2010: 44)

الأول: هو أفراد تربوا في كنف الدعوة واستمروا في عضوية الجماعة يرون حماس امتدادا فكريا لجماعة الإخوان المسلمين ، لذلك نجد أن البنية الأساسية لحماس هي من أعضاء جماعة الإخوان وهم يتمتعون بالنفوذ الأكبر خصوصا في المراكز القيادية.

الثاني: أفراد وأعضاء لم ينخرطوا في صفوف جماعة الإخوان المسلمين ولكنهم قريبين من الخط الإسلامي ، وبرنامج المقاومة الذي تبنته حركة حماس وفاق عدد أعضائها عدد المنتسبين لحركة الإخوان، واتسع تأثيرها ليشمل كل المدن والقرى في الضفة الغربية وقطاع غزة وهؤلاء يمثلون جيل الانتفاضة والسجون ورجال المقاومة(النواتي، 2002: 49).

إن البنية التنظيمية لحركة حماس، مرت بمرحلتين، نتيجة التطورات التي واكبت عمل الحركة في الانتفاضة وظروف منشأها وحاجتها الملحة للتطور مع تطور الظروف:-

- **المرحلة الأولى:** وتشكلت مع بداية الانتفاضة حتى شهر مايو/آيار عام 1989 إذ كان التنظيم يتألف من ثلاث أجنحة عمل هي:

1. **الجناح السياسي:** يتولى عملية إصدار البيانات والنشرات والتحليلات وقد عرف من قياداته الشيخ أحمد ياسين ومجدي عقيل.
2. **الجناح الأمني:** "مجد" ومهمته جمع المعلومات عن الإسرائيليين والعملاء وتجار المخدرات وتصفية المتعاونين مع الإسرائيليين وعرف من قياداته روحي مشتهى ويحيى السنوار.
3. **الجناح العسكري:** "المجاهدون الفلسطينيون" مهمته التخطيط وتنفيذ العمليات العسكرية ضد الاحتلال وقائده الشيخ صلاح شحادة.

- **المرحلة الثانية:** بدأت بعد حملة الاعتقالات التي طالت أعضاء وقيادة حركة حماس في عام 1990، وإبعاد حوالي 450 من قيادات الصف الأول والثاني للحركة عام 1991، إذ أخذت تعمل حركة حماس وفق جهاز "مجلس الشورى، وقيادة تنفيذية عليا، وأجهزة تنفيذية متخصصة"(النواتي، 2002: 49) واتسعت قاعدة المشاركة لتشمل الضفة الغربية وقطاع غزة والشتات، متبنيه اللامركزية مبدأ لعملها، وتحديد السياسات واتخاذ القرارات الإستراتيجية، بمشاركة كل أذرع القيادة، رغم توزعها الجغرافي والتخصص، هذا وقد عملت حركة حماس في هذه الفترة من خلال الأجهزة التالية:

- المكتب السياسي ورأسه د. موسى أبو مرزوق حتى تم اعتقاله في الولايات المتحدة بتاريخ 25 يوليو/ تموز1995، والمكتب الإعلامي، والجناح العسكري "عز الدين القسام"(الحمد، 2010: 48). الي جانب الجهاز الذي يهتم بالشباب والانتفاضة والسجناء وهذا الاخير تم تأسيسه بعد ارتفاع ملحوظ في أعداد الاعضاء المعتقلين في السجون الاسرائيلية.

يكتنف البناء التنظيمي لحركة المقاومة الإسلامية حماس "الهيكل" السرية في تشكيله، نظرا لأنها تعتمد السرية، وخوفا من ملاحقة الاستخبارات الإسرائيلية لقادتها وكوادرها تعتمد حركه حماس البناء الهيكلي التالي(عبد العال، 2007: . http://www.arabtims.com.portal/article-display.cfm?action=8preview.ugd):-

1-3-3 الفكر السياسي عند حركة حماس:

صاغت حركة المقاومة الإسلامية حماس، فكرها السياسي اتجاه كافة القضايا المتعلقة بالقضية الفلسطينية، من خلال ميثاقها الذي أعلنته عام 1988، ومنذ ذلك الحين، ورغم عمومية مواده اتخذته كبرنامج سياسي للحركة، حيث أعلنت رفضها لكافة حلول التسوية التي تقوم وفق ما تراه على التنازل عن حقوق الشعب الفلسطيني، وعدم اعترافها بإسرائيل(السيد، 2009: 29)، وعدم قبول دولة فلسطين في حدود عام 1967، لأن ذلك من وجهة نظرها يعني التنازل عن 78% من أرض فلسطين الانتدابية. أما حول سياسة منظمة التحرير الفلسطينية فنجد سلوك حركة حماس السياسي رافضاً لسلوك المنظمة، وغالبا ما كانت تتحفظ عليه، وهذا ما جعلها ترفض مؤتمر مدريد للسلام عام 1990 واتفاقيات أوسلو 1993، كونها من وجهة نظر حركة حماس، ظالمة للفلسطينيين، وتعطي للإسرائيليين من حقوق الشعب الفلسطيني، والتنازل عنها، وأيضا نجد ليس فقط العمل السياسي أو السلوك السياسي هو محط الخلاف على منظمة التحرير، بل تجاوز ذلك إلى البعد الأيدلوجي العقائدي الديني الذي تتبناه حركة حماس، ويختلف تماما عن النهج والفكر الذي تتبناه المنظمة(السيد، 2009: 54).

إن فكر حركة حماس السياسي، قائم على الاعتقاد الديني والفكر الأيدلوجي العقائدي، ليقدم منطلقات سياسية وأخلاقية محكومة بروح الميثاق، الذي يؤكد على أن فلسطين أرض إسلامية وأن نهج المقاومة والجهاد هو السبيل إلى تحريرها، وهو الأقدر على انتزاع الحقوق الوطنية.

إن التغيرات التي واكبت المواقف السياسية لحركة حماس، جاءت منسجمة مع الإطار العام الذي أوجده الميثاق بطبيعته الفضفاضة، وعموم نصوص مواده أدى إلى استيعاب الاجتهادات المختلفة وصهرها، ومكن الحركة من تغيير مواقفها، وتعديلها والمناورة دون أن يبدو ذلك تعارضاً مع بنود الميثاق، الذي يخضع كل منها لأكثر من تفسير، أو تاويل(الزبيدي، 2010: 17). لقد عدلت حركة حماس في مواقفها السياسية وصياغة فكرها السياسي المحاط بالميثاق، وأصبحت مستعدة للموافقة على دولة فلسطين في حدود عام 1967 بدون شروط، وأن تعترف بإسرائيل كأمر واقع أو

ربما تتفاوض معها، واستعدادها لقبول التهدئة أو الهدنة طويل الأمد، وأن تشارك في انتخابات عام 2006 والتي فازت بها وأوصلتها للحكم، رغم الاستنكاف ورفض المشاركة في عام 1996، واعتبارها امتداداً للنهج الإستسلامي بأوسلو واستطاعت أيضا أن تقيم علاقاتها مع دول وأطراف غربية، كانت سابقا تعتبرها جزءاً من معسكر الأعداء، واتفاق حركة حماس مع حركة فتح "اتفاق مكة" هذه المواقف جعلت حماس تبتعد عن مواقفها المبكرة المقيدة سابقا ببنود الميثاق(الزبيدي، 2010: 19). فقد نظرت حركة حماس الي الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي عبر مفاهيم ومنطلقات أيدلوجية عقائديه، معتمدة علي الفهم الإسلامي لطبيعة الصراع، بوصفه صراعا حضاريا شاملا بين الأمة العربية الإسلامية من جهة، وبين الصهيونية والغرب من جهة ثانية، مستندة على فهم وتحليل جماعة الإخوان المسلمين لطبيعة الصراع، ومستدلة بقول عدنان النحوي أحد الكتاب الإسلاميين إلى هذا المفهوم، بقوله "إن قضية فلسطين ليست قضية أرض فحسب، على أهمية الأرض وخطورة منزلتها ولا هي قضية وطنية ولا قومية، إنها قضية إيمان وتوحيد ودين وعبادة، إنها قضية الإسلام، وقضية الأمة المسلمة، وقضية كل مسلم في الأرض إذا كان يؤمن بالله واليوم الأخر(عبد الرحمن، 1989: 15)" ، ولكن حركة حماس إلي جانب الأفكار التي طرحتها، كانت أكثر نضجا لتكييف الصراع وحسمه بشكل قاطع على أنه صراع حضاري بأبعاده المختلفة، وهذا ما أكده أحد قادة حماس إبراهيم المقادمة في كتابه معالم في الطريق إلي تحرير فلسطين بقوله: (الزبيدي، 2010: 89) "من دراسة واقع كل طرف من الأطراف المشاركة في الصراع يتبين لنا أن المعركة ليس من أجل مساحة من الأرض، وإذا كانت الأرض مساحتها. وليست صراعا قوميا أو عرقيا. ومعسكر التطرف الإسرائيلي أغلبه من اليهود والغرب وليست صراعا طبقيا كما يدعي الشيوعيين. وليست صراعا بين واحة الديمقراطية في الشرق الأوسط والمتخلفين من العرب. كما يدعي الأمريكان والغربيون ولكنه صراع حضاري بكل معنى روحية وثقافية واجتماعية واقتصادية وعسكرية وسياسية"(المقادمة، د.ت: 268).

إن المتفحص لميثاق حركة المقاومة الإسلامية حماس وبياناتها المختلفة يجد أن عملها يتخذ شكلين الأول ثابت، والثاني مرحلي، فالثابت عند حركة حماس يتمثل في: تحرير فلسطين كلها وإقامة الدولة المسلمة عليها، وهذا ما أكده ميثاقها في المادة (11) على أنه لا يملك احد التنازل عن أي جزء من فلسطين لأنها وقف إسلامي على كل الأجيال(ميثاق حركة حماس (1988) مادة 11)، وكذلك نص الميثاق على أن الحركة تسعى لإقامة دولة إسلامية على أرض فلسطين وتوالت التصريحات والبيانات المؤكدة من زعماء حركة حماس على ثبات موضوع التحرير وإقامة الدولة الإسلامية، ومن خلال رفض حركة حماس للأطروحات والاتفاقيات التي تسلم للكيان المحتل بالوجود الدائم على أرض فلسطين الانتدابية.

أما المرحلي فهو أن تحافظ حركة حماس على ثبات هدفها بالتحرير لأرض فلسطين، مستخدمة أسلوب الجهاد "العمل العسكري" وفي نفس الوقت قبلت بالحلول المرحلية بالتفاوض على

جزء من أرض فلسطين كالضفة الغربية وقطاع غزة، وفي ذلك يقول محمد نزال أحد قيادي حركة حماس وعضو مكتبها السياسي "نحن مع أي حل مرحلي وأننا لا نعارض أي انسحاب إسرائيلي من أي جزء من فلسطين شريطة عدم الاعتراف بإسرائيل.

وهذا يوضح موقف حركة حماس من الحل المرحلي الذي يحافظ على الهدف الأساسي، إن هذا التطور في موقف حركة حماس لا يتنافى مع ما تبنته منظمة التحرير الفلسطينية عام 1974 بقبولها للحل المرحلي، وإقامة الدولة الفلسطينية على أي شبر يتم تحريره من أرض فلسطين(الحمد، 2010: 118).

وقد اعتبرت الهدنة بهدفها التكتيكي، وليس الاستراتيجي جزءاً من فكر وخطاب حركة حماس السياسي، إذ تعد محاولة للتعامل مع الواقع الحالي للشعب الفلسطيني ، ويتعامل مع مرحلة تاريخية من حياة الشعب الفلسطيني، ومفهوم الهدنة في فهم الشيخ ياسين "تعني هدنة معناها وقف الصراع، وليس اعترافا بما سلبت إسرائيل وليس إقراراً بما هو واقع" أي أن الهدنة هي عدم الاعتراف بواقع إسرائيل الاحتلالي على الأراضي الفلسطينية. (الحمد، 2010: 118)

أكد الشيخ ياسين على أن المرحلية في عملية الصراع مع الإسرائيليين، بالإمكان قبولها بقوله "إن الدولة الفلسطينية يجب أن تقوم على أي شبر من فلسطيني نحرره، ولكن دون تنازل عن باقي حقوقنا" هذا تأكيد واضح وصريح للحل المرحلي لتحرير فلسطين"(صحيفة النهار المقدسية ، 1988).

وعقب الدكتور عبد العزيز الرنتيسي، على كلام الشيخ بأنه يقبل بجوهر الفكرة " بالنسبة للهدنة كحل مرحلي فهذا أمر لا نعارضه، لأنه يحفظ حق الفلسطينيين في المطالبة باستعادة وطنهم والهدنة في هذه الحالة تعني عدم الاعتراف بإسرائيل، ولقد حددها الشيخ ياسين بأجل وهو عشر سنوات وهذا يتمشى مع صلح الحديبية ولا يتنافى مع الشرع "(صحيفة الدستور الأردنية، 1993).

واشار موسى أبو مرزوق بقوله: "نحن كحركة مقاومة، نرى أنه إذ أرادت حكومة العدو أن تخرج من هذا المأزق الذي تعيشه، فليس الطريق فرض الاستسلام على الشعب الفلسطيني، نحن نقول إنه يمكن أن يكون هناك معاهدة سلام وهدفه أن يترك مجالا للخروج من الأوضاع الإقليمية المقعدة والانفكاك من هذه الأزمة(صحيفة السبيل الأردنية ، 1994).

هذا الموقف العلني الذي ساد الفكر السياسي لدى حماس من الصراع، متساوق مع ما طرحته منظمة التحرير الفلسطينية كحل مرحلي للصراع، في دورة المجلس الوطني الفلسطيني، أثناء انعقاد الدورة الثانية عشر في 8 يونيو/ حزيران1974التي نصت على ان " تناضل م.ت.ف بكافة الوسائل وعلى رأسها الكفاح المسلح لتحرير الأراضي الفلسطينية، وإقامة سلطة الشعب الوطنية المستقلة المقاتلة على جزء من الأرض الفلسطينية التي يتم تحريرها وهذا يستدعي إحداث المزيد من التغييرات في ميزان القوى لصالح شعبنا(وثائق فلسطينية، 1987: 348-349).

يؤكد التشابه ما بين الحل المرحلي الذي طرحته منظمة التحرير في مطلع السبعينات، وبين الهدنة التي تبنتها حركة حماس، ما وضحه أحد قادة حماس ذلك بالقول: " قد يكون هناك تشابه شكلي ولكن الحقيقة أن خطة المراحل السابقة، لم تكن مطروحة لذاتها، بل عملية تهيئة للشارع الفلسطيني، لحل نهائي يقبل من خلاله بدولة إسرائيل، وهذا غير مقبول عند الحركة بأي حال من الأحوال "(مجلة السياسة الفلسطينية، 1988: 104).

يمكن القول، بأن الفكر الواقعي لدى الشيخ أحمد ياسين منذ بداية الانتفاضة الأولى، تبلور بشكل واضح مع البدء في مشروع السلام الفلسطيني الإسرائيلي 1990، وأن مشروع السلام لعب دورا مهما في سرعة نضوجه وتفاعله، وأن الشيخ ياسين حاول التعامل مع المستجدات على الساحة، وحاول أن يرد من خلال النقاشات التي سادت الحركة بين أتباعه، ومن هنا جاءت فكرته للهدنة"(الصافي، 2007: 1179).

حاولت حركة حماس ربط انطلاقتها في أدبياتها وخطابها الفكري والسياسي في أواخر عام 1987، بالإشارة إلى البعد الإسلامي لتلك الانطلاقة، وتأكيده والتشديد عليه، وأن ذلك البعد شكل جهاد الشعب الفلسطيني في مختلف المراحل، رغم أنه خيار في مرحلة الستينات والسبعينات، عندما سادت وسيطرت الشعارات اليسارية والقومية على ساحة العمل الفدائي.

إن حرص حركة حماس على الانتماء إلى تيار النضال الجهادي الفلسطيني العام، جعل من تنظيم حركة حماس وفكرها وخطابها السياسي، ومختلف خصائصها انعكاساً لنشأتها التنظيمية وارتباطها التاريخي بحركة الإخوان المسلمين.

1-3-4 موقف حركة حماس من التسوية السياسية مع إسرائيل:

انطلقت المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية بعد مؤتمر مدريد 1990 بقيادة م.ت.ف، بهدف إقامة دولة فلسطينية في حدود عام 1967، ورفضت حركة حماس المشاركة في هذه المفاوضات وطالبت م.ت.ف.الانسحاب من هذه المفاوضات، والتراجع عن اتفاق غزة – أريحا، الذي نظرت إليه من منظور أهدافها وظروفها(جرابعة، 2010: 69).

فقد رأت حركة حماس أن المفاوضات يجب أن تستند إلى قوة تستطيع أن تجبر إسرائيل على تقديم تنازلات، وأن استرجاع الحقوق الفلسطينية، لا يتم إلا من خلال المقاومة، وأن المفاوضات يجب أن تكون مدعومة من المقاومة التي تساهم في الضغط على المحتل لتقديم تلك التنازلات.

وتعاملت حركة حماس مع المفاوضات على أنها وسيلة يمكن من خلالها استعادة الحقوق الفلسطينية، حسب تجارب الشعوب المختلفة "فإن المقاومة تتوقف عندما تبدأ مفاوضات الحل النهائي أو ما شابهها " فرأت حركة حماس أن إقرار إسرائيل بحقوق الشعب الفلسطيني، قد يدفع حماساً لإجراء مفاوضات سياسية مباشرة مع الجانب الإسرائيلي(جرابعة، 2010: 71).

إن أفق حركة حماس السياسي لهذه المفاوضات، ينتهي بإقامة دولة فلسطينية على الأراضي المحتلة، وقبول حركة حماس بالمفاوضات، يعني قبولها بالاتفاقيات، وهذا ما عبر عنه غازي حمد، الناطق الرسمي لرئيس الحكومة المقالة، أن موقف حماس من مبدأ التفاوض مع المحتل الإسرائيلي "غير مرفوض لا من الناحية الدينية ولا الوطنية " وقال حمد لصحيفة الرسالة المقربة من حماس " موقف حركة حماس ليس ضد مبدأ المفاوضات، لكنها حذرة من التفاوض، نتيجة التجربة السلبية التي قادتها السلطة، والتي جعلت من المفاوضات مسألة تفتقر للمصداقية ، وإذا تأكدت الحركة أنه سيترتب على المفاوضات تحقيق مصالح وطنية، فلن تكون حركة حماس ضد ذلك"(الرسالة: 2007).

إن السلطة الفلسطينية التي تأسست عام 1994 نتيجة توقيع اتفاقيات التسوية مع إسرائيل، معلنة بداية مرحلة سياسية جديدة في تاريخ الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، أدى إلى وجود قوة معارضة داخلية فلسطينية، من قبل حركتي حماس والجهاد الإسلامي لهذه الاتفاقيات، ورفضها الاعتراف بشرعية السلطة(الزبيدي، 2010: 28).

كانت مواقف حماس اتجاه السلطة الفلسطينية، أنها وليدة الاتفاقيات مع إسرائيل، واعتبارها سلطة أمر واقع دون الإقرار بشرعيتها، وكونها أمر واقع، وضع حركة حماس أمام تحدٍ كبير، تمثل بكيفية التوافق بين عدم شرعية تلك السلطة من وجهة نظرها من ناحية، ومن ناحية أخرى ضرورة التعايش معها، لذلك نجد أن حماساً حينما كانت تتعرض للمضايقة والملاحقة من قبل السلطة، وخاصة حينما تكون جولة جديدة من المفاوضات تؤكد على عدم إقرارها بالسلطة وتقوم بانتقادهم من خلال تصريحات قادتها، وحينما يخف الضغط على حركة حماس، كانت تبادر لتؤكد إمكانية التعايش مع السلطة، وبقيت مواقف حركة حماس متأرجحة بين معاداة السلطة تارة، واتقاء بطشها تارة أخرى ، وقد عبرت تصريحات مؤسس الحركة الشيخ أحمد ياسين عن هذا التأرجح، عندما أكد على احترامه للسلطة وقيادتها، وتمنياته للمجلس التشريعي بالتوفيق، مؤكدا في الوقت ذاته على مشروعية العمل المسلح ضد إسرائيل، ورفضه أي شكل للحوار مع الإسرائيليين.

ومن أهم المحطات الهامة في رفض حركة حماس لاتفاقيات التسوية السياسية، هو عدم مشاركتها في انتخابات عام 1996 للمجلس التشريعي الفلسطيني، وذلك لارتباط هذه الانتخابات بمشروع التسوية الذي جاءت به اتفاقية أوسلو، وقد عبر عن ذلك إبراهيم غوشه، حيث أعلن "أية انتخابات للحكم الذاتي مرتبطة بمشروع التسوية الذي عقد وفق مؤتمر مدريد مرفوض كليا"(الزبيدي، 2010: 30).

إن المتتبع لمواقف حركة حماس من التسوية السياسية، يجد أن هناك تغيرات وتطورات حدثت من التسوية التي كانت ترفضها حركة حماس، وتعارض أي حل، لذا نجد أن موقف حركة حماس من التسوية السياسية مع إسرائيل يخضع لعدة عوامل منها:

1. الموقف الأيديولوجي والمبدئي "الإستراتيجية العقدية".

2. مكونات المشروع المطروح ومدى تحقيقه لحقوق الشعب الفلسطيني وفق فهم حركة حماس السياسي.
3. الأوضاع المحلية والإقليمية والدولية التي يطرح في ظلها المشروع.
4. التغيرات العربية الحاصلة في الوطن العربي "الربيع العربي" والتغير العلني لموقف حركة الإخوان المسلمين اتجاه الصلح مع إسرائيل(الحمد، 2010: 228).

مع تطور الأحداث التي واكبت القضية الفلسطينية في الساحة المحلية والعربية والدولية وتطور أداء حركة حماس، والتغيرات الحاصلة والمحيطة بالقضية الفلسطينية، أخذت المكانة الأيدلوجية للميثاق تتراجع لصالح الاعتبارات والتقديرات التي لازمت سلوك حركة حماس على الأرض، وهذا أدى إلى تباين في وجهات النظر لقادة حركة حماس بالنسبة للميثاق، وجعله محط خلاف، فاختلاف نظرتهم للميثاق في فترة التأسيس من عمر الحركة، وفي مراحل تطور الحركة والتغير في أداء وسلوك أفرادها وقادتها، ظهرت عدة وجهات نظر اتجاه هذا الميثاق منها:

الأولى: هناك من قال بأنه وثيقة قديمة لا تتسم بالوضوح، وغير قادر أن يكون مرجعية لفكر وسلوك الحركة السياسي، وقد عبر عن هذا الرأي غازي حمد، بقوله: "الميثاق كتب بشكل سريع وعام 1988 لم يأخذ حظه من الدراسة، وبني على أساس الجانب العقائدي أكثر من الجانب السياسي ، وحركة حماس الآن لا تعتبره مرجعية لها، وهو أصبح جزءاً من الماضي، ولقد تعدته حركة حماس، والميثاق تكلم عن المقاومة وعدم الاعتراف بإسرائيل ، لكنه لم يتطرق إلى حل الدولتين ولم تتبن حركة حماس كل المواقف التي تم الإشارة إليها في الميثاق، وتجاوزت حركة حماس الميثاق في قبولها دولة بحدود عام 1967 والهدنة مع إسرائيل، واتفاق مكة، هذه الأمور لم تكن واردة في الميثاق"(الزبيدي، 2010: 19).

الثانية: الميثاق وثيقة قديمة واجتهاد فردي غامض المنشأ، عني بالفكر والعقيدة ليس بالسياسة، وهذا جعله غير ملزم للحركة اليوم، وعبر النائب يحيى موسى العبادسة عن هذا الرأي بقوله: " ليس هناك ميثاق بالمعنى المتعارف عليه في ذهن رجل قانون، حيث هو عبارة عن أدبية خرجت تحت عنوان ميثاق حركة حماس، وهذه الأدبية لم تبين الجهة المؤسسية في الحركة التي أخرجتها، بمعنى أنه لم يخرج عن مؤتمر الحركة أو عن مجالسها الشورية صاحبة الاختصاص "(الزبيدي، 2010: 20).

الثالثة: ترى الميثاق بأنه وثيقة تعبوية، الغرض منها تعبئة الناس بروح المقاومة، لمنع قياداتهم من تقديم تنازلات لإسرائيل، وأن مسألة إلغائها أو تعديلها، هو أمر غير مطروح، وعبر عن ذلك النائب فرج رمانة قال" ينبغي فهم الميثاق على ضوء الفترة التي ظهر بها، وهي تنازل منظمة التحرير عن ميثاقها عام 1988 ،عندما ألغت بعض بنود ميثاق منظمة التحرير، فميثاق حركة حماس جاء لتعبئة روح المقاومة في فترة الانتفاضة الأولى، أما إلغاء أو تعديل الميثاق فهو أمر غير مطروح"(الزبيدي، 2010: 22).

الرابعة: إن الميثاق وثيقة تكمن قيمتها في كونها جاءت لحث العرب والمسلمين على تقديم المساندة للفلسطينيين والتأكيد على أن القضية الفلسطينية عربية وإسلامية معا وهذا عبر عنه أحمد بحر بقوله " الميثاق هو شأن حمساوي وفلسطيني عربي إسلامي لأن القضية الفلسطينية قضية عربية وإسلامية وبنود الميثاق تتحدث عن أهمية المساندة العربية والإسلامية وهو أمر يهم المسلمين جميعا".

جاء ميثاق حركة حماس مشبعا بالعلاقات التاريخية والمواجهة المتواصلة بين الحضارة الغربية والإسلامية ومكانة اليهود والصهيونية على أنها جزء لا يتجزأ بل مركزي في هجوم الغرب على العالم الإسلامي في العصر الحديث وللدلالة على البعد التاريخي العربي الإسلامي للشعب الفلسطيني وأحقيتهم في فلسطين(مشعال، 1999: 41).

أكدت حركة حماس في بيانها رقم 28 والصادر بتاريخ 18 أغسطس 1988 (بيان رقم 28، 1988) تحت عنوان فلسطين عربية من البحر المتوسط حتى نهر الأردن وأن للمسلمين الحق الكامل والغير مجزأ على فلسطين وعلى مر الأجيال، ولا يحق لأي جيل التنازل عنه.

وهذا الموقف المعلن لحركة حماس وتمسكها بفلسطين من البحر إلى النهر جاء ليؤكد رفضها لكافة الحلول والتسويات السياسية التي تنتقص حق الفلسطينيين من إقامة دولتهم على أرضهم التاريخية وهو ما أكدته نص المادة الثالثة عشرة من الميثاق إذ تقول "تتعارض المبادرات وما يسمى بالحلول السلمية والمؤتمرات الدولية لحل القضية الفلسطينية مع عقيدة حركة المقاومة الإسلامية فالتفريط في أي جزء من فلسطين تفريط في جزء من الدين فوطنية حركة المقاومة الإسلامية جزء من دينها"(ميثاق حركة حماس 1988 ، المادة الثالثة).

وتعلن كذلك موقفها من المؤتمر الدولي إذ تقول: "لا ترى أن تلك المؤتمرات يمكن أن تحقق المطالب وتعيد الحقوق وتنصف المظلوم وما تلك المؤتمرات إلا نوع من أنواع تحكيم أهل الكفر في أرض المسلمين ومتى أنصف أهل الكفر أهل الإيمان؟.

إن هذه المواد التي تضمنها الميثاق والشعارات التي رفعتها حركة حماس التي اتخذت الطابع الديني والوصف المقدس لكل أعمالها لم يعد قائماً على التطورات التي واكبت الفترة من صدور ميثاق حماس 1988 وحتى الآن.

1-4 المبحث الثالث: حركة حماس بعد أوسلو

1-4-1 حركة حماس بعد أوسلو

إن مرحلة أوسلو هي المرحلة التي حاولت حركة حماس توضيح استراتيجيتها ورؤياها، وأفكارها، وقوتها السياسية، ونفوذها الجماهيري، وقدرتها على ممارسة المقاومة انطلاقا من استراتيجيتها الرافضة الاعتراف بشرعية "أوسلو"، باعتباره تفريطاً في الثوابت الفلسطينية، وركزت هجومها وعملياتها

ضد العدو الصهيوني داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948، غير معترفة بأي اتفاق مع منظمة التحرير الفلسطينية(طلعت، 2009: 119).

وبعدما فازت حركة حماس بالانتخابات وحصلت على تفويض شعبي شكلت حكومة نتج عنها تبدل موقف حركة حماس حيث اعتمدت تأسيسها على اتفاقيات وتطبيقات أوسلو ذاتها، مما أدخلها في ازدواجية مصادر الشرعية والمرجعية القانونية، لممارسة العمل السياسي الداخلي والخارجي، وتحت رقابة دولية، وقواعد اتفاقات أوسلو وقوانينها وحدودها(طلعت، 2009: 122).

إن مشاركة حركة حماس بالانتخابات على أساس برنامج كتلة التغير والإصلاح يدل ضمنا القبول بالقواعد التي كانت قد وضعتها السلطة الفلسطينية، وعلى اتفاق مكة* التي رعته المملكة العربية السعودية، حيث ألزمت حماساً نفسها باحترام القرارات العربية والدولية الملزمة لحكومة الوحدة الوطنية، والاتفاقات التي وقعت عليها منظمة التحرير الفلسطينية كجزء من مفاوضات أوسلو(طلعت، 2009: 16).

كما أن الواقع العملي أثبت برغماتية عالية لدى بعض قيادات حركة حماس قيادات حركة حماس، مما دعاهم للانخراط في حوارات وطنية في غزة، ثم مصر، استجابة للضغوط الداخلية والإقليمية، والدولية المختلفة، ورغبة في وقف العمل العسكري وفق ما تقتضيه المصلحة، لأن العمليات والمقاومة هي بنت بيئتها وظروفها (صحيفة البيان الإماراتية ، 1998).

بهذا الموقف حاولت حركة حماس مع بداية عملها كحركة مقاومة أن تتجه نحو العمل السياسي، وقد أطلقت أول مبادرة سياسية لحركة حماس على لسان محمود الزهار تتلخص بالتالي:

أولا: الموافقة على انسحاب إسرائيل من كافة الأراضي التي احتلت عام 1967، بالضفة الغربية وقطاع غزة والقدس، ثم الإعلان عن الدولة الفلسطينية على هذه الأراضي المحررة.

ثانيا: تفكيك المستوطنات من هذه الأراضي

ثالثا: لا تعطى حركة حماس أي ضمان امني لإسرائيل، ولكن من حق إسرائيل أن تقوم بحماية نفسها وحماية حدودها.

رابعا: نقبل بوسيط ثالث لإجراء المفاوضات بيننا وبين الإسرائيليين.

خامسا: الإفراج عن كافة المعتقلين السياسيين دون استثناء.

سادسا: هذا لا يعني اعتراف حركة حماس بالكيان الإسرائيلي ولكنها مبادرة سياسية من أجل بداية استقرار المنطقة(الفالوجي، 2002: 59).

* اتفاق مكة، 8 شباط/فبراير 2007م.

1-4-2 الخطاب السياسي لحركة حماس بعد تشكيل السلطة الفلسطينية

شكلت عملية السلام ما بين م.ت.ف إسرائيل محور الارتكاز في تحديد العلاقة بين حركة حماس و م.ت.ف، فالأخيرة متجهة نحو التسوية السياسية لاسترداد الحقوق الفلسطينية على أساس حل الدولتين، وهو ما لقي معارضة شديدة وهجوما من قبل حركة حماس، التي اتهمت المنظمة بالتفريط والتنازل عن الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948م، وشككت بتمثيل المنظمة للشعب الفلسطيني وفي هذا الاتجاه شاركت حركة حماس بتأسيس ما عرف "تحالف الفصائل العشر" الرافضة لأوسلو*. إلاّ أن العلاقة بين حركة حماس و م.ت.ف مرت بمرحلة جديدة في تشرين ثاني نوفمبر 2004، انتهت بتوقيع اتفاق القاهرة في مارس 2005 حيث تضمن الاتفاق إشراك حركة حماس في النظام السياسي الفلسطيني(فهمي، 2006: 39)، وتفعيل م.ت.ف وتطويرها بما يضمن دمج حماس وباقي التنظيمات الأخرى ضمن أطرها، ولكن خلال الأعوام الثلاثة التي تلت توقيع الاتفاق لم يتخذ أي خطوة عملية في هذا الاتجاه، فشلت كافة المحاولات التي بذلت لدمج حركة حماس في منظمة التحرير، وبعد سيطرة حركة حماس على قطاع غزة في حزيران يونيو 2007 شرعت حركة حماس بالتشكيك في تمثيل منظمة التحرير للشعب الفلسطيني.

في تشرين الثاني/ نوفمبر 2007 مع عقد مؤتمر أنابولس للسلام عقدت حركة حماس مؤتمراً موازياً للمعارضة في دمشق، للتأكيد على ثوابت الشعب الفلسطيني، وعدم التنازل عن قضية اللاجئين، وإبلاغ المنظمة قدرة حركة حماس على التشكيك في تمثيل م.ت.ف للشعب الفلسطيني، وهذا ما صرح به خالد مشغل من الدوحة في احتفالية "وانتصرت غزة" بتاريخ 5 شباط فبراير 2009م حين قال "ان المنظمة في حالتها الراهنة، لا تشكل مرجعية بل تمثل حالة عجز واستغلال وأداة لتعميق الانقسام الفلسطيني، وأحب أن أصارحكم وأن أعلن من الدوحة ما نتداوله نحن قوى المقاومة والفصائل الفلسطينية بعد أجواء الصمود والانتصار في غزة ستعمل حركة حماس على بناء مرجعية وطنية في الداخل والخارج وتضمن تمثيل جميع قوى وتيارات شعبنا وشخصياته الوطنية"(جرابعة، 2009: 61).

اتضح من هذا التصريح رغبة حركة حماس الضغط على السلطة وقيادة المنظمة من أجل الإسراع في إعادة البناء للمنظمة إشراك حركة حماس فيها.

جاء موقف حركة حماس وهي لا تزال غير ممثلة في أطر ومؤسسات المنظمة وفي حال اعترافها بمنظمة التحرير ممثلاً شرعياً ووحيداً يؤدى إلي الصفة التمثيلية التي تتمتع بها الحركة في

* هو تحالف أعلن عن قيامه من خلال مؤتمر صحفي عدته الفصائل الفلسطينية في مقر الخالصة التابع للجبهة الشعبية القيادة العامة في مخيم اليرموك بسوريا بعد اتفاق اوسلو سمبر 1993 ويتكون التحالف من :الجبهة الشعبية، الجبهة الشعبية القيادة العامة، جبهة النضال الشعبي الفلسطيني جناح خالد عب المجيد، منظمة الصاعقة طلائع حرب التحرير الشعبية، الحزب الشيوعي الثوري، الجبهة الديمقراطية، حركة فتح الانتفاضة، جبهة التحرير الفلسطينية جناح أبو نضال الأشقر، حركة حماس، حركة الجهاد الإسلامي. (نابلس : المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية ، آذار –مارس 2010)

الضفة الغربية وغزة بعد الانتخابات عام 2006، فحركة حماس تعتقد " بعد فوزها في الانتخابات التشريعية أنها أصبحت تمثل أكثر من نصف الشعب الفلسطيني "، وهذا ما سعت له من مشاركتها في الانتخابات التشريعية، حيث كانت ترى فيها ميزانا حقيقيا لشعبيتها داخل الشارع الفلسطيني، ويترجم فيما بعد على شكل نسب وحصص داخل مؤسسات السلطة والمنظمة، إلي جانب عوامل أخرى شجعت حركة حماس المشاركة في الانتخابات خاصة، وإثارة ملفات الفساد ، وحالة التذمر التي أبداها الشارع الفلسطيني تجاه هذه القضية(الشوبكي، 2008: 65).

وعليه فإن الحديث عن منظمة التحرير وإصلاحها مرتبط بموافقة حركة حماس على إجراء انتخابات تشريعية مبكرة، وهي ما ترفضه خوفاً من فقدانها الأغلبية البرلمانية في المجلس التشريعي، وبالتالي يفقدها الشرعية التي حققتها من خلال تمثيلها في المجلس التشريعي في انتخابات 2006، أما بخصوص المفاوضات بين م.ت.ف وإسرائيل فإن توجه حركة حماس تستند إلى أنه يجب أن تتوفر القوة لإجبار إسرائيل على تقديم تنازلات، واسترجاع الحقوق الفلسطينية، وهذا لا يأتي إلا بالمقاومة، والضغط الخارجي على الولايات المتحدة والمجتمع الدولي(صحيفة الرسالة ، 2006).

رغم ذلك حافظت حركة حماس على مسافة واضحة بينها وبين السلطة رغم اختلاف المنطلقات والأهداف لكل منهما وعبرت عن موقفها في:

- الأولى: معارضة السلطة الناشئة ومقاومتها كونها غير شرعية من وجهة نظرها.

الثانية: التهاون مع السلطة لتلافي بطشها وقمعها وهذا جعل العلاقة ما بين السلطة و حركة حماس تتأرجح بين مد وجزر كما حدث في أحداث يوم الجمعة 18 نوفمبر/ تشرين الثاني1994م بمسجد فلسطين حيث قتل حوالي 14 شخص.

أما حالة الوئام فقد عبر عنها الشيخ أحمد ياسين مؤسس حركة حماس بعد الإفراج عنه من السجون الإسرائيلية عام 1997 عندما أكد على وحدة الشعب الفلسطيني ودعا للمجلس التشريعي بالتوفيق في عمله، وأشار ياسين أن حركة حماس ليست بصدد منافسة السلطة أو مناصبتها العداء ونحن أفراد الشعب ليس هناك تنافس بين الرئيس وأي أحد من أفراد الشعب، الرئيس عرفات هو رئيس السلطة الفلسطينية والدولة الفلسطينية المقبلة وأنا واحد من الشعب الذي يملكه الرئيس عرفات"(صحيفة القدس ،1998).

وقد لخص الباحث الإسلامي خالد الهندي الإشكاليات والتناقضات التي أحاطت الفكر والسلوك لدى الإسلاميين بمن فيهم حركة حماس بتلك الفترة حيث فسر رغبة الإسلاميين في الاستمرار بممارسة الكفاح المسلح، وفي الوقت نفسه حرصوا على عدم الصراع مع السلطة وهي التي التزمت دوليا بحماية اتفاق أوسلو وضمان الأمن للإسرائيليين، وقد تمترست الحركات الإسلامية حول ذات الوسائل لتحقيق برنامجها رغم إدراكها لصعوبة التعايش بين برنامجين سياسيين "متناقضين" وحرصت على عدم

الصدام مع السلطة فيما أحجمت عن الحوار معها ثم قبلت بحوار رفض الاشتباك تحت ضغط الضرورة لاسيما بعد أحداث مسجد فلسطين بغزة(الهندي، 1999: 24).

إن حركة حماس احتكمت في علاقتها مع السلطة الفلسطينية الناشئة إلى اعتبارات سياسية برغماتية أكثر منها إلى اعتبارات أيدلوجية عقائدية، رغم وجود هذه اللهجة في ميثاقها التأسيسي عام 1988 وهذا كان في مواقف وتصريحات قياداتها بين الحين والأخر، وإحجامهم عن المشاركة في الانتخابات 1996، وإن غالبية قيادة حركة حماس ترى أنه أمر يخضع لحسابات الربح والخسارة أكثر من كونه الصواب(منصور، 1995: 67).

ومن جهة أخري أكدت حركة حماس على نبذ التصادم الداخلي واعتبار الاقتتال خطا أحمر في علاقاتها مع السلطة الفلسطينية، رغم أنها أكدت رفضها التوقيع على اتفاقيات الحكم الذاتي مع الجانب الإسرائيلي واعتبرت أن كل من يوقع اتفاقيات أو يشارك في تسوية لا يمثل إلا نفسه. على الرغم من ذلك فقد تفاعلت حركة حماس مع الواقع بوجود سلطة حكم ذاتي فلسطيني، وأكدت على التلاحم الوطني لجميع الشرفاء داخل وخارج الحكم الذاتي، وحذرت من خطر الاقتتال الداخلي فقد نقلت صحيفة القدس على لسان إبراهيم غوشة الناطق الرسمي بلسان حركة حماس قوله "موقفنا المبدئي هو أننا لن نقاوم الحكم الذاتي مقاومة عنيفة ، وإنما بمعارضة سياسية وإعلامية وشعبية" وقد أشار على أن الحركة تريد من ذلك تفويت الفرصة على الدوائر الإسرائيلية التي تتعجل الصدام الفلسطيني– الفلسطيني" (صحيفة القدس،1994).

لقد مرت مواقف حركة حماس من التسوية السياسية بتطورات وانتقالات متعددة ، فالحركة عارضت الحلول السياسية برفض تام ومبدئي حيث جاء هذا الرفض مكيفا مع الميثاق الوطني الذي يعتبر فلسطين أرض وقف إسلامي، وفي نفس الوقت أوضحت في أدبياتها أنها لا ترفض المفاوضات كوسيلة من وسائل العمل السياسي ، لذا قدمت تصورات تقييمة لإشكالات التسوية بشكل من التفصيل بعيدا عما كان سابقاً من العمومية الموجزة حيث تطور موقفها من التسوية وأعلنت قبولها بالحل المرحلي دون تفريط ، وهو ما عبر عنه محمد نزال بقوله "نحن مع أي حل مرحلي ولكن دون الاعتراف بالعدو الإسرائيلي أو بوجوده أو بكيانه بمعنى أننا لا نعارض أي انسحاب إسرائيلي من أي جزء من فلسطين شريطة عدم الاعتراف بإسرائيل كما لا تعارض حركة حماس قيام دولة فلسطينية على أي جزء ينسحب منه العدو كرها أو طوعا"(الحمد، 2010: 128).

حاولت حركة حماس التغيير عن رفضها وممارسة موقفها وتدعيمه بأشكال عدة منها: (الحمد، 2010: 234)

1. توعية الشارع الفلسطيني بمضمون التسوية خاصة إتفاق غزة– أريحا وآثاره.
2. العمل على تشكيل جبهة واسعة من المعارضة تضمن الفصائل المعارضة للاتفاق لتؤكد أن هناك قطاعات واسعة داخل الصف الفلسطيني ترفض التسوية.

3. المطالبة باستمرار بضرورة التنصل من الاتفاقيات والانسحاب من المفاوضات مع إسرائيل.
4. تصعيد العمل المسلح للتعبير عن رفض الالتزام باستحقاقات أوسلو.
5. تنفيذ أعمال سلمية كالإضراب والمسيرات والاعتصامات في إطار السعي لتكتيل الشارع خلف موقف الرفض.
6. أن تكون لغة الخطاب السياسية مفعمة بالرفض للاتفاقيات وشرح سلبياتها.
7. الاتصال الرسمي وغير الرسمي بالأوساط العربية والإسلامية والدولية لتوضيح موقفها وحشد التأييد السياسي لها.

1-4-3 الحوار مع السلطة:

إن تأسيس السلطة الفلسطينية عام 1994 عزز الوعي داخل حركة حماس بضرورة النظر للمتغيرات الحاصلة في الواقع الفلسطيني والفجوة الأيدلوجية المعلنة للحركة على ضوء اتفاق أوسلو وعلى جسر الهوة بين الواقع والأيدلوجية بأقل الضرر للحركة(الحمد، 2010: 246).

وشاركت حماس في لقاء القاهرة "حوار القاهرة" والذي يعتبر المحطة البارزة والأهم في العلاقة بين الطرفين بممثلين عنها من داخل وخارج الأرض المحتلة مع ممثلي السلطة بحثا فيه موضوع الوحدة الوطنية وسبل تعزيزها وحمايتها، وانتخاب المجلس التشريعي الفلسطيني، والعلاقة ما بين السلطة وحركة حماس والتزامات منظمة التحرير والسلطة الوطنية(فهمي، 2006: 133).

وبلورت الموقف النهائي لحركة حماس من الانتخابات التشريعية مقاطعتها وأعلنت عن موقفها الرافض للمشاركة في الانتخابات، واعتمدت إستراتيجية العمل لحماس على عدم القبول المعلن وعدم الرفض القاطع لاتفاقية أوسلو والتسوية السياسية، ورغم رفض حركة حماس للاتفاق فأنها امتنعت عن المواجهة مع السلطة في حينه عن طريق العنف، وذلك لإدراكها لضعفها الاستراتيجي أمام أجهزة أمن السلطة الفلسطينية(مشعال، 1999: 127).

1-4-4 التحدي أمام تحولات الساحة الوطنية بعد أوسلو

مع اندلاع انتفاضة الأقصى 28 أيلول/ سبتمبر 2000 توترت العلاقات بين الفلسطينيين والإسرائيليين، تلاها مجموعة من المحاولات الدولية لتحسين هذه العلاقات وإعادة المفاوضات مرة أخرى عبر تشكيل لجنة دولية برئاسة السناتور جورج ميشيل عام 2001، وطرح خطة خارطة الطريق التي أعدتها اللجنة الرباعية 2002، ومؤتمر أنابولس عام 2007، كلها محاولات باءت بالفشل نتيجة تعنت الجانب الإسرائيلي، ومعارضة حركة حماس لهذه الاتفاقيات التي تهدف إلي تصفيتها وإنهاء المقاومة الفلسطينية(جرابعة، 2010: 80).

نتيجة ما تقدم من رفض حركة حماس حصلت مقاطعة ما بين حماس والسلطة الفلسطينية ورفضها المشاركة والاندماج في السلطة الفلسطينية، إلى أن جاءت الانتخابات التشريعية الثانية عام

2006م قررت حركة حماس المشاركة فيها لانتخاب أعضاء مجلس تشريعي للسلطة الفلسطينية حاملة فلسفتها، وإستراتجيتها، وأفكارها، الخاصة بها والتي لا تنسجم مع الاتفاقيات الفلسطينية الإسرائيلية، وقد نجحت حركة حماس –من وجهة نظرها– بأن ضغوطها على السلطة الوطنية الفلسطينية أحدثت تغيرات على الاتفاقية الفلسطينية الإسرائيلية تمثلت في زيادة عدد أعضاء المجلس التشريعي من 88-132، وتغيير قانون الانتخابات من دوائر إلى مختلط، وبعد فوزها في الانتخابات عادت وضغطت مرة أخرى باتجاه إعادة تشكيل الأجهزة الأمنية على أسس وطنية حسب رؤيتها، واستحدثت جهازاً أمنياً جديداً يسمى القوة التنفيذية مخالفة بذلك جميع الاتفاقيات(صحيفة الرسالة، 2007).

وفي تبريرها لدخولها الانتخابات اعتبرت حركة حماس أن الاتفاقيات ما بين الفلسطينيين والإسرائيليين قد طويت ولم تعد قائمة وهذا حسب ما ذكره إسماعيل هنية قال: "أوسلو طويت زمنيا وانتهت في عام 1999 وطويت وطنيا بالانتفاضة الفلسطينية المباركة وطويت إسرائيليا بدفن هذه الاتفاقيات بإعادة احتلال الضفة الغربية وطويت من خلال الاختراق الدستوري لها حيث تم التفاهم في القاهرة على أن يكون أعضاء المجلس 132 بدلا من 88 وأن يكون النظام الانتخابي نسبيا بدلاً من أن يكون نظام دوائر ولذلك لا علاقة لهذه الانتخابات باتفاقيات أوسلو"(صحيفة السبيل الأردنية، 2006)

وبعد فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية عام 2006 وتشكيلها عام 2006 للحكومة العاشرة حاولت أن تظهر أمام المجتمع الدولي والأطراف المعنية بعملية السلام في الشرق الأوسط كونها حركة برغماتية لديها الاستعداد للتعايش مع الاتفاقيات الفلسطينية الإسرائيلية وهذا ما أكده رئيس المكتب السياسي الذي طرح بعد أربعة أيام من فوز حركة حماس في الانتخابات بقوله: "سنتعامل مع كل اتفاق وقانون بواقعية استنادا إلى مصالح شعبنا، لن يجبرنا أحد على غير ذلك ما يناسبنا سنأخذه وما لا يناسبنا لن نأخذ به، لكننا لن نحمل السلم بالعرض"(الشاهد السياسي، 2006: http://www.almushhidassigasi.com/ar/4/336).

وحاول مشعل التأكيد بعدم إحداث تغيرات جذرية في السياسة الفلسطينية وأنه لن يكون هناك تحول وظيفي، ولكن الشكل قابل للتغيير حيث ستتعامل حركة حماس مع أوسلو بواقعية شديدة استنادا إلى مصالح شعبنا، كما أكد ذلك موسى أبو مرزوق بقوله إن حركة حماس ستتعامل مع اتفاقية أوسلو بواقعية ومن وجهة نظره فإن الواقعية تعني أن أي اتفاقيات يعقدها نظام تكون واقعا على الأرض، وتعطي لأي قوة سياسية قادمة أن تتعامل معه وبالتالي سوف تتعامل حركة حماس مع كل نتائج أوسلو التي استمرت على الأرض سنوات عدة، وأن حركة حماس باتت تقر أن بعض الاتفاقيات الدولية الموقعة بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني ملزمة للطرفين وليس لطرف واحد، وإذا تغيرت الحكومات فإن الاتفاقيات الدولية لا تتغير وإن حركة حماس ستنفذ كل الاتفاقيات الدولية الملزمة للطرف الفلسطيني، ومن الضروري جدا أن يلتزم الطرف الأخر بهذه الاتفاقيات وأيضا أكد عزيز دويك رئيس المجلس التشريعي "إن حركة حماس ستحترم الاتفاقيات التي وقعت عليها السلطة الفلسطينية

ومنظمة التحرير الفلسطينية ما دامت هذه الاتفاقيات تضمن حقوق الشعب الفلسطيني كاملة ولا تنقص منها" وأجملت حركة حماس موقفها الرسمي اتجاه الاتفاقيات التشريعية الإسرائيلية بما ورد في اتفاق مكة عام 2007 حيث ردد لفظ "احترام حماس لهذه الاتفاقيات". (صحيفة الرسالة، 2006).

لقد ظهر تطوراً ملحوظاً في مواقف حركة حماس من الاتفاقيات الموقعة ما بين الفلسطينيين والإسرائيليين، بعد فوزها في الانتخابات التشريعية عام 2006 بعد أن كانت حماس تهاجم هذه الاتفاقيات ما لم تتعارض مع مصالح الشعب الفلسطيني وتوقيعها على اتفاق مكة يعني أنها أقرت بالتزامها بهذه الاتفاقيات.

وفي ضوء ما سبق فان حركة حماس عززت تحولاتها السياسية اتجاه الحل السلمي للقضية الفلسطينية من خلال اقترابها من برنامج منظمة التحرير السياسي القائم على إقامة دولة فلسطينية في حدود عام 1967 بعد قبولها باحترام الاتفاقيات الفلسطينية– الإسرائيلية ، وموافقتها على تكليف الرئيس بإجراء مفاوضات مباشرة مع إسرائيل تنتهي بإقامة دولة فلسطينية، إلا أن جميع التفاهمات انهارت بعد سيطرة حماس على غزة في 14حزيران يونيو عام 2007.

5-1 خلاصة

يتناول الفصل المرجعيات الفكرية والتنظيمية، والخط السياسي الذي تلتزم به حركة حماس وأطروحاتها السياسية والأيدلوجية المتعلقة بالتسوية السياسية والعلاقة بين الحركة الوطنية الفلسطينية "العلمانية ". تعتبر حركة حماس امتداداً طبيعياً للإخوان المسلمين فكرا وسلوكا حيث تنتهج منهجا إسلامياً وسطا، وبرزت كحركة تحرر وطني بشكل ملحوظ مع بداية الانتفاضة الأولى في فلسطين، وكان الهدف الأبرز للحركة والتي تسعى لتحقيقه هو تحرير ارض فلسطين وإقامة الدولة الإسلامية على كامل التراب الفلسطيني ، وان التقاءها مع فصائل العمل الوطني في إقامة الدولة الفلسطينية في حدود 1967م ما هو إلا هدف مرحلي ومؤقت، وقد استخدمت الحركة العديد من المؤسسات لنشر أفكارها وكان من أبرزها المساجد والمؤسسات والجمعيات الأهلية، ويوجد للحركة هيكل تنظيمي منضبط ومترابط يعتمد على مبدأ الشورى في اتخاذ القرارات كما يوجد لها مرتكزات فكرية وتاريخية وقانونية في تعاملها مع العديد من القضايا وخصوصاً تلك التي تتعلق بالصراع الفلسطيني الإسرائيلي. وهذا ما تمت الإجابة عليه من خلال التساؤل الأول في الدراسة عن ظروف نشأة حركة حماس ومرجعياتها الفكرية في إطار تجربة الحركة الوطنية الفلسطينية وصراعها مع الاحتلال الإسرائيلي.

كما تضمن الفصل أبرز التطورات السياسية والتنظيمية التي شهدتها حركة الإخوان المسلمين في فلسطين وصولا إلى تبلور ونشأة حركة حماس، وانتقالها من المرحلة الدعوية والتعبوية والعلنية إلى مرحلة أخرى تطلبت من فرع الإخوان المسلمين في فلسطين مواكبة الأحداث الوطنية التي شهدتها فلسطين خاصة مع اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام 1987، حيث أجبرت حركة الإخوان

المسلمين في غزة أن تتعاطى مع متغير الانتفاضة وتواكب الحالة الفلسطينية الثورية وتبادر إلى القيام بدور جهادي وسري في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي في تناقص مع التوجه الشعبي الفلسطيني، حيث إن هذا الفصل أكد على فرض الدراسة الأول بأن حركة حماس ما زالت عاجزة عن تقديم فهم نوعي يعالج إشكالية العلاقة بين حماس "السلطة" والمعارضة السياسية الداخلية.

كما أكد هذا الفصل على صحة الفرض الثاني من خلال تغيير حركة حماس خطابها السياسي المطلق والنهائي إلى خطاب برغماتي وتكتيكي. خاصة أنها وجدت نفسها أمام تحولات فلسطينية هامة، خاصة بعد إعلان مبادئ أوسلو وقيام سلطة وطنية فلسطينية.

الفصل الثاني

علاقات حماس العربية

المبحث الأول: علاقة حركة حماس مع الدول العربية.

المبحث الثاني: علاقة حركة حماس مع مصر .

المبحث الثالث: حماس والأردن.

المبحث الرابع: علاقة حماس مع سورية

المبحث الخامس: علاقة حماس مع قطر.

خلاصة.

2-1 مقدمة:

يستعرض الفصل علاقة حركة حماس بالدول العربية وجامعة الدول العربية، والدول الاقليمية الفاعلة في الشرق الأوسط ، وتوضيح المحددات السياسية والتنظيمية التي تبنتها حركة حماس مع هذه الدول، وشرح العوامل للدول الإقليمية التي تواصلت سياسيا مع حركة حماس.

يركز الفصل على طبيعة علاقات حركة حماس مع دول هامة بعينها مثل مصر، الأردن، سوريا، قطر، وجامعة الدول العربية، وانعكاسات هذه العلاقات على قدرة حماس في تحقيق اختراق سياسي مؤثر، في ظل جملة من الظروف الاقليمية المعقدة والمتشابكة.

يختبر الفصل فرص نجاح حركة حماس في إدارة علاقاتها السياسية الإقليمية والعربية، والاخفاق الملحوظ في اتخاذ سياسات متوازنة مع الدول العربية تضمن استمرارية العلاقة على أساس واضح، وظهور ازمات متتابعة جعلت نتيجة العلاقة ارتجالي ومرحلي ومحدود.

كما يناقش الفصل مدى استجابة حركة حماس لتحديات البيئة المحلية والإقليمية، وقدرتها في الانتقال من حركة دينية مقاومة إلى سلطة مؤهلة لإدارة شئون المجتمع المحلي وإدارة علاقات سياسية خارجية على المستوى الإقليمي والدولي.

2-2 المبحث الأول علاقة حماس مع الدول العربية.

2-2-1 علاقة حماس مع الدول العربية

تجاوزت حركة المقاومة الإسلامية "حماس" في عملها السياسي إطار الساحة الفلسطينية إلى الإطار العربي في ممارستها السياسية ضمن خطين اثنين رسمي وشعبي، عُني الخط الأول بالاتصال بالدول العربية المحيطة بفلسطين لمحاولة التأثير في قرارها، أو تصليب موقفها من التسوية(أبو عيد،2006: 199) ، وأجرت لقاءات مع مسئولين في بعض الدول العربية، أما الخط الثاني فهو الأكثر تعاطفا مع حركة حماس تشمل الحركات العربية الجماهيرية في المنطقة لمواجهة نتائج الاتفاقات، وتعتقد حركة حماس أن تلك الحركات سيكون لها دور أساس في تشكيل مستقبل المنطقة في العقود القادمة والعنوان لمواجهة نتائج الاتفاقيات والتطبيع والاختراق الإقليمي وإفشال أية برامج تسوية على مستوى الشعوب(الحروب،1996: 17).

بدأت حركة حماس علاقاتها السياسية مع الدول العربية عبر السعودية والعراق، وذلك منذ عام 1989 غير أن أزمة الخليج الثانية 1990-1991 ، أتاحت للحركة فرصة واسعة لبناء علاقات جديدة مع العديد من الدول العربية إذ شارك ممثلها إبراهيم غوشة في وفد حاول التوسط بين كل من العراق وإيران والسعودية لحل أزمة حرب الخليج الثانية(الحمد، 2010: 276)، وأصبحت هذه العلاقات ذات أهمية خاصة نظراً لانعكاسها الواضح على الحركة سياسياً وعلى واقع الساحة الفلسطينية.

هدفت حركة حماس من وراء بناء علاقات مع الدول العربية إلى تأكيد حضورها على الساحة السياسية العربية وإطلاع الأطراف العربية على وجهات نظر الحركة بما يساعد على تفهمها دون تشويه، والانفتاح السياسي للحركة لتحقيق التقارب لمواقف هذه الدول السياسية المتعلقة بالقضية الفلسطينية مع مواقف الحركة، وللحصول على اعتراف الدول العربية الرسمي بالحركة، وحل المشكلات التي تعترض الفلسطينيين المقيمين في تلك الدول والحصول على الدعم المالي والمعنوي بصوره المختلفة لمساندة الشعب الفلسطيني.

حددت حركة حماس سياستها في تعاملها مع هذه الدوائر في محيط القضية الفلسطينية كما وضحتها وثيقة خاصة بالحركة جاء فيها إيمان حركة حماس بأن قضية فلسطين قضية عربية إسلامية وليست خاصة بالشعب الفلسطيني فحسب، واعتقادها كذلك أن الخطر الصهيوني لهذه الأمة العربية والإسلامية الذي يجعل العرب والمسلمين مسئولين أمام الله وأمام شعوبهم عن نصرة قضية فلسطين واستناداً إلى هذه القناعة يجب الأخذ بعين الاعتبار الظروف الواقعية التي تعيشها القضية والأمة العربية تتبنى الحركة في تعاملها مع الدول العربية والإسلامية سياسات محددة أهمها: الاتصال بجميع الدول العربية بصرف النظر عن أنظمتها السياسية أو انتماءاتها الأيديولوجية، و السعي إلى التعاون والتنسيق معها من أجل خدمة القضية الفلسطينية ومصالح الشعب الفلسطيني، وعدم التدخل في الشئون الداخلية للدول كما ترفض تدخل هذه الدول في شئون الحركة الخاصة، وتلتزم هي بساحة الصراع مع الكيان الصهيوني على أرض فلسطين وتعمل على عدم نقله إلى هذه الدول وتشارك في إصلاح ذات البين ما استطاعت إلى ذلك سبيلا، ولكنها ترفض بأن تكون علاقاتها مع طرف على حساب طرف أخر، كما ترفض سياسة المحاور المتصارعة، وتجيّر مواقف الحركة لصالح هذه الدولة أو تلك(الحروب،1996: 19).

2-2-2 محددات العلاقة ما بين حركة حماس والدول العربية:

ظهرت جملة من محددات واقعية للعلاقة بين حركة حماس الدول العربية و تؤطر للعلاقة أهمها:

1. البعد الإسلامي للحركة من جهة، ومدى قرب أو بعد الدولة من الأيديولوجية الإسلامية وقوة الحركات الإسلامية في الدول من جهة ثانية، الأمر الذي يجعل بعض الدول العربية تتحفظ بصورة أو بأخرى عند فتح العلاقة مع حركة حماس أو على الأقل تتريث خشية إعطاء الفرصة لمزيد من القوة للحركات الإسلامية في هذه الدولة(الحمد، 2010: 288).
2. الموقف من المسيرة السياسية: إذ تمثل عائقا أمام التقدم المطرد في العلاقة مع الدول العربية، أما على صعيد الدولة نفسها خاصة تلك المنخرطة في المسيرة السياسية والمؤيدة لها، وإما على صعيد الحركة من حيث السقف الذي يمكن أن تصل إليه العلاقة بينهما في ظل الاختلاف الأساسي حول الموقف من تلك المسألة.

3. أثر علاقة الدول مع "م.ت.ف" وانعكاسها على العلاقة: لاشك أن علاقة الكثير من الدول العربية بمنظمة التحرير الفلسطينية واعترافها جميعاً بكونها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني (مقررات قمة الرباط عام 1974) يجعل تطور العلاقة بين حركة حماس وهذه الدول يخضع للعلاقة القائمة بين المنظمة وهذه الدول، وخاصة إذ ثمة إشكالية في التعامل مع حركة حماس في ظل عدم اعتراف الحركة بالمنظمة.
4. تبادل المصلحة السياسية بين الطرفين من هذه العلاقة وانعكاس ذلك على الدور الإقليمي.
5. البعد الأيديولوجي لدى أي من هذه الدول وتفعيل هذه العلاقة(الحمد، 2010: 290).

يمكن تقسيم الدول العربية من حيث المدى الذي وصلته في علاقاتها مع حركة حماس إلى الأقسام التالية:

1. لحركة حماس وجود على أراضيها إما بممثليات رسمية أو غير رسمية، أو دول تعقد حركة حماس لقاءات مع مسئولين رفيعي المستوى فيها، ومن هذه الدول من يدعم مواقف حركة حماس السياسية بشكل واضح، وخاصة فيما يتعلق بالموقف من التسوية السلمية، ومنها من هي متقاربة في مواقفها السياسية مع الحركة ومنها كذلك من هي بعيدة نسبياً عن مواقف الحركة السياسية.
2. دول لحركة حماس اتصالات ولقاءات معها تنحصر في نطاق دبلوماسي، وأحيانا قليلة تجري لقاءات بينها على مستوى أرفع من ذلك ، سواء على أراضي تلك الدول أو خارجها، وتنحصر هذه اللقاءات في توضيح مواقف الحركة تجاه المستجدات على الساحة الفلسطينية ودعوة هذه الدول لدعم حقوق الشعب الفلسطيني.

في ضوء الأهداف التي سعت حماس لتحقيقها عبر إقامة علاقاتها العربية وبالتحليل والمتابعة لمسار تلك العلاقات، فإنه يتضح أن الحركة وإن لم تنجح تماما في مقاربة المواقف السياسية للدول التي أقامت الحركة معها علاقات حيال القضية الفلسطينية في ظل عملية السلام الجارية في المنطقة، فإن الحركة قد نجحت في إقامة ما يمكن أن يسمى بـ "حالة من العلاقات" مع عدد من الدول العربية، ساهمت في توسيع الحضور السياسي والإعلامي للحركة، كما ظهرت بعض الأزمات في علاقاتها مع بعض هذه الدول، بالرغم مما وقع ويقع على الحركة من استحقاقات المرحلة(الحمد، 2010: 289).

ولم تتمكن حركة حماس من انتزاع تمثيل للشعب الفلسطيني والحصول على الاعتراف الرسمي بها من الدول العربية، وإن حصلت على الاعتراف الواقعي، فلا زال اعتراف الدول العربية بالمنظمة ممثلا شرعيا ووحيدا للشعب الفلسطيني يعيق حركة حماس في هذا المجال ، وهذه القضية غير مطروحة على جدول أعمالها في علاقاتها مع الدول العربية.

إن سياسة الترحيل والإبعاد التي اعتمدتها إسرائيل هي أول ما دفع حركة حماس إلى تعزيز قاعدتها خارج الأراضي المحتلة، فمع بداية عام 1990 كانت إسرائيل قد أدركت بأن الحركة الإسلامية التي سمحت لها بأن تنمو وتزدهر أصبحت تشكل خطراً حقيقياً، ففي 29 كانون الأول ديسمبر من

العام 1990 قامت إسرائيل بترحيل وإبعاد من ناشطي حركة حماس عن غزة إلى جنوب لبنان واستقرت المجموعة على أطراف صيدا في المية ومية(شهاب، 2008: 157).

كان اللاجئون في لبنان يعيشون وضعاً صعباً وظروفاً قاسية غالبيتهم تحت خط الفقر وقد استغلت الحركة هذا الوضع فألقى قادتها المحاضرات التوجيهية، وحاولوا إعطاء اللاجئين وعدا بتغيير حياتهم، وسرعان ما انضم إلى المبعدين الأربعة حوالي 415 مبعداً ناشطاً أبعدتهم إسرائيل أيضا إلى جنوب لبنان، ومن خلال تواجد المبعدين على الأرض اللبنانية استقطبت حركة حماس منظمتين لبنانيتين هما الجماعة الإسلامية والأحباش، وبعد بضعة سنوات أسندت إلى اثنين من المبعدين مناصب رفيعة داخل الحركة توليا فيها مهام إدارة حركة حماس الخارجية (شهاب، 2008: 157) فقد عين عماد العلمي ممثلا لحركة حماس في طهران، وأصبح مصطفى القنوع رئيسا للمكتب السياسي لحركة حماس في بيروت(شهاب، 2008: 157).

مع اكتساب حركة حماس المزيد من الدعم خلال سنوات الانتفاضة الأولى قامت بإضافة قسم الشئون الخارجية على بنيتها السياسية، وفي ذلك الوقت شعرت قيادتها بأنها قوية بما يكفي لكي تستقل عن حركة الإخوان المسلمين وتصبح كيانا قائما بذاته(شهاب، 2008: 157).

حاولت حركة حماس الابتعاد عن سياسة المحاور، والمحافظة على مقدار من الحياد بحيث لا تحسب على هذا المحور أو ذاك، ولا تتبع هذا النظام أو ذاك، ففي الوقت الذي أقام جزء من رموزها وقادتها في الأردن في فترة ما، فإنها حافظت على علاقات جيدة بسوريا، عبر تمثيلها الرسمي وبعض رموزها الذين كانوا موجودين هناك، كذلك الأمر فيما يتعلق بالسعودية وإيران على سبيل المثال، فإيران حليف لحركة حماس الاستراتيجي حتي دخول قطر على خط تقديم المساعدات البديلة لحركة حماس، والسعودية إحدى مساحاتها الشعبية الداعمة التي تؤمن في الوقت نفسه قدراً معقولاً من العلاقة الرسمية بالنظام(الحروب، 1996: 38).

ابتعدت حركة حماس في خطابها السياسي والإعلامي عن الشئون الداخلية للدول العربية وانحصر في معالجة مواقف معينة مرتبطة بالشأن الداخلي العربي في حالات محدودة أغلبها صدام الحكومات مع المعارضة السياسية، وكانت حماس تتناول مثل تلك الأحداث بروح الحث على الحوار وعدم الصدام(الحروب، 1996: 38).

الحرج الذي واجهته حركة حماس هو كون المعارضة السياسية في الوطن العربي باتت في معظمها تتشكل من حركات إسلامية تزاوج أساليب معارضتها بين العمل السلمي وحمل السلاح، إذ في الوقت الذي تشعر بإقترابها من التيارات الرئيسة لتلك الحركات فكرا وسياسة، فإنها لم تكن تستطيع إعلان تأييدها ومؤازرتها إلا في حالات فوز تلك الحركات في انتخابات ديمقراطية سلمية .

اقتصر موقف حركة حماس فقط على التهنئة والمباركة ضمن بياناتها الدورية التي تعبر عن موقف الحركة من فوز الإسلاميين في هذا البلد أو ذاك، ومن ذلك تهنئة الإسلاميين في الأردن

بالمقاعد التي فازوا فيها في الانتخابات البرلمانية في تشرين الثاني 1989 إذ إن الحركة "ترى أن إرادة الشعوب الإسلامية كلها لو فتح أمامها باب الاختيار لاختارت المسلمين المجاهدين"(الحروب، 1996: 40).

استمر اهتمام حركة حماس على تطور التيارات الإسلامية وتقدمها، فعلى صعيد الانتخابات الجزائرية والتي حقق الإسلاميون فيها فوزاً ساحقاً عام 1990، خاطبت الحركة جهة الإنقاذ الإسلامية في الجزائر برسالة تهنئة واصفة الفوز بأنه شكل "رافدا وداعما معنويا لانتفاضة مساجدها الثائرة" (الحروب، 1996: 40).

حاول خطاب حركة حماس في تعامله مع الدائرة العربية للصراع التركيز على محور أساس رئيس هو الإبقاء على اتساع المعركة مع إسرائيل وعدم أقلمتها وحصرها في الفلسطينيين، وسيطرت هذه الدعوة على نداءات حركة حماس ورسائلها وتفاعلها مع الأطراف العربية ، ويظهر ذلك بوضوح فيما ورد في إحدى رسائلها إلى القادة والحكام العرب "نحن نرفض بشكل قاطع أقلمة القضية وتحجيم الصراع بين الفلسطينيين واليهود على قطعة أرض أو حدود كما يحاول البعض أن يصور لامتنا هذا الصراع ونصر على أن المعركة معركة حضارة ومصير ووجود"(الحروب، 1996: 41).

2-2-3 علاقات حركة حماس بعد وصولها للسلطة

شكل انتقال حركة حماس إلى خانة ممارسة السلطة والحكم أمراً فاصلاً على صعيد قضية العلاقات العربية، إذ إن علاقات حركة تحرر وطني تختلف بكل تأكيد عن علاقات نظامية بين الحكومات أو الجهات الرسمية، فيما يتاح في الحالة الأولى مساحة أوسع من التحرك صراحة عن المبادئ والمواقف والثوابت، تتسم حالة العلاقات الخارجية الرسمية بقدر أكبر من القيود ومراعاة اعتبارات أخرى(جمعة، 2008: 80).

بدت حركة حماس ومنذ لحظة تسلمها مسئولية السلطة الاستفادة من دعم العالمين العربي والإسلامي للقضية الفلسطينية.

لم يستمر أداء حركة حماس على وتيرة واحدة منذ لحظة إعلان نتائج الانتخابات وحتى لحظة الانقسام وما بعدها، وإنما اختلفت طبيعة أدائهم على هذا الصعيد، وباختلاف طبيعة المرحلة، وبالإمكان التفريق في هذا السياق بين ثلاث محطات رئيسة: (جمعة، 2008: 81).

- الأولى: إبان فترة حكومة حماس من آذار مارس 2006 وحتى آذار مارس 2007.
- الثانية: خلال فترة حكومة الوحدة الوطنية أي من آذار مارس2007 وحتى الثامن من حزيران/ يونيو 2007 لحظة اندلاع المواجهات العسكرية في غزة ما بين حركة حماس والسلطة.
- الثالثة: من بداية الانقسام وما بعده.

2-2-3-1 المرحلة الأولى: حكومة حماس والدائرة العربية

بحث السيد إسماعيل هنية فور تكليفه برئاسة الحكومة بعد الانتخابات 2006 عن تعيين قوى تساعده في ظل التهديدات الأمريكية والأوروبية والإسرائيلية بفرض حصار على الشعب الفلسطيني، وبدأ مشاوراته لتشكيل حكومة وحدة وطنية مع الفصائل الفلسطينية بالذات حركة فتح ولكن لم ينجح ذلك(جمعة، 2008: 131).

لهذا قامت قيادة حركة حماس في الخارج بجولة خارجية شملت إحدى عشرة دولة عربية، بالإضافة إلى تركيا وإيران حيث عكست تلك الزيارات رغبة حركة حماس في إحلال الدعم الاقتصادي العربي والإسلامي "الرسمي والشعبي" محل الدعم الدولي، بهدف توسيع هامش المناورة أمام الحركة وهي تخوض غمار تجربة جديدة(جمعة، 2008: 132).

إن تبادل المواقع في صناعة السياسة الفلسطينية، فرض من الناحية الموضوعية على حركة حماس والأنظمة العربية المعنية إعادة ترتيب لعدد من القضايا، ولهذا كان من الطبيعي ألا تظل أو تتجمد علاقات حركة حماس بالأنظمة العربية عند سابق مستواها، بل طرأ عليها تطورات رفعت من الرغبة في تبادل وجهات النظر وجهاً لوجه، وربما للقبول الجزئي المتبادل المؤقت على الأقل.

واجهت هذه العلاقة مجموعة من الإشكاليات في درجة انفتاح حركة حماس على الأنظمة العربية أهمها:(جمعة، 2008: 82).

1. خضوع الأنظمة العربية لمحددات وعوامل داخلية وخارجية من بينها: التوافق الرسمي العربي على المضي في عملية التسوية كخيار استراتيجي، والحملة الأمريكية على "قوى المقاومة، تحت ذريعة محاربة "الإرهاب"

2- بدأت حماس كطرف مناوئ للتوجه العربي الرسمي العام بشأن الصراع والتسوية مع إسرائيل، ولهذا لم تمنح معظم العواصم العربية وداً كبيراً للحركة، وإذا كانت قد التزمت الصمت والحذر في التعبير عن هذا الموقف، فقد أدركت حماس فيما يبدو بهذه المواقف المعلنة منها والمخفي، إلا أنها في الوقت ذاته أدركت حجم العامل العربي في تحديد توجهات السياسة الفلسطينية وإكساب أو سحب الشرعية بالدولية بالنسبة لأي قوة في النظام الفلسطيني(جمعة، 2008: 83).

2-2-3-2 المرحلة الثانية: حركة حماس وحكومة الوحدة الوطنية والانفتاح العربي:

كان اتفاق مكة بين فتح وحماس وتشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية مبعث ارتياح إلى سياسات الحركة ولاسيما الموقف المصري والسعودي، إذ نجحت حركة حماس من خلال اتفاق مكة في التعامل مع الدول العربية في الحصول على الشرعية العربية كاملة وهي خطوة مهمة لحماس لتصبح لاعباً إقليمياً، كذلك نجحت حركة حماس وباعتراف عربي في فرض مفهوم الشراكة في القيادة، إلا أن انقلاب حزيران يونيو 2007 على الشرعية والانقسام ما بين غزة والضفة أكدت أن تجارب

الحركة مع جهود القاهرة لجولة حوار فلسطيني شامل، لم يكن أكثر من تكتيك أو وقت مستقطع، وأن الحركة كانت قد قررت أخذ زمام غزة بقوة السلاح(جمعة، 2008: 86).

2-2-3-3 المرحلة الثالثة: حركة حماس والانقلاب العسكري في غزة:

إن ما حدث في قطاع غزة خلال الفترة ما بين 8-14 يونيو/ حزيران2007 وسيطرة حركة حماس على قطاع غزة وإحداث الانقسام بين شطري الوطن غزة والضفة الفلسطينية، ألحقت بالمقاربة العربية لحماس العديد من الجوانب السلبية وأعادت إلى الواجهة من جديد التخوفات التي توارت تجاه الحركة في العواصم العربية، بعد أن تبين أن لحركة حماس أجندتين ظاهرة وباطنة، فهي كانت تحاور في القاهرة وتجأر بالشكوى من ممارسات تيار الإفشال الفتحاوي، وتعطيله لبرنامج حكومة الوحدة، فيما كانت الأحداث تتوالي للسيطرة على غزة دون انتظار نتائج الحوار ووساطة القاهرة.

2-2-4 حركة حماس وجامعة الدول العربية

استمرت المواقف العربية على موقفها في التعامل مع القضية الفلسطينية ، كما كانت عليه قبل فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية عام 2006، ولم تتبدل السياسة العربية من قضية التسوية مع إسرائيل واستمرت الدول العربية في دعوتها إلى تنفيذ المبادرة العربية التي وافقت عليها في قمة بيروت عام 2002م. إلا أن تغيراً طرأ على مواقف بعض الدول العربية في تعاملها مع القضية الفلسطينية بعد الانتخابات التشريعية وفوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية، والتي لها رؤية وخطاباً سياسياً لم تتعود الدول العربية التعامل معه من قبل.

فنجد أن جامعة الدول العربية رحبت وأشادت بالنتائج التي أفرزتها الانتخابات التشريعية الفلسطينية، واعتبرتها نزيهة وشفافة وطالبت بضرورة احترام وقبول نتائجها لأنها تعكس خيارات الشعب الفلسطيني وإرادته، وردا على رفض إسرائيل التفاوض مع الحكومة الفلسطينية برئاسة " حركة حماس " فقد دعا الأمين العام لجامعة الدول لعربية عمرو موسى إسرائيل للتفاوض مع الحكومة الفلسطينية الجديدة، لأن القضية الفلسطينية لا تتمثل بفصيل أو تنظيم، بل في ضرورة احترام إسرائيل لنتائج الانتخابات وطالب بألا تستخدم إسرائيل نتائج الانتخابات الفلسطينية كذريعة للمماطلة أو لوقف عملية السلام(صالح، 2006: 139). ودعا عمرو موسى الفلسطينيين التفاهم حول برنامج الوحدة الوطنية، وحذر الولايات المتحدة من ممارسة سياسة الكيل بمكيالين قائلا:" لايمكن أن تسعى واشنطن لتعزيز الديمقراطية فيما ترفض نتائج هذه الانتخابات الديمقراطية"(صالح، 2006: 140).

وأشاد على هامش منتدى دافوس الاقتصادي العالمي في سويسرا إن حركة حماس ستظهر وجها أخر في الحكم وأضاف "إذا كانت حركة حماس ستشكل حكومة وهي في موقع السلطة بحيث تكون لديها مسؤولية الحكم والتفاوض والوصول إلى السلام فسيكون هذا شيئا مختلفا عن تنظيم حركة

حمـــاس الـــذي ينتشـــر أفـــرادا فـــي الشـــارع"(موقـــع BBC باللغـــة العربيـــة 2006/1/27 (http//news.bbs.co.uk/hi/arabi/middle.east.news/newsid-464000/4649168.stm)

كان لنجاح حركة حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية، وتشكيلها الحكومة الفلسطينية العاشرة حضور واهتمام في اجتماعات مجلس وزراء الخارجية العرب ، ومؤتمر قمة الدول العربية الثامنة عشر الذي انعقد في الخرطوم في 28مارس/ آذار2006 ، وأكد الوزراء العرب في ختام اجتماعهم في القاهرة على ضرورة احترام إرادة الشعب الفلسطيني، وعدم التدخل في شؤونه الداخلية، وتجنب إصدار أحكام مسبقة(صالح، 2006: 142). مع ملاحظة أن جامعة الدول العربية وجهت الدعوة الرسمية لرئاسة السلطة الفلسطينية للمشاركة في القمة العربية.

لم تستطع جامعة الدول العربية تنظيم اجتماع عاجل أيام الحرب على غزة بتاريخ 27 ديسمبر/ كانون أول 2008 رغم ما أرتكب من جرائم بحق الشعب الفلسطيني، للبحث في المواقف وإتخاذ الاجراءات اللازمة، ولم يعقد هذا الاجتماع إلاّ في تاريخ 31 ديسمبر/ كانون أول 2008 وتم تأجيل هذا الاجتماع بسبب أن الانقسام في مواقف الدول العربية بالنسبة لدعوة عقد قمة عربية دعت إليها قطر هو السبب الأهم.(إدريس،2009: 166).

وعندما حدث الانقسام في يونيو حزيران 2007م، جاء الأمين العام للجامعة العربية لزيارة غزة للاطلاع على الأوضاع فيها، والاستماع لوجهة نظر الحكومة، وقد التقى رئيس الوزراء إسماعيل هنية، وحمل معه مبادرة لتحقيق المصالحة وإنهاء الانقسام.

من الواضح أن التعاطي الرسمي مع الجامعة العربية توقف بعد حدوث الانقسام، حيث اقتصر تعامل الجامعة العربية الرسمي مع السلطة في رام الله، وتم النظر إلى أن الشرعية هي مع الرئيس أبي مازن والحكومة التي شكلها برئاسة سلام فياض في الضفة الغربية.

لم تقطع حركة حماس لقاءاتها مع الجامعة العربية، وظلت تحرص على أن تضع أمينها العام الجديد نبيل العربي في صورة كل التطورات التي تحدث في قطاع غزة وأشكال العدوان التي تقع على القطاع، وأيضا كل ما يتعلق بمعاناة الفلسطينيين جراء الاحتلال والحصار.

ويمكن الإشارة للزيارة التي قام بها وفد الجامعة العربية بعد العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في نوفمبر 2012م، والذي شارك فيه حوالي تسعة وزراء خارجية عرب إضافة إلى وزير الخارجية التركي احمد داود أوغلو، وأجرى الوفد لقاءً برئيس الوزراء إسماعيل هنية وأركان حكومته، وقد تم اعتبار الزيارة بأنها مبادرة لتعجيل تحقيق المصالحة وإنهاء الانقسام(أحمد يوسف، 2013).

2-3 المبحث الثاني علاقة حركة حماس مع مصر

2-3-1 علاقة حركة حماس مع مصر بعد الانتخابات التشريعية 2006 وسيطرتها على غزة:

تعتبر مصر من أنصار مسيرة التسوية السياسية مع إسرائيل، لذلك وبعد فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية 25 يناير/ كانون ثاني 2006 لم تبد ارتياحاً لهذه النتيجة، بسبب خشيتها من التأثير على علاقاتها مع إسرائيل وعلى قوة الإخوان المسلمين في مصر، لذا حاولت أن تلعب دور الوسيط في العلاقة الصدامية بينها وبين حركة فتح والرئاسة الفلسطينية والمساعدة في تشكيل حكومة وحدة وطنية، ومع أن وزير الخارجية المصرية أحمد أبو الغيط، أعلن احترام بلاده لإرادة الشعب الفلسطيني، فقد اعترف أن نتائج الانتخابات الفلسطينية أفرزت واقعاً سياسياً جديداً(صالح، 2006: 144).

وسارت مصر في اتجاهين: الأول: حاولت من خلاله لعب دور الوسيط بين فتح وحماس لحل الخلافات بين الحركتين وإقناع حماس لكي توافق على التفاوض مع إسرائيل بعد الاعتراف بها وإعطاء الفرصة لحماس لتغيير موقفها خلال ستة أشهر. والثاني: التهرب من مقابلة المسئولين في حركة حماس وأعضاء الحكومة الفلسطينية مستجيبة بذلك لضغوطات الولايات المتحدة في محاصرة حركة حماس(صالح، 2006: 144).

كما عاش النظام السياسي الفلسطيني أزمة سياسية عقب الانتخابات التشريعية 2006، وفوز حركة حماس فحاولت مصر أن تقود دوراً مهماً في تقريب وجهات النظر لتشكيل حكومة وحدة وطنية، والتقى رئيس جهاز المخابرات العامة المصرية اللواء عمر سليمان في غزة المسئولين من الحركتين عدة مرات لهذا الهدف، إلاّ أن المسئولين المصريين لم يجتمعوا مع وزير الخارجية الفلسطينية محمود الزهار عند زيارته القاهرة، في بداية جولة عربية إسلامية مبرراً وزير الخارجية المصري أحمد أبو الغيط عدم اللقاء بوجود ارتباطات أخرى منعته من لقاء الزهار والذي جاء خصيصاً للقاء الأمين العام للجامعة العربية، وليس بضغوط أمريكية، ولكنه اجتمع مع الوزير الزهار بعد عودة الأخير من جولته في طريقه إلى غزة(صالح، 2006: 145).

حاولت مصر أن تكون وسيطاً نزيهاً إلا أنها كانت تظهر ميلها للتعامل مع الرئاسة الفلسطينية وحركة فتح والتشدد في تعاملها مع حركة حماس، وكانت ترى أن الرئاسة الفلسطينية هي التي تمثل السياسة الخارجية الفلسطينية وليس الحكومة الفلسطينية بقيادة حركة حماس.

على إثر تسريب الرسائل المتبادلة بين خالد مشعل واللواء عمر سليمان ظهرت بوادر خلافات بين مصر مع حركة حماس، حيث وجه مشعل رسالة خطية إلى سليمان في 23سبتمبر/ أيلول 2006 طالبه فيها بتحمل مصر لمسئولياتها والدخول بثقلها لرعاية تشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية على

قاعدة وثيقة الوفاق الوطني الفلسطيني، مشيراً إلى أن مصر هي الأجدر بهذا الدور من الدول الأخرى، كما أبدى مشعل ملاحظاته حول موضوع الجندي الإسرائيلي الأسير جلعاد شاليط مبدياً تحفظاته على المقترح المصري، الذي يطلب تحويل التفاوض ليكون بيد الرئيس الفلسطيني محمود عباس وأيهود أولمرت، بعد أن تم الإفراج عن عدد رمزي من الأسرى يحدده الإسرائيليون، ورد سليمان برسالة خطية بعد ثلاثة أيام، أكد فيها حرص مصر الدائم على الوصول إلى سلام عادل، وحول موضوع الجندي الأسير أشار سليمان إلى أن ذلك لا يعد أمراً مهماً ولا أساسياً لمصر، غير أن الطرف الإسرائيلي يشترط الإفراج عن الجندي الإسرائيلي قبل البدء بأية تحركات استجابة لمتطلبات المرحلة القادمة، ويبدو أن مصر أطلعت الولايات المتحدة وإسرائيل على الرسالتين مما أثار استياء لدى حركة حماس وقيادتها(صحيفة القدس العربي، 2006/10/2).

تفيد مجموعة من العوامل توجه الموقف المصري من القضية الفلسطينية عموماً، ومن التطورات على الساحة الفلسطينية بعد الانتخابات التشريعية الفلسطينية في كانون الثاني/ يناير 2006 على وجه الخصوص، ومن هذه العوامل:

1. تنظر مصر إلى القضية الفلسطينية من خلال دورها الإقليمي والعربي والإسلامي، ومن خلال مسئولياتها القومية تجاه فلسطين وشعبها وتسعى مصر لتعزيز ثقلها النوعي كقوة إقليمية لا يمكن تجاهلها.

2. ترى مصر أن أمنها القومي من أهم العوامل التي يرتكز إليها النظام السياسي، فمصر تنشغل عادة بتأمين حدودها الشرقية وتخشى من انكشافها إذا ما وجدت قوى معادية أو أخطار كامنة.

3. التزام النظام المصري في مسار التسوية السلمي منذ أن عقد اتفاقيات كامب ديفيد مع إسرائيل سنة 1978، ويرى النظام في مصر أن التسوية السياسية مع إسرائيل أملتها الضرورة وظروف المرحلة التي تشهد اختلالاً كبيراً في موازيين القوى لصالح إسرائيل.

4. انعكس التزام مصر بمسار التسوية إيجابا على علاقاتها بالقيادات الفلسطينية وحركة فتح التي تبنت مشروع التسوية واتفاقيات أوسلو، كما انعكس ذلك سلباً على نظرتها للفصائل التي استمرت في الإصرار على خيارات المقاومة وفي طليعتها حركة حماس، ورأت مصر أن في ذلك تعطيلاً لمسار التسوية ، وبعداً عن الواقعية وعدم قدرة على فهم التعقيدات الدولية وكيفية التعامل معها.

5. حرصت مصر على الاستمرار في متابعة دورها "الأبوي" القائد في الشأن الفلسطيني وحرصت ألا تقطع "شعرة معاوية" مع أي من الأطراف الفلسطينية بما فيها حركة حماس مهما كان اختلافها معها.

6. على الرغم من أن النظام المصري داعم للرئيس الفلسطيني عباس والمسار السياسي لحركة فتح في الساحة الفلسطينية فإن السلطات المصرية قلقة من حالة التفكك والترهل والفساد التي تعاني منها حركة فتح، وهو ما قد يعني فشلاً لمسار التسوية وصعوداً للإسلاميين، وتحديداً حركة حماس مما قد يؤدي إلى توليها قيادة الشعب الفلسطيني.

7. لم تسعد القاهرة بالتعامل مع طرف فلسطيني ينتمي إلى حركة الإخوان المسلمين، الحركة التي بقيت علاقاتها مع النظام المصري محكومة لعقود بالتوتر والريبة، وهي في نفس الوقت مضطرة للتعامل مع هذا التنظيم الفلسطيني "حماس" بسبب قوة أدائه واتساع شعبية حيث بات يمثل جزءاً من الشرعية الفلسطينية إثر فوزه بانتخابات المجلس التشريعي سنة 2006.

8. لم تغفل مصر رغبة إسرائيل بإلقاء تبعات إدارة قطاع غزة عليها، علاوة على وجود أصوات إسرائيلية تنادي بتهجير الفلسطينيين إلى صحراء سيناء، وتوطينهم فيها، مما يدفعها للحرص على استقرار الأوضاع الفلسطينية والمساعدة على نجاح قيام الدولة الفلسطينية، لأن هذا الهدف بالنسبة لمصر أبعاد وطنية وإستراتيجية(إدريس، 2009: 177).

9. بوصول عملية التسوية إلى مأزق وتصاعد المقاومة في كل من لبنان وفلسطين وتحقيقها لإنجازات عسكرية وسياسية مهمة وإصرار القيادة المصرية بالرغم من ذلك على المضي قدماً في سياستها دون مراجعة، أصبح من الطبيعي أن تصبح مصر طرفاً فاعلاً في محاور بدت الأصل حريصة على تجنبها، مما أضعف من قدرتها ليس فقط على رأب الصدع الفلسطيني، وتجنب تفجر الوضع في غزة وإنما على طرح خيارات قادرة على الخروج من المأزق الراهن.

من هذا الفهم تدافعت المواقف المصرية من تطورات الأزمة:

أ) الحيلولة دون حدوث المواجهة: سواء يوم استقبال الرئيس المصري لوزيرة الخارجية الإسرائيلية السابقة في منتجع شرم الشيخ، أو بعد عودتها ومن خلال تحذير وزير الخارجية المصري من فقدان السيطرة على قطاع غزة في حال شنت إسرائيل عملية عسكرية في قطاع غزة حيث حذر أبو الغيط حسب جريدة هارتس من أن الأمور قد تخرج عن السيطرة مضيفا أن من الأفضل لإسرائيل وحماس أن يمتنعا عن المواجهة.

ب) تحميل حركة حماس مسئولية العدوان: فقد اتفقت مصر والسلطة الفلسطينية على ذلك في اللقاء الذي جمع رئيس السلطة محمود عباس بالرئيس المصر مبارك حيث خرج عباس ليقول "إن استمرار التهدئة كان من شأنه أن يجنب الفلسطينيين الغارات الإسرائيلية" أما وزير الخارجية المصري فقال: إن القاهرة أرسلت التحذيرات "ومن لا يتابع التحذيرات فلا يلوم إلا نفسه" (إدريس، 2009: 179).

حاول البعض تفسير هذا الموقف من حركة حماس وربطه بموقف مصر من جماعة الإخوان المسلمين وهناك من يفسره بأنه رد فعل لتجرؤ حركة حماس على تحدي المصالحة الفلسطينية التي صاغتها القاهرة وأدت إلى إفشال الوساطة المصرية، وهذا الموقف من مصر يهدف إلى إيجاد قواعد لعب جديدة وإلزام حركة حماس بالخضوع لاتفاق جديد لوقف النار لتحسين الواقع الأمني جنوب إسرائيل ولا يهدف إلى إسقاطها في غزة.

أكد الرئيس المصري أنه على حركة حماس الاعتراف بإسرائيل إذا كانت تريد تشكيل حكومة "لأنه من دون اعتراف كهذا لن تسير الأمور كما ينبغي"، ومع ذلك أكد الرئيس المصري مبارك بأن مصر لن تطلب من حركة حماس الاعتراف بإسرائيل" ،لأنه يعلم بأن الحركة سترفض، موضحاً أن خالد مشعل قال إنهم سوف يتعاملون بحذر مع اتفاقية أوسلو(تقرير معلومات، 2010: 14)، غير أن الرئيس المصري قال "اعتقد أن حماس حتى تدخل المفاوضات عليها الاعتراف بجميع الاتفاقيات التي وقعتها منظمة التحرير الفلسطينية قبل إنشاء السلطة الفلسطينية، أي أوسلو وغيرها، والاعتراف هذا يعني أن تتفاوض بعد ذلك مع إسرائيل"، وذكر أن حركة حماس انتخبت بصورة حرة من جانب الشعب الفلسطيني وعلى المجتمع الدولي التعامل معها على هذا الأساس(تقرير معلومات، 2010: 15).

وأشار الرئيس المصري مبارك أنه من الخطأ التفكير في حل دستوري أو قانوني لاسقاط حكومة حماس، وإجراء انتخابات جديدة، واستبعد حدوث مواجهة بين حركتي فتح وحماس "في حينه" داعياً إسرائيل إلى عدم السعي لإشعال الخلافات بين الحركتين، ودعا إلى الاعتراف بالحكومة التي ستشكلها حركة حماس كما دعا إسرائيل إلى الاعتراف بنتائج الانتخابات الفلسطينية (تقرير معلومات، 2010: 16).

ومن جانب حركة حماس أكد موسى أبو مرزوق نائب رئيس المكتب السياسي أن مصر أكدت قبولها بخيار الشعب الفلسطيني، ودعم هذا الخيار والوقوف إلى جانبه، للوصول إلى أهدافه بإقامة دولته المستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية، وأضاف أن اللواء عمر سليمان شدد أن مصر ستبذل كل جهد من أجل أن تشارك كل الفصائل الفلسطينية في حكومة وحدة وطنية، وقال أبو مرزوق "إن مصر أكدت وقوفها مع السلطة الوطنية بغض النظر عن من يكون فيها وأنها ستنقل رسالة هذه السلطة إلى العالم أجمع، وستقف جوارها "(تقرير معلومات، 2010: 17).

وقد ذكر محمود الزهار أن الوزير عمر سليمان أكد للحركة خلال لقائه وفدها في القاهرة أن مصر لن تتدخل في الشأن الداخلي الفلسطيني ولن تفرض شروطها، غير أن رأيها سيكون استشارياً إلى جانب تأكيده أن مصر ستقف إلى جانب السلطة الفلسطينية بغض النظر عمن يكون في السلطة، كما ستعمل على إيجاد مناخ دولي وإقليمي داعم للسلطة الفلسطينية والشعب الفلسطيني(جريدة الحياة اللندنية ،2006).

وفي دعمه لحركة حماس صرح وزير الخارجية المصري أحمد أبو الغيط "أنا مقتنع انضمام حركة كفاحية مثل حماس إلى عمل سياسي برلماني يؤدي إلى تحويلات جوهرية فيها، وتاريخ مثل هذه الحركات يكشف عن وصولها إلى نفس هذه النتائج"، وموضحاً أن "أي حركة سياسية تتحول من حركة مقاومة إلى حركة تتولى مسئولية السلطة عليها أن تراعي الظروف الحاكمة التي تفرض نفسها عليها وهو ما يعني العمل على أساس احترام التفاهمات السابقة مع إسرائيل وخريطة الطريق بدون هروب من الواقع" (تقرير معلومات، 2010: 20).

أما البرلمان المصري فقد طالب حركة حماس بالتمسك بالوحدة الوطنية والخيار الديمقراطي ودعاها إلى إقامة حوار وطني شامل يعطي الأولوية للحل السلمي، ودعت لجنة الشئون العربية في البرلمان المصري دول العالم إلى احترام إرادة الشعب الفلسطيني وخياره الديمقراطي(صحيفة الشرق الأوسط، 2006).

2-3-2 مصر واتفاق مكة

لم يغفل اتفاق مكة الدور المصري –الذي دفع ما بين حركتي فتح وحماس بتاريخ 8فبراير/ شباط 2007 بمبادرة الملك السعودي عبد الله بن عبد العزيز–، حيث ذكر في الاتفاق "وفي هذا الإطار نقدم الشكر للإخوة في مصر الشقيقة والوفد الأمني المصري في غزة، الذين بذلوا جهوداً كبيرة في تهدئة الأوضاع في القطاع، خلال الفترة السابقة "(اتفاقية مكة: 2007).

كما رحبت مصر بدورها بالاتفاق، ورفضت الرئاسة المصرية فرض أي شروط على حكومة الوحدة الوطنية وقال سليمان عواد المتحدث باسم الرئاسة المصرية إن "الموقف الفلسطيني والسياسات الفلسطينية التي سوف تتبناها الحكومة الجديدة هو شأن فلسطيني، ومصر لم ولن تتدخل لكي تفرض على الفلسطينيين مواقف من جانبها "(تقرير معلومات، 2010: 28).

3-3-2 مصر وملف المصالحة الفلسطينية

كان من المقرر أن يستأنف الحوار الفلسطيني الفلسطيني بتاريخ 9 نوفمبر/ تشرين الثاني 2008 بوساطة من قبل السلطة، التي السبب وراء هذا التأجيل وقد حرصت مصر على أن تكون لاعباً وسيطاً في هذه الحوارات.

اشترطت حركة حماس في بداية الحوار، قبل الدخول في أي حوار مع فتح أن تقف مصر على مسافة واحدة من الجميع وان يكون لديها برنامج واضح لهذه المصالحة.

وجاء الرد من خلال الرئيس المصري حسني مبارك لجريدة القوات المسلحة في 5 أكتوبر تشرين الأول 2008 قال "إننا لا نقف مع طرف على حساب الطرف الآخر وإنما نقف على مسافة متساوية من الجميع ولا نفرض تصوراً أو رأياً على أحد".(تقرير معلومات، 2010: 56).

وفي 20 أكتوبر/ تشرين الأول 2008 وزعت مصر على الفصائل الفلسطينية مسودة اتفاق القاهرة تمهيداً للحوار الوطني الشامل الذي كان مقرراً عقده في 19 نوفمبر/ تشرين الثاني 2008 في القاهرة، تعاطت حركة حماس مع ورقة المصالحة المصرية على أساس أنها مطروحة للنقاش وإبداء الملاحظات عليها وليس للتوقيع أو التنفيذ ،وكانت حركة حماس وحكومتها ترى في الموقف المصري الرسمي موقفا منحازا، وهذا ما أوضحه السيد محمد نزال عضو المكتب السياسي لحماس أن " هناك انحيازاً مصرياً لحركة فتح ... وأرجو أن لا يغضب من هذا الإخوة المصريون.. وأن حركة حماس تغاضت عن هذا الانحياز تقديراً لدور مصر، وتجاوبا مع المصلحة الوطنية وأن حركة حماس لا تريد

أن تدخل في خلاف مع مصر" ، فيما حمل وزير الخارجية المصري أحمد أبو الغيط حماس مسئولية فشل الحوار الوطني الفلسطيني الذي كان من المقرر عقده في 9 نوفمبر/ تشرين الثاني 2008 وأشار أبو الغيط إلى أن مصر تقف على مسافة واحدة من كل الأطراف الفلسطينية مشيراً أن" الطرح المصري أخذ بالكثير من وجهات نظر الأخوة في حركة حماس (القدس العربي، 2008).

2-3-4 الدور المصري في اتفاق التهدئة 2008

نظراً لانخراط مصر في مسيرة التسوية منذ عام 1978 لحل الصراع العربي الإسرائيلي رأت بأن الهدوء العسكري في غزة هو حاجة ضرورية لمتابعة هذه المسيرة وانتقدت عمليات المقاومة التي أسهمت في خرق هذا الهدوء، وعبر عن ذلك وزير المخابرات المصرية بتاريخ 2 مارس/ آذار 2008 أن صواريخ القسام التي تطلقها حركة حماس والفصائل المقاومة هي عبارة عن مواسير ومفعولها محدود، ورأى أن إسرائيل تتصرف أمام العالم كأنها تقوم برد فعل على إطلاق هذه الصواريخ فتبدو وكأنها تدافع عن نفسها.

وفي سياق التحرك المصري لوقف العدوان على غزة 2008 استدعت وزيرة الخارجية المصرية السفير الإسرائيلي بالقاهرة في اليوم التالي مباشرة للعدوان لإبلاغه إدانة مصر واستيائها الشديد ثم تم استدعاؤه مرة لإبلاغه مجدداً بهذا الموقف وضرورة امتثال إسرائيل لقرار مجلس الأمن والاستجابة للمبادرة المصرية والوقف الفوري لإطلاق النار في قطاع غزة.

في خطاب الرئيس المصري حسني مبارك في30ديسمبر / كانون الأول 2008 تم تحديد أسس التحرك المصري على النحو التالي:(إدريس، 2009: 179).

1. وقف العدوان الإسرائيلي بما يتيح العودة إلى التهدئة وإعادة فتح المعابر تخفيفاً لمعاناة الشعب الفلسطيني.
2. رفض أي مخطط إسرائيلي للفصل بين الضفة والقطاع والتنصل من مسئولياتها عن غزة وتحميل مصر تبعاتها، وتحميل الأردن مسئولية الضفة.
3. إن مصر لن تكرس الانفصال بين الضفة الغربية والقطاع بفتح معبر رفح في غياب السلطة الفلسطينية والمراقبين الدوليين وضرورة الالتزام "باتفاقية 2005).
4. إن مصر تؤمن بحق الشعب الفلسطيني الثابت في مقاومة الاحتلال شرط أن تكون المقاومة مسئولة تضع في اعتبارها المكاسب والخسائر التي يمكن أن تجلبها للشعب.
5. إن مصر ستواصل جهودها من أجل تحقيق مصالحة فلسطينية شاملة وتدرك أن جوهر القضية هو إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية(إدريس، 2009: 180).

في 6 يناير/ كانون الثاني 2009 أعلن الرئيس مبارك عن مبادرة مصرية لاحتواء الموقف وفق العناصر الثلاثة الآتية:(تقرير معلومات، 2010: 67).

1. قبول إسرائيل والفصائل الفلسطينية لوقف فوري لإطلاق النار لفترة محددة بما يتيح فتح ممرات آمنة للمساعدات لإغاثة أهالي القطاع، ومواصلة تحركها للتوصل إلى وقف شامل ونهائي لإطلاق النار.
2. دعوة مصر كلاً من إسرائيل والجانب الفلسطيني لاجتماع عاجل من أجل التوصل إلى الترتيبات والضمانات الكفيلة بعدم تكرار ما حدث في غزة ومعالجة مسبباته بما في ذلك تأمين الحدود وبما يضمن إعادة فتح المعابر ورفع الحصار، واستعدادها للمشاركة في مناقشة ذلك على الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي ومع الاتحاد الأوروبي وباقي أطراف الرباعية الدولية.
3. تجديد مصر دعوتها السلطة الفلسطينية للتجاوب مع الجهود المصرية لتحقيق الوفاق الوطني باعتباره المطلب الرئيس لتجاوز التحديات التي تواجه الشعب الفلسطيني.

إن المبادرة المصرية لم تتضمن الدعوة إلى الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة في حال وقف إطلاق النار، وفي هذا السياق أكد أسامة حمدان في تصريحات لقناة الجزيرة الفضائية أن "المبادرة المصرية بحاجة إلى تعديل" موضحاً أن وفد حركته سيقدم رؤية واضحة تقوم على ثلاثة مطالب: (إدريس، 2009: 181)

أ) وقف إطلاق النار.

ب) انسحاب القوات الإسرائيلية من غزة.

ت) فك الحصار عبر فتح معابر القطاع.

وأكد رفض حركته وجود قوات دولية في غزة وقال "هناك مطالب فلسطينية نحن لسنا بوارد التنازل عنها وأرجو أن يتفهم الجانب المصري ذلك، وألا يكون في موقف محايد بيننا وبين إسرائيل".
واتهم السفير السابق لدى إسرائيل محمد بيسوني حركة حماس "بأنها تعمل وفقاً لأجندات خاصة، وبأنها من خلال إطلاقها الصواريخ على جنوب الأراضي الفلسطينية المحتلة تعطي المبررات للإسرائيليين لسحق الفلسطينيين من دون الالتفات لمصالح هذا الشعب، لأن الحركة تتلقى أموالاً من إيران" ، وبعد جهود مصرية حثيثة مع إسرائيل والفصائل الفلسطينية توصلت الفصائل الفلسطينية وإسرائيل إلى التهدئة لمدة ستة شهود يبدأ تنفيذها 19يونيو/ حزيران 2008 وينتهي يوم الجمعة 19 ديسمبر/ كانون الأول 2008، ونص الاتفاق على وقف العدوان ورفع الحصار وفتح المعابر مقابل وقف إطلاق الصواريخ والعمليات الفدائية وتكون هذه التهدئة في قطاع غزة على أن تشمل الضفة لاحقاً"(تقرير معلومات، 2010: 51).

أثبتت مصر قوتها على الساحة الفلسطينية وأعلنت عن التهدئة في غزة ونجحت الوساطة المصرية في تخطي كل العراقيل وأعلنت التهدئة، وحدد وزير الخارجية المصري أحمد أبو الغيط ثلاثة عناصر في خطة الوساطة المصرية قائلاً: إن حركة حماس يجب أن توقف إطلاق الصواريخ من غزة على إسرائيل، وأن يتعهد الإسرائيليون في المقابل بعدم استهداف الناشطين الفلسطينيين داخل غزة وأن

يكفوا عن الاغتيالات المستهدفة ،والعنصر الثاني هو تبادل سجناء يشمل حوالي 400 فلسطيني تحتجزهم إسرائيل مقابل الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط.

والعنصر الثالث هو السماح بفتح المعابر الحدودية بين غزة وإسرائيل بمساعدة مراقبين أوربيين وأضاف "إذا فتحت المعابر ستضمن تدفق السلع والمواد وكل شيء والناس لن يشعروا في غزة أنهم محرومون كما هم الآن"(تقرير معلومات، 2010: 53).

في هذا السياق برز توافق إقليمي ودولي على دعم مصر بقيامها بجهد لتحقيق تهدئة تضمن وقف إطلاق الصواريخ والعمليات العسكرية الإسرائيلية ومن ثم فتح المعابر، وقد أوفدت وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس ومساعدها ديفيد وولش إلى القاهرة للتباحث مع المسئولين المصريين حول هذا الموضوع وكذلك خافيير سولانا مسئول السياسة الخارجية الأوروبية لذات الموضوع.

أكدت حركة حماس أن مصر هي الوسيط في مباحثات التهدئة، وأفاد بذلك فوزي برهوم الناطق باسم حركة حماس "إلى أن حركة حماس حريصة على التواصل مع الجانب المصري" كما أكد على دور مصر في نجاح ملف التهدئة وفي إطلاق سراح الأسرى الفلسطينيين(صحيفة فلسطين، 2008).

2-3-5 أزمة معبر رفح بعد الانقلاب العسكري لحركة حماس في غزة

إثر الانقلاب الذي حصل في قطاع غزة في الفترة ما بين 11-14 يونيو/ حزيران2007 وسيطرت حماس فيها على غزة، اتضح أن هناك تطوراً جدرياً في الموقف من الاقتتال الفلسطيني الداخلي، وانعكس ذلك على العلاقة ما بين حركة حماس ومصر، فقد أدت سيطرة حركة حماس في قطاع غزة إلى موقف مصري معارض لحماس، وذلك من خلال سحبها للوفد الأمني المصري من غزة، وإغلاق مقره وتم تشديد حالة الطوارئ على الحدود مع غزة، وفي نفس الوقت أعلنت مصر رفضها الفصل بين قطاع غزة والضفة الغربية، وعبر مصدر مصري موثوق بأن القاهرة "لا تعترف بالوضع الجديد غير الشرعي في قطاع غزة "(تقرير معلومات، 2010: 33).

حاولت حركة حماس طمأنة الحكومة المصرية مؤكدة انها تمثل تيار الاعتدال الإسلامي، وأنها تركز مقاومتها ضد الاحتلال، وتجنب الأضرار بمصالح مصر أو الإخلال بأمنها أو التدخل في شئونها الداخلية، وأن سقوط حركة حماس في قطاع غزة لن يساعد مصر ولكنه قد يفتح الأبواب أمام انتشار العناصر المتطرفة من تنظيم القاعدة وغيرها(تقرير معلومات، 2010: 35).

برز الدور المصري بعد الانقلاب العسكري في غزة في سياق دعوة مجلس وزراء خارجية الدول العربية للانعقاد لبحث أزمة الصراع الفلسطيني- الفلسطيني، وتشكيل لجنة لتقصي الحقائق تضم مصر والسعودية والأردن وقطر بهدف معرفة رؤية كل طرف لما حدث؟ والبحث في آليات مناسبة تؤمن استمرار التواصل واستئناف الحوار الفلسطيني- الفلسطيني ، على لسان وزير الخارجية المصري

أحمد أبو الغيط في شهر آب/ أغسطس 2008، طالبت مصر بإرسال "قوات فصل عربية" إلى قطاع غزة مبررة ذلك "منع الاقتتال الفلسطيني ووقف الصدام الإسرائيلي الفلسطيني، موضحاً "هذه الفكرة لا تأتي إلا بعد إعادة صياغة الوحدة الوطنية الفلسطينية، وبعد الدراسة المناسبة وأن بلاده والجامعة العربية يمكن أن تقوما بدور في هذا الشأن"(تقرير معلومات، 2010: 36).

أما حركة حماس فقد رأت في هذا المطلب محاولة لإنهاء سيطرتها على قطاع غزة ورفضت هذا العرض بشكل مطلق ، حيث ذكر إسماعيل هنية رئيس وزراء الحكومة المقالة "لا أعتقد أن هناك من يفكر بذلك ، نحن لا نقبل قوات عربية للفصل، وإذا أرادوا مساعدتنا في التحرير فأهلاً وسهلاً، ونحن لا نمانع من الاستفادة من الخبرة الأمنية العربية في إعادة بناء المؤسسة الأمنية بعيداً عن الفصائلية والحزبية، ولا نمانع وجود خبراء نستفيد منهم في هذا المجال" (جريدة الأيام، رام الله، 15 يونيو/ حزيران 2008)، وعلق الناطق باسم حركة حماس بأن فكرة إرسال قوة عربية إلى غزة غير مبررة وغير متوازنة ولا يمكن أن تحدث دون اتفاق كل الفصائل الفلسطينية(جريدة الحياة الجديدة، رام الله، 31 أغسطس/ آب 2008).

وعبر مصطفى الفقي نائب عن الحزب الوطني ورئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشعب المصري بتاريخ 3 ديسمبر/ كانون الأول 2006 عن مخاوف مصر من التطور الحاصل في غزة إلى أن مصر لا يمكن أن تتحمل قيام إدارة إسلامية على حدودها الشرقية، معتبراً أن إضفاء الطابع الديني على القضية الفلسطينية يؤدي إلى تفتيتها ، وحذر من التذرع بأوهام لضرب الصف الفلسطيني، وأضاف أن حركة حماس تتصور أنها وريثة الحق الفلسطيني وهذا أمر غير مقبول(تقرير معلومات، 2010: 38).

أما الرئيس المصري فقد وصف ما جرى في غزة منتصف حزيران/ يونيو 2007 بأنه "انقلاب على الشرعية الفلسطينية " وأن سيطرة حركة حماس على القطاع لا تمثل تهديداً للأمن القومي المصري، وكذلك أكد دعمه لشرعية السلطة الوطنية الفلسطينية، والرئيس "أبو مازن" وحكومته، وأشار المتحدث باسم الرئاسة المصرية سليمان عواد، إلى أن مصر تقف إلى جانب الرئيس محمود عباس "باعتباره رمز الشرعية الفلسطينية" المنتخب من قبل الشعب الفلسطيني في انتخابات حرة ونزيهة، ورئيس كل الفلسطينيين ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية التي تفاوضت بشأن السلام مع إسرائيل وليس بصفته رئيساً لفتح" وأضاف "إننا نعتقد أن أشقاءنا من حركة حماس وباقي الفصائل الفلسطينية يعلمون ذلك وأن ليس لمصر أجندة غير معلنة بشأن الفلسطينيين".

من جهته، دعا وزير الخارجية المصري انذاك أحمد أبو الغيط إلى الانضواء خلف مؤسسات السلطة بقيادة محمود عباس والالتزام بوحدة القرار من أجل الحفاظ على مصالح الشعب الفلسطيني، ودعا المجتمع الدولي والدول العربية إلى تقديم كافة أشكال الدعم بصورة فورية للشعب الفلسطيني وحكومته الجديدة التي شكلها سلام فياض، كما أصدر قراراً بنقل السفير المصرى لدى السلطة

الفلسطينية والبعثة الدبلوماسية من غزة إلى رام الله ليمثل مصر هناك حيث أكد مجدي راضي المتحدث باسم الحكومة المصرية أن هذه الخطوة جاءت تأكيداً على شرعية السلطة الوطنية(تقرير معلومات، 2010: 39).

أما نائب المرشد العام للإخوان المسلمين فقد انتقد قرار نقل السفير وأنه يتناقض مع ما تقوله الدبلوماسية المصرية من أنها تقود جهود وساطة لإعادة الحركتين مجدداً للحوار(موقع الجزيرة نت 21 يونيو/ حزيران 2004http://www.aljazera.net).

على إثر هذه الأحداث فرضت إسرائيل الحصار الشامل على قطاع غزة بتاريخ 15 يونيو/ حزيران 2007 وإغلاق كافة المعابر المرتبطة مع القطاع، وهو ما دعا خالد مشعل الحكومة المصرية إلى التحرك وتحمل مسئولياتها تجاه أهالي قطاع غزة الذين "يتعرضون لموت بطيء"(المركز الفلسطيني للإعلام، 21 يناير/ كانون الثاني 2008)، وسعت حركة حماس لدى جامعة الدول العربية لاتخاذ قرار يُلزم مصر فتح معبر رفح الحدودي بين قطاع غزة ومصر لإدخال احتياجات الفلسطينيين.

حاولت حركة حماس من خلال مظاهرة نسائية بتاريخ 22 يناير/ كانون الثاني 2008 اقتحام معبر رفح في محاولة للضغط على مصر من أجل تحقيق مكاسب سياسية حيث انتقدت القاهرة حركة حماس في بيان لوزارة الخارجية المصرية مؤكدة أن مصر "تعرب عن أسفها البالغ إزاء الأحداث التي شهدها معبر رفح من مظاهرة فلسطينية أغلبها نسائية، بهدف فتح المعبر عنوة .. وأن مصر تربأ بإخوانها الفلسطينيين أن يسيئوا التصرف أو الحساب بمحاولة تصدير مشكلات داخلية إليها، والضغط عليها لتحقيق مكاسب سياسية"، ودعا البيان "الجهات المسيطرة على القطاع إلى العمل على عدم تكرار هذا الموقف مجدداً"(صحيفة الدستور المصرية ، 23 يناير/ كانون الثاني 2008).

وفي 23 يناير/ كانون الثاني 2008 تدفق مئات الفلسطينيين على مصر بعدما دمر مسلحون فلسطينيون أجزاء من السياج والجدار الأسمنتي الحدودي، واعتبر الرئيس المصري مبارك اقتحام المعبر وتدفق الفلسطينيين هو نتيجة مباشرة للحصار، وتمنى حل هذه المشكلة فوراً، وفك الحصار المفروض على الشعب الفلسطيني، مضيفاً "يجب أن يعيد الفلسطينيون الأمور إلى طبيعتها استناداً إلى الاتفاقيات السابقة"(صحيفة السفير اللبنانية، 26 يناير/ كانون الثاني 2008.)، وطالب الإخوان المسلمون في مصر الحكومة المصرية بالكف عن المشاركة في حصار غزة والمبادرة بفتح معبر رفح واعتبار أن اقتحام المعبر برفح كان قراراً شعبياً وليس تنظيمياً(تقرير معلومات، 2010: 42).

كادت الأحداث التي وقعت على معبر رفح أن تحدث أزمة جادة في العلاقات الإسرائيلية المصرية، رأى وزير الأمن الإسرائيلي إيهود براك هذا الخلاف مع مصر قال: "إن المصريين يعرفون ما هو دورهم، ونحن نتوقع منهم أن ينفذوا تعهداتهم التي وردت في الاتفاقيات الثنائية بين الدولتين"، وحملت وزارة الخارجية الإسرائيلية مصر المسئولية عن هذا الخرق وقال آرييه ميكيل الناطق باسم الخارجية الإسرائيلية: "إن كل ما يحصل في هذه المنطقة هو من مسئولية مصر، التي يجب أن نقوم

بتسوية المسألة..وعلى المصريين العمل على أن يكون الوضع على الحدود كما يجب"(صحيفة القدس العربي، لندن، 25 يناير/ كانون الثاني 2008)

تحركت مصر لضبط حدودها واعتقلت مجموعة من الفلسطينيين ومنهم من كان منتميا لحماس حيث اعتقلت 115 من أفراد حماس بعد أن " تجاوزا المعبر بصفة غير قانونية " وأفرجت عنهم بعد ذلك على دفعات وأبقت على أيمن نوفل القيادي في كتائب القسام الذي اعتقل في مدينة العريش(وكالة معاً، 1 يناير/ كانون الثاني 2008 ا:- http://www.mannews.net).

كما حملت مصر حركة حماس مسئولية إغلاق المعبر، إذ قال مصطفى الفقي النائب في مجلس الشعب المصري: " إن ما أدى إلى إغلاقه (معبر رفح) هو ما حدث منتصف حزيران/ يونيو 2007 وأن المعبر تحكمه اتفاقيات دولية ، ومصر دولة كبيرة تحترم تعهداتها ولديها أمن قومي في سيناء ، وإسرائيل تستهدف سيناء والأصابع الإسرائيلية تقف وراء معظم ما يحدث في سيناء "(صحيفة الشرق الأوسط، لندن: 4 ديسمبر/ كانون الأول 2008).

وأشار وزير الدفاع المصري محمد حسين طنطاوي: "إن مصر كريمة وصبورة ولكن للصبر حدود، ويجب أن يعي إخواننا الفلسطينيين أن المعركة ليست مع مصر ولكن المعركة مع إسرائيل، وبالتالي لا يجب أن يقعوا في فخ تضعه وتحيكه إسرائيل، ويجب أن يُفهم أن سيطرة حركة حماس على غزة تتعارض مع اتفاقية المعابر والوضع القانوني للسلطة الوطنية الفلسطينية وعلاقة مصر واعترافها بالسلطة الفلسطينية(تقرير معلومات، 2010: 43).

وفي إشارة إلى لغة تصعيد قاسية وهدد وزير الخارجية المصري أبو الغيط بكسر أقدام كل من يحاول أن يكسر خط الحدود، ورد مشير المصري على ذلك بقوله "كنا نتمنى موقفاً عربياً لكسر الحصار، وليس كسر أقدام المحاصرين" (تقرير معلومات، 2010: 44).

وبالرغم من هذه الاتهامات من قبل مصر إلا أن سعيد صيام وزير داخلية حركة حماس أكد أن الاتصالات بين حركته ومصر لم تنقطع، وقال: "حذرنا من إغلاق الحدود مع مصر، وعدم فتح المعبر، ونحن لا نستطيع أن نقف في وجه الشعب وأبناؤنا يموتون أمام أعيننا ولذلك على كل المعنيين أن يتحركوا من أجل فتح المعبر ولا يعقل التذرع بالاتفاقيات الدولية ويبقى شعبنا يعاني الحصار"(تقرير معلومات، 2010: 45).

2-4 المبحث الثالث: علاقة حركة حماس مع الأردن

ارتبطت حركة حماس بعلاقة إيجابية مع النظام في الأردن منذ تأسيسها، تقريبا إذ اعتمدت بشكل مبدئي علاقاتها مع الأردن بالحفاظ على وجودها في الساحة الأردنية، وألا تثير سخط النظام عليها، لذلك فإنها لم تتدخل في شؤون الأردن الداخلية، ولم تحاول استغلال وجودها هناك بما يتعدى النشاط الإعلامي والسياسي، وفي المقابل كان الأردن يشعر بأن في مصلحته السياسية والإقليمية المحافظة على مجموعة من قادة حركة حماس في ساحته، بدلا من اضطرارها إلى التوجه جميعا إلى

سوريا، خصوصا وأن صيغ الحل النهائي لم تتبلور بعد وهي سيتأثر الأردن بها، وسيكون حريصا على التأثير فيها مباشرة أو ربما عن طريق تحالفات الأمر الواقع غير المباشر مع حركة حماس(الحروب، 1996: 40).

اتجه موقف النظام في الأردن بعد نجاح حركة حماس في الانتخابات التشريعية عام 2006 نحو تنشيط عملية التسوية والعودة إلى المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين، حيث اعتبرت الحكومة الأردنية نجاح حركة حماس في الانتخابات التشريعية أمرا داخليا فلسطينيا، مع عدم الارتياح لهذا النجاح في ظل توتر العلاقة ما بين الطرفين بعد إبعاد أربعة من قادتها من الأردن، وربطت بين فوز حركة حماس وبين الإخوان المسلمين في الأردن، إذ خشيت أن يؤدي ذلك إلى زيادة شعبيتهم، فقد حذر رئيس الوزراء الأردني معروف البخيت الإخوان المسلمين في الأردن من استغلال فوز حركة حماس وقال: "لابد من التمييز بين ما هو تنظيم فلسطيني مثل حركة حماس، وما هو أردني، ولا يجوز أن يتشدد البعض في حماسة ظاهرة، للمزايدة على مواقف أصحاب الشأن والخيار في فلسطين بعيدا عن الواقعية"(التقرير الاستراتيجي الفلسطيني، 2006: 149)

وشرح بخيت سياسة بلاده من التعامل مع حركة حماس حيث علاقة بلاده مع حماس في الداخل متوازنة مثلها مثل أي فصيل فلسطيني وأن أسلوب التعامل المستقبلي معها مرهون بأجندة الحكومة وبرامجها في المرحلة المقبلة في الخارج (رضوان، 2006: http://www.almustaqbal.com).

وشهدت علاقة المملكة الأردنية مع حركة حماس مزيدا من التوتر عام 2006 عندما اتهم الأردن الحركة بتهريب الأسلحة من سوريا إلى أراضيه، وأن حركة حماس تقف وراء شبكة من الأشخاص تم إلقاء القبض عليهم ومعهم أسلحة ومتفجرات، مما يهدد الأمن الداخلى الأردني، وبناء عليه ألغت الحكومة الأردنية زيارة وزير الخارجية الفلسطيني محمود الزهار إلى عمان في حينها، وقد نفت حركة حماس الاتهامات الأردنية، واعتبرت أنها جاءت لتبرير إلغاء الزيارة، إسماعيل هنية عبر وسطاء، من الملك عبدالله الثاني التدخل شخصيا لاحتواء ومعالجة الأزمة بين الأردن وحركة حماس، وأنه تبرأ باسم الحكومة من أي محاولة للعبث في الأمن الأردني الداخلى، مؤكدا أن حكومته لا يوجد لها أي مخطط لاستخدام الأراضي الأردنية أو تخزين السلاح فيها، وأبدى رئيس وزراء الأردن تقديره لموقف هنية المسئول من مجمل القضية مؤكدا أن حكومته لا تخطط للإبقاء على الأزمة أو استغلالها للقطيعة مع حركة حماس(صحيفة القدس العربي : 2006).

بقيت العلاقة ما بين حركة حماس والأردن فاترة، ومتوترة، وتناقلت بعض الأنباء بأن الحكومة الأردنية تنسق مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس لإسقاط حكومة حماس، وأن القمة المصرية الأردنية في شرم الشيخ في حزيران/ يونيو 2006 بحثت إمكانية توفير السلاح اللازم لحرس الرئيس محمود عباس، كما رشحت الأحاديث عن ترتيبات بين عباس والحكومة الأردنية برغبة أمريكية وموافقة

مبدئية من إسرائيل لإدخال قوات بدر المتواجدة في الأردن إلى داخل فلسطين لدعم الرئيس ولم يحدث ذلك. وهو ما فسر في حينه دعم الأردن للرئيس محمود عباس أمام حركة حماس(صحيفة الخليج الاماراتية: 2006)، وكانت دعوة رئيس الوزراء الأردني معروف البخيت في 25 ديسمبر/ كانون الأول 2006 لرئيس الوزراء الفلسطيني إسماعيل هنية، بزيارة عمان برفقة رئيس السلطة محمود عباس قد اظهرت تحسنا حذرا في العلاقات ما بين الطرفين، حيث رحبت حركة حماس بهذه الدعوة وأعلن هنية قبوله الدعوة ولكن ما رشح عن موقف سلبي من الرئاسة الفلسطينية أدى إلى تعطيل هذه الزيارة(صحيفة السبيل: 2006).

2-4-1 سياسة الأردن تجاه حركة حماس:

لم تكن علاقة الأردن بحركة حماس ذات طابع أيدلوجي أو توافق عقائدي، بل كانت بناء على المصلحة، وهذا ما مكن حماس من البقاء على الساحة الأردنية بقيادتها ومكاتبها حيث احتضن الأردن قيادة حركة حماس وفتح أبوابه لها، ووقف إلى جانبها في العديد من المواقف قبل إغلاق مكاتبها وقطع العلاقة معها عام1995، وقد كان عقد التسعينات هو عقد التفاهم الاستراتيجي الذي جمع عمان مع حركة حماس، وهي الفترة الذهبية لحماس في عمان ومازال رئيس مكتبها السياسي خالد مشعل يتذكر الرعاية الأبوية التي أحاطه بها الملك حسين بعد تعرضه لمحاولة الاغتيال الإسرائيلية في عمان عام 1997، حين هدد الملك بإلغاء معاهدة السلام مع تل أبيب إذا لم ترسل الأخيرة العلاج الملائم للسم السري الذي حقن به مشعل من قبل الموساد الإسرائيلي، كان الملك غاضبا من الإسرائيليين وحريصا على حياة رجل رأى فيه زعيما فلسطينيا موثوقا به من قبل المملكة المهووسة بمشروع الوطن البديل(حتر، 2008: 50).

كما كان التقارب الأردني مع حركة حماس هو امتداد لتحالف تاريخي عميق ما بين النظام في الأردن وحركة الإخوان المسلمين، حيث بدأ هذا التحالف في مواجهة المد الناصري والبعثي والشيوعي في منتصف القرن العشرين، وتعمق وتطور في مواجهة حركة فتح وفصائل المنظمة العاملة عاملة على الساحة الأردنية.

إن التوافق ما بين الأردن و حركة حماس قبل انقطاع العلاقة بينهما كان مصمما لمواجهة الدعوة الاستقلالية التي رفع لواءها الرئيس الراحل ياسر عرفات، حيث كانت الحركة الإسلامية في الأردن وفلسطين والمؤمنة بارتباط الضفتين والرافضة فيما بعد لقرارات فك الارتباط واحدة من أهم أدوات الرهان الأردني في حفظ المصالح الأردنية في الضفة الغربية(شقورة،2012: 219).

كما أن سياسة الأردن اتجاه حماس وتوتر العلاقة بينها وبين حماس جاء ضمن فلسفة الأردن السياسية القائمة على مبدأ الأولويات، ومن ثم التوازن، وضمن سلم الأولويات فقد كان الأردن أكثر قربا لمنظمة التحرير منه إلى حركة حماس، وبالتالي فمن المنطقي وفق هذه الفلسفة أن تكون العلاقات مع السلطة الفلسطينية بقيادة فتح أقوى.

إن ثمة مؤشرات مهمة تؤكد تبدل في بعض توجهات السياسة الخارجية الأردنية وإلى استعداد حركة حماس للتعاون مع الأردن والتنسيق معه، ولكن هذا ليس كافيا للانتقال بالعلاقة بين الجانبين من حالة العداء إلى حالة الالتقاء أو التحالف في المدى المنظور.

إن للأردن مصالح في فتح قنوات اتصال مع حركة حماس، بل إن هذه العلاقة تغدو ضرورية إن أراد الأردن أن يكون له دور في ترتيب البيت الفلسطيني الداخلي أو التأثير في مستقبل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، أو أن يحافظ على دوره الإقليمي، أو يحمي ظهره من مشروع الوطن البديل.
إن صانع القرار في الأردن قرر إعادة قراءة الخارطة السياسية في المنطقة وعمل على إعادة تنظيم علاقاته ودوره الإقليمي، وأرتفع وزن الحسابات الداخلية في ظل تنامي نفوذ الحركة الإسلامية وتماسكها في حال فشل السياسات الخارجية ، وقد كانت هناك دعوات للقاءات ما بين حركة حماس والأردن إلى حوار مفتوح لإعادة ترتيب وتنظيم العلاقة التي توترت بينهما بعد إجراءات الحكومة الأردنية بإعتقال وإبعاد قادة حركة حماس وتأثيرها على الحركة الإسلامية الأردنية التي تقود المعارضة السياسية، وتمثل الكثير من الأردنيين من أصول فلسطينية ممن لا يؤمنون بجدوى عملية السلام في الشرق الأوسط ، وفي نفس الوقت لا تستطيع القيادة الأردنية السماح بعودة قادة حركة حماس ونقل قيادتهم السياسية إلى عمان وعودة نشاطها السياسي والإعلامي كما كانت قبل عام 1999، لذا كان لابد من التفكير لإعادة رسم حدود العلاقة على نحو تدريجي يأخذ بالاعتبار الضرورات ومتطلبات طويلة الأمد للطرفين ، واستيعاب المعارضة الأردنية كما صرح مسئول أردني " قد تكون البداية من خلال السماح لقادة حركة حماس من حملة الجنسية الأردنية بحرية التنقل من وإلى المملكة بعد تسوية الهوامش عبر دائرة المخابرات العامة" (الصباغ ،2011 : http:jordanzad.com)

لقد صاغ الأردن تصوره في نظم علاقته مع حركة حماس على توافر مصالح متبادلة وعديدة من بينها وأهمها : حماية الأردن وكيانه واستقلاله من مشروع الوطن البديل، وحماية مصالح الأردن في الضفة الغربية، وقيام دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وغزة وتشكيل حالة توافقية تساعد على الاستقرار السياسي والاجتماعي في المملكة الأردنية والمساعدة في تفعيل دور الأردن الإقليمي في السياسات الدولية تجاه المنطقة(حتر، 2008: 72).

ويرى عدد من صناع القرار على أن تحسن العلاقات ما بين حماس والأردن يمهد لاستيعاب المعارضة الإسلامية المؤثرة في الحراك السياسي والمجتمعي في الأردن ، والذي يرفع شعار الإصلاح ومحاكمة رموز الفساد ، فالإسلاميون يستغلون الظروف لتعزيز دورهم السياسي ونفوذهم في الشارع الأردني، بعد أن قاطعوا الانتخابات البرلمانية الأخيرة، من اجل الابقاء على خيارات التصعيد الشعبي لانتزاع مطالبهم.

ولازالت القضية الفلسطينية تشكل عاملا أساسيا وهاما في صياغة سياسة المملكة الأردنية وتحالفاتها الداخلية والخارجية، بالإضافة إلى ارتباط الأردن بمخرجات القضية سواء تقاطعت تلك

المخرجات مع مصالحه أو تعارضت معها، وقد فرضت كثير من المعطيات على صانع القرار الأردني إعادة قراءة الواقع السياسي في المنطقة ، الأمر الذي قد يدفعه إلى إعادة النظر في علاقاته ودوره فيها، وعلى الرغم من مبادرته واستجابته لدعوة حماس والذي زار وفد منها برفقة ولى عهد قطر الشيخ تميم بن حمد ال الثاني وعقد لقاءات مع صناع القرار في الأردن ، وأيضا رغم تصريحات رئيس وزراء الأردن السابق عون الخصاونة في نوفمبر/تشرين الثاني 2012 إن " إخراج قادة حماس من الأردن كان خطأ دستوريا وسياسيا " مؤكدا سعي بلاده لإيجاد علاقات متوازنة مع كل القوى الموجودة على الساحة الفلسطينية "(وكالة جراسا الإخبارية ، 2012 www.grasanews.com) على الرغم من ذلك كله بقيت العلاقة بين الطرفين غير مؤهلة لإعادة إقامة حماس وقيادتها في الأردن وفتح مكاتب لتمارس عملها هناك.

2-4-2 موقف حركة حماس اتجاه الأردن.

تنظر حركة حماس بأهمية بالغة إلى عودة علاقتها مع النظام في الأردن لما يمثله الأردن من عمق استراتيجي وشعبي لحماس لارتباط الشعبين بعلاقة وثيقة، فقد استجاب النظام في الأردن للوساطة القطرية بزيارة وفد رفيع المستوى من حركة حماس بقيادة رئيس المكتب السياسي لحماس "خالد مشعل"، حيث قام الوفد بزيارة الأردن بناء على دعوة رسمية من الملك عبدالله لقيادة حركة حماس التي زارت الأردن، وأجرت لقاءات مع كل من العاهل الأردني الملك عبد الله، ورئيس الوزراء فايز الطراونة، ومدير جهاز المخابرات العامة فيصل الشوبكي، ورغم تأكيدات حركة حماس ورئيس مكتبها السياسي بأن أجواء الحوار مع وفد حركة حماس والملك الأردني كانت مشجعة وقائمة على الصراحة والشفافية وتبادل الآراء حول مختلف القضايا، فأنها لم تتمكن من أن تعود حركة حماس بشكل رسمي في الأردن مثل ما قبل عام 1999، حيث أوضح ذلك خالد مشعل "نأمل أن تتوج هذه اللقاءات بعلاقة متينة مستمرة إلى الأمام بما يحقق مصلحة الجميع " (وكالة جراسا الإخبارية، www.grasanews.com)

واعتبر عزت الرشق بأن علاقة حركة حماس والأردن في طريقها نحو الاستمرارية للأفضل، وعلى وجود تفاهمات كثيرة بين الجانبين على عديد من الملفات المشتركة (صحيفة الدستور، www.dostor.org:2012).

وتتجه حركة حماس للبحث عن تطوير علاقاتها مع الأردن ويعتبر ذلك استراتيجية رئيسية، وعن تطور وطبيعة علاقة حركة حماس بالأردن يرى غازي حمد أن الأردن من الدول التي دعمت حركة حماس في الماضي، ولكن كان هناك تخوفات من حركة حماس وأشياء موهومة وتقارير مغلوطة ، أدت إلى سوء العلاقة مع حماس والنظام في الأردن، ولكن مؤخرا حصل تحسن في العلاقة ما بين الطرفين(مقابلة شخصية، 2013).

أما بخصوص الوطن البديل، فان حركة حماس أكدت وبشكل قاطع لا تقبل بالوطن البديل وأن اللاجئين يجب أن يعودوا إلى قراهم ، وموقف حركة حماس واضح وأن حركة حماس أوضحت موقفها من الوطن البديل والحكومة المؤقتة .

وحول علاقة حركة حماس بالأردن فيرى د.احمد يوسف أن الأردن شكل على مدار تاريخ القضية الفلسطينية حاضنة سياسية وإنسانية للفلسطينيين، وكان في المرحلة التي أعقبت عام 67 بمثابة حاضنة ثورية للكوادر العسكرية لمنظمة التحرير الفلسطينية، بل وكان مدافعاً عن الوجود الفلسطيني فيه، ومتنفساً لجغرافيا السياسة مع الفلسطينيين في الضفة الغربية، حيث كان فلسطينيو الضفة الغربية يتمتعون بالجنسية الأردنية، وبعد أحداث أيلول 1970 الدامية، رحل مقاتلو الثورة الفلسطينية عن الأردن إلى لبنان، وظلت العلاقة الأردنية الفلسطينية تشهد حالة من الاحتقان والتوتر، ثم عادت للتحسن في التسعينيات حين احتضنت الأردن حركة حماس.. ثم بعد وفاة الملك حسين، قام الملك عبد الله بترحيل قيادة حركة حماس عن الأردن مما أثر سلبياً على العلاقة مع الفلسطينيين – خاصة الإسلاميين – من جديد(مقابلة شخصية، 2012).

2-4-3 الموقف الأردني من العدوان على غزة .

زاد العدوان الإسرائيلي على غزة في عام 2008 من الموقف الحرج للحكم في الأردن بين التصعيد بما يجعله أقرب إلى دول الممانعة وهو ما يفرض تحديات أخرى لا يريدها، وبين الالتزام بمواقف دول الاعتدال وتحمل كل الحرج والضغوط الشعبية، لذلك حرص الأردن على اتخاذ مواقف سياسية وإعلامية تغطيه من الحرج الشعبي لكنه بقي منحازا إلى مواقف دول الاعتدال، خاصة مصر والسعودية، وبالذات ما يتعلق برفض أي مساس بمبادرة السلام العربية ، وتأييد المبادرة المصرية الخاصة بوقف العدوان، ورفض المشاركة في قمة استثنائية أو طارئة خاصة بغزة ، وقد عبر الأردن عن هذا كله من خلال(صحيفة الحياة اللندنية: 2009):

1- المطالبة بالوقف الفوري للعدوان، والتلويح بإعادة النظر في العلاقات الإسرائيلية.
2- محاولته التركيز على الرد الدولي والأمريكي لوقف العدوان ، طالب الملك عبد الله الثاني مجلس الأمن بتبني قرار فوري يلزم بوقف العدوان ، وبعد صدور القرار 1860 عن مجلس الأم ، طالب الملك عبد الله من إسرائيل الالتزام بالقرار، ودعا المجتمع الدولي إلى الضغط عليها للالتزام به.
3- أثناء استقباله لوفد الترويكا الأوربية في عمان حرص الملك عبد الله على التحذير من المؤامرة التي تستهدف الشعب الفلسطيني ومستقبله وحقه في إقامة دولته المستقلة، والتركيز على ما يمثله العدوان الإسرائيلي من مخاطر على حقوق الشعب الفلسطيني، وخاصة حقه في دولة

مستقلة وما يمثله من تهديد الجهود المبذولة للوصول إلى حل سلمي للصراع الإسرائيلي الفلسطيني على أساس حل الدولتين.

2-5 المبحث الرابع علاقة حركة حماس مع سوريا

تعود العلاقة الوثيقة ما بين حركة المقاومة الإسلامية "حماس" وسوريا إلى بداية التسعينات، حيث كانت الانتفاضة في أوجها وبداية تحولها إلى العمل العسكري بالتنسيق مع إيران، حيث كانت نقطة الالتقاء بينهما هو معارضتهما لتفرد ياسر عرفات في عقد اتفاقيات السلام أوسلو في مدريد الأمر الذي عمق أواصر علاقتهما.

2-5-1 تطور العلاقة بين حركة حماس السلطة والحكومة السورية

بعد فوز حركة حماس في انتخابات التشريعي عام 2006، وما أعقب ذلك من حصارها إقليميا ودوليا فضلا عن قدرتها في أن تلعب دوراً في غاية الأهمية في إرباك خصومها "الذين هم خصوم سوريا"، والضغط عليهم لفرض بعض شروطها، بالإضافة إلى أنها تسير باتجاه معاكس للسياسة الأمريكية في المنطقة عدا عن حصولها على الشرعية القانونية بفوزها بالانتخابات التشريعية عام 2006، لهذه الأسباب نجد أن سوريا عمقت ارتباطها بحركة حماس أي أن حركة حماس عنصر مهم من عناصر الاستراتيجية السورية(شهاب، 2008: 172).

كما ورحبت سورية بهذا الفوز واعتبرته بمثابة انتصار لسورية وموقفها السياسي من القضية الفلسطينية، على أساس أن قيادات حركة حماس في الخارج موجودون في سورية، واعتبر الرئيس السوري بشار الأسد بأن فوز حركة حماس سوف يسهم في تخفيف الضغوطات على بلاده، وأنه بداية لتفكيك العزلة عنها، وقال الأسد أمام المؤتمر العام للأحزاب العربية الذي انعقد تحت شعار نصرة سورية ولبنان وفي حضور 300 شخصية يمثلون أكثر من 110 أحزاب سياسية في 15 دولة عربية، "إن نجاح حركة حماس في الانتخابات التشريعية سيخفف الضغوط على سورية "(صالح، 2006: 151)، ومن جهة أخرى فإن العلاقات بين سورية والسلطة الوطنية الفلسطينية بقيادة حركة فتح كان يشوبها التوتر بعكس ما كانت عليه علاقاتها مع حركة حماس(البطنيجي، 2009،:http://www.ahewar.org).

وتُعتبر سورية من أوائل الدول العربية التي استقبلت مسئولين في الحكومة الفلسطينية بقيادة حركة حماس، فقد استقبلت سورية مع نهاية عام 2006 رئيس الوزراء الفلسطيني في حينه إسماعيل هنية الذي بحث مع الأسد جهود تشكيل الحكومة الفلسطينية ودعم سورية للوحدة الوطنية الفلسطينية، وأعلنت سورية خلال الزيارة موقفها الداعم لإقامة دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس الشريف(صالح، 2006: 155).

وكانت دمشق المحطة الأولى التي زارها وزير الخارجية الحمساوي محمود الزهار، ووعدت سورية خلال الزيارة بتقديم الدعم اللوجستي والمالي والسياسي إلى الحكومة الفلسطينية، وبرفع مستوى التمثيل الدبلوماسي، والسماح بدخول الفلسطينيين حاملي جوازات السلطة الفلسطينية إلى الأراضي السورية، وفتح الاتصالات الهاتفية بين سورية والأراضي الفلسطينية، وأشار الزهار بعد اجتماعه مع الرئيس السوري والمسئولين السوريين بين مواقف القيادة السورية "التي رفضت أن تتخلى في يوم من الأيام عن القضية الفلسطينية"، واستكمالاً لزيارة الزهار، زار سعيد صيام في 21 مايو/ آيار 2006 سورية لتسوية بعض القضايا المتعلقة بالتعامل مع السلطة الفلسطينية واللاجئين الفلسطينيين، وأعلن الوزير الفلسطيني استعداد دمشق لتأهيل ضباط شرطة فلسطين وكوادر مدنية في وزارة الداخلية وأضاف أن لقاءه مع الرئيس السوري ونائبه ووزير الداخلية السورية، تمحور حول دور سورية تجاه القضية الفلسطينية وتحديداً الفلسطينيين العالقين على الحدود العراقية الأردنية، ودعم الشعب السوري للحكومة الفلسطينية وقبول جواز السفر الفلسطيني(الحياة اللندنية : 2006)، وكبادرة إيجابية وافقت سورية على دخول 400 فلسطيني إلى أراضيها عالقين على الحدود العراقية، الأردنية، بعد أن رفضت الأردن السماح لهم بالدخول.

وعملت سورية على إقناع حماس قبول المبادرة العربية التي وافقت عليها قمة بيروت عام 2002، على أساس أن جميع الدول العربية قد وافقت عليها، وانتقدت سورية تصريحات المندوب الأمريكي السابق في الأمم المتحدة جون بولتون الذي اتهم فيها خالد مشعل بالإرهاب وأن على سورية أن تعتقله وتسلمه، ووصفت مواقف بولتون بالعدائية للعرب والمسلمين وبأنه من كبار الداعمين للسياسات الإسرائيلية".

أما في إطار المفاوضات حول صفقة شاليط فنجد أن سورية رفضت التدخل لكي لا تضغط على حركة حماس من أجل إطلاق سراح الجندي الإسرائيلي شاليط إلا إذا وافقت إسرائيل على وقف عدوانها على قطاع غزة ، وأكد الرئيس السوري وقوف دمشق بكل قوة إلى جانب الشعب الفلسطيني في محنته، وتزايدت الضغوط على سورية بهدف التأثير على قادة حماس حول موضوع الجندي شاليط حيث أوضح مصدر سوري أن دمشق تؤيد موقف حماس الرافض لأي تنازل من دون مقابل(جريدة السفير ،2006).

2-5-2 أزمة العلاقة بين حركة حماس وسوريا بعد الثورة السورية

تعتبر كل من إيران وسوريا وحزب الله بمثابة قاعدة هامة لحركة حماس ومن أهم المتحالفين معها، وبذلك توفر لها البنية التحتية لأنشطتها التشغيلية والسياسية والعسكرية، حيث كانت قيادة حماس تتخذ من دمشق مقرا لها وتدير عملياتها بقرارات من المكتب السياسي ، برئاسة خالد مشعل.(Zhak santis ، 2012: 157)

بعد أن تم طرد حركة حماس من الأراضي الأردنية عام 1999، وجدت حركة حماس في دمشق ملاذاً آمناً لمقارها الخارجية، حيث كان نظام الأسد الأب، ومن بعده الابن، متحمسين جداً لاستضافة الحركة الإسلامية، مستخدماً إياها كوسيلة لممارسة مزيداً من الضغوط على إسرائيل، وذلك بغية استعادة مرتفعات الجولان من جهة، وإحباط الطموحات الأمريكية في المنطقة من جهة أخرى، وجاء قرار حركة حماس في كانون أول/ ديسمبر عام 2011 بحزم أمتعتها ومغادرة مكاتبها في دمشق، وبالتالي تخليها عن علاقاتها مع بشار الأسد، ليثبت أن تلك العلاقة لم تكن سوى علاقة زواج مصلحة، ولم ترتق إلى مستوى القرابة الأيدلوجية الفعلية(Rafael D.Frankel، 2012: 96).

مع وصول الربيع الأول إلى سورية واندلاع الثورة أو ما تسميه طهران رسمياً –مؤامرة دولية ضد سورية ونظامها المقاوم لإسرائيل– بدت حركة حماس وكأنها أول طرف في محور المقاومة وظهر أن تغييراً كبيراً بدأ يتشكل في المنطقة، وترافق ذلك مع شعور فلسطيني مبكر لتأييد تحرك الشعوب العربية حتى ولو كان وفق بوصلة مطالب جاءت داخلية في أغلبها سيكون له انعكاسات مهمة على القضية الفلسطينية، هكذا وجدت حركة حماس نفسها تتحرك على إيقاع معادلة جديدة صكها الربيع العربي(طافش، 2012: 76).

لم تواجه حركة حماس في تاريخها تحديات وفرصاً كتلك التي ظهرت مع الانتفاضات العربية، لقد تخلت عن مقرها في دمشق على حساب علاقاتها مع أكبر الدول الداعمة لها، وعندما طلب منها أن تحدد الجانب الذي تقف معه في صراع إقليمي متصاعد، فإنها لم تختر أي جانب، لقد وصلت التوترات الداخلية فيها إلى مستويات غير مسبوقة، تركزت على كيفية الاستجابة للتغيرات الإقليمية على المدى القصير.

إن الانتفاضة في سوريا، وحيث مقر المكتب السياسي للحركة لأكثر من عقد من الزمن، وضع أمام الحركة أحد أكبر التحديات التي واجهتها، ومزقتها بين مطالب متصارعة، فمن جهة كان على الحركة أن توازن بين الامتنان الذي كانت تشعر به حيال النظام الذي دعمها عندما تنكرت لها جميع البلدان العربية الأخرى، وكلفته قطع العلاقات مع نظام ما يزال متمسكاً بالسلطة، والمخاطر المترتبة على إغضاب إيران، أكبر داعميها ومزوديها بالمال والسلاح، والتدريب، ومن ناحية أخرى، فكرت حركة حماس في علاقاتها بالإخوان المسلمين، والسعودية بشكل عام، وكذلك التزامها للشعب السوري، الذي طالما وقف مع الحركة، والأمر الذي كان عليها أن تأخذه بالحسبان في موازنة هذه الاعتبارات هو التزاماتها لمئات الألوف من اللاجئين الفلسطينيين في سوريا، الذي قد يترتب عليه دفعهم لحياتهم ثمناً للقرارات التي يتخذها بعض قادتهم السياسيين.(Middle East Report 2012 N.129).

اتخذت حركة حماس موقفاً أكثر تمايزاً عن الموقف الإيراني عبر الوقوف مع الشعب السوري ومطالبته بالحرية والكرامة والديمقراطية، هنا بدا الخلاف واضحاً بين حركة حماس وإيران، لكن من

الخطأ أن تقول أن حركة حماس وإيران اتخذتا طرفي نقيض في مواقفها من الثورة السورية، فنجد أن حركة حماس فضلت أن يكون موقفها أخلاقياً، فهي لم تعاد النظام ولم تؤيد المعارضة.

حركة حماس كانت حذرة جداً في تأييد أي عمل عسكري ضد نظام الرئيس الأسد كي لا تتهم بالتحريض، فلا عناصر الحركة تواجدوا على الأرض السورية، ولا سلاح الحركة وجه ضد النظام أو وقف بجانب المعارضة، بل يبقي موقفها أخلاقياً دون ترجمة عملية على الأرض.

حتى بعد أن أغلق النظام مكاتب حركة حماس في سورية بالشمع الأحمر معلناً حالة القطيعة معها بقي الإعلام المرئي والمكتوب والإلكتروني التابع لحركة حماس ينأى بنفسه عن شن هجوم مضاد على نظام الأسد خاصة في العام الأول بعد الثورة(طافش، 2012: 79).

وعن الصعوبات التي تواجه العلاقة بين حركة حماس وسوريا في الوقت الراهن، وخاصة بعد الثورة السورية، ووصول العلاقة الى توتر، وكيفية قراءة حماس لهذه الخسارة، يرى غازي حمد أن حركة حماس تتمتع بعلاقة قوية ومميزة مع سوريا منذ عشرين عاماً، وهذه علاقة قوية ومتينة وسوريا قدمت دعماً كبيراً لحركة حماس على كافة المستويات سواء السياسي أو الأمني والعسكري وحركة حماس كانت تتخذ من دمشق مقرا لها، وبعد اندلاع الثورة السورية، فحركة حماس في البداية لم تتدخل وكان الأمر داخلي، ولكن بعد عمليات القتل والتنكيل بالشعب السوري من قبل النظام ، اتخذت حركة حماس موقفاً داعماً ومؤيداً للثورة السورية ومطالب الشعب السوري، فنحن حركة مبدئية، ونعتز بالقيم والأخلاق والمواقف الأخلاقية، ولكن بعد اندلاع العنف ضد الشعب السوري، دفعنا الثمن كثيراً نتيجة موقفنا الأخلاقي والمبدئي باتجاه الأحداث في سوريا، ووقوفنا مع مطالب الثورة والشعب السوري مما أدى إلى خروجنا من سوريا، ووقف كافة نشاطاتنا، وهذا نتيجة إيماننا بعدالة المطالب للشعب السوري، والآن يوجد قطيعة بين النظام والحركة(مقابلة شخصية ، 2013)

وفي نفس السياق على خلفية خروجه من سوريا افاد رئيس المكتب السياسي لحماس خالد مشعل "أنه غادر سوريا بعد أن أصابه اليأس من معالجة الأزمة السورية بشكل سياسي بعيداً عن الدماء" مشيراً إلى أنه نصح الرئيس بشار الأسد بأن حل الأزمة يتطلب "إصلاحات وحلول سياسية" ولكن عندما تم لجوء السلطات السورية إلى الأمن والجيش "علم أن جهوده ستفشل"(فلسطين للحوار، http://www.paldf.net/gorum/showthread.php?t=1062918).

من جهتها هاجمت سوريا مشعل من خلال التلفزيون السوري الرسمي متهما إياه بإطلاق عدد من التصريحات لتطبيع علاقته مع إسرائيل والولايات المتحدة، وذلك بعد إعلان الأخير خلال حضوره لمؤتمر الحزب الحاكم في تركيا عن "ترحيبه بثورة الشعب السوري"، و قال إنه ومنذ اللحظة الأولى للأحداث في سوريا فان حركة حماس نصحت القيادة السورية بعدم التعامل الأمني مع إرادة الشعب السوري، وذلك انطلاقاً من الحرص على الدم السوري الغالي وعلى استقرار سوريا، مؤكدة أن سياسة حركة حماس هي عدم التدخل في الشئون العربية الداخلية لأي بلد عربي(المصدر السابق).

ووصف التلفزيون السوري خالد مشعل والرئيس المصري محمد مرسي بفرقة "الطبالة" التي استنجد بها رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان لزيادة شعبيته، وكان كلٌ من مشعل ومرسي قد حضرا مؤتمر حزب الحرية والعدالة الحاكم في تركيا.

وذكر التلفزيون السوري"الموقف السوري من مشعل عندما رفضته الدول الأخرى فقالت "مشعل الذي استقبلته سوريا كمقاوم يتيم يبحث عن ملجأ يأويه بعد أن أغلقت في وجهه الأبواب ورُدت الطائرة التي كانت تحمله من أجواء المطارات كأنه طاعون يتهربون من مصافحته" (صحيفة الحياة الجديدة ، 2012).

وتحدث أحمد يوسف أحد قادة حركة حماس ومستشار هنية السابق ردا على " الهجوم السوري على مشعل "حرقاً لكل السفن مع حركة حماس وقطعا لكل تواصل مع الحركة.. وإن الهجوم على رئيس الحركة هو هجوم على حركة حماس وأي اتهامات توجه إليه هو اتهام لها والإساءة لمشعل هو إساءة لكل حماس..وان الحراك في سورية هو جزء من الحراك الشعبي العربي ولن نقبل بمقولة أن هناك مؤامرة على سورية والنظام السوري ليس نظاماً معروفاً لدى الناس باستقامته ووطنيته وانجازاته في خدمة المشروع القومي، وسوريا لم تقدم الكثير فيما يتعلق بالمواجهة مع الاحتلال الإسرائيلي على الرغم أننا نحفظ لهم مساندتها للمقاومة في سنوات صعبة لكن في النهاية هناك شعب سوري يتطلع إلى الحرية"(الشرق الأوسط، ، 2012).

على خلفية إغلاق مكاتب حركة حماس في دمشق، أصدرت الحركة المقاومة الإسلامية حركة حماس بياناً أوضحت فيه حقيقة ما جرى من مداهمة وإغلاق لمكتبها بالعاصمة السورية دمشق في 7 نوفمبر/ تشرين الثاني2012 أن "أجهزة الأمن السورية قامت الاثنتين 5 نوفمبر/ تشرين الثاني 2012 بمداهمة واقتحام مكتب ومنزل "خالد مشعل" رئيس المكتب السياسي لحركة حماس في العاصمة السورية دمشق وجردته من محتوياته، وغيرت أقفاله وأغلقته ثم صادرت السيارة التابعة له، و في يوم الثلاثاء 6 نوفمبر/ تشرين الثاني 2012 قامت أجهزة الأمن السورية بمداهمة واقتحام مكتب عماد العلمي "عضو المكتب السياسي لحركة حماس وأغلقته بعد مصادرة محتوياته والسيارات التابعة له"(فلسطين للحوار : http://www.paldf.net/gorum/showtheread.php?t=1056805).

في المقابل ظهر تناقض في الموقف الحمساوي الداخلي، حيث كان واضحا أن هناك رأيا داخل حماس يعارض موقف مشعل والمكتب السياسي لحماس، وهو موقف يعكس تجاذبات من نوع ما حصلت داخل حركه حماس بخصوص الأزمة السورية واتضح دلك من خلال تصريحات قادة حماس بخصوص وضعها في سورية متضاربة حيث صرح صلاح البردويل مؤكداً من غزة أن كل ما تردد في وسائل الإعلام عن إغلاق مكاتب الحركة بسوريا محض تحليلات سياسية من اختراع وسائل الإعلام وليس له رصيد على أرض الواقع، ولم يطلب من حركة حماس المغادرة ولم تناقش قضية فتح مكاتب للحركة في الخارج، وعلق بشأن موقف حركة حماس من الاضطرابات في سوريا، أنها تتبني

موقفاً متوازناً، لافتاً إلى أن الحركة عاشت في سورية مع القيادة والشعب ولا تتدخل ضمن استراتيجيتها المعتمدة في الشئون الداخلية لأي دولة، وأضاف أن سورية غالية علينا ونتمنى الاستقرار للشعب والقيادة وأن تجنب سوريا الدماء وأن تلبي مطالب الشعب السوري الطبيعية(فلسطين للحوار ، http://www.paldf.net/forum/showtheread.phpt=800169)، فيما قلل عضو المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية حماس عزت الرشق أهمية الاقتحامات والمداهمات التي بدأت أجهزة الأمن السورية بتنفيذها ضد بيوت ومكاتب قيادات "حماس" وممتلكاتهم في سورية، وأكد أن كل ما تملك "حماس" في سورية لا يساوي أصبع سوري أو فلسطيني لاجئ في سوري(فلسطين أون لاين :http://felesteen.ps/detialis/news181365%DB%A7%D9%84%D8%B1%D9%) . أما موسى أبو مرزوق نائب رئيس المكتب السياسي لحماس فأكد "أن الحركة حددت موقفها من الأزمة السورية مؤكداً أنها مع الشعب في مطالبته وحركته"(جريدة الرسالة،http://www.alresalah.ps/ar/index.php?act-post8id=62260).

وأصدر المكتب الإعلامي " حركة حماس" الاثنين 14 شوال 1432هـ الموافق 12 سبتمبر/أيلول 2011م بياناً بخصوص "شأن وجود حماس في سورية"، وتعقيبا على الأخبار المنشورة في بعض الوسائل الإعلامية والمزاعم بشأن نية حركة حماس الانتقال من دمشق بما يلي: "إننا في حركة حماس نؤكد استمرار وجود الحركة ومكاتبها في سورية ولا يوجد نية لدى الحركة بانتقال بعض قياداتها أو نقل أي من مكاتبها". "إننا لنؤكد أن الأخبار المنشورة في بعض الوسائل الإعلامية بشأن نية الحركة الانتقال أو نقل بعض مكاتبها من دمشق بناء على طلب الجهات الأمنية السورية هي أخبار عارية عن الصحة ولا تمت للواقع بصلة"(فلسطين للحوار: http://www.paldf.net/foutm/showtheread.php?t=877861).

أدى إغلاق مكاتب الحركة في دمشق إلى بعثرة قادتها السياسيين كما العسكريين في أرجاء الشرق الأوسط والآن بعد أن نقلت كافة مقارها في قطاع غزة، نجحت حركة المقاومة الإسلامية من إبرام صفقات مع دول العالم السني، وخاصة مع دولة قطر.

ويعلق أحمد يوسف عما آلت إليه العلاقة مع سوريا أن أية أزمات تقع في دول الجوار ستكون لها انعكاسات على الحالة الفلسطينية، نحن كان لنا علاقات إستراتيجية هامة مع سوريا، وحاولنا أن نقدم النصيحة والرأي الذي يمنع تدهور الأمور في سوريا وانزلاقها لما آلت إليه الأوضاع في تونس وليبيا ومصر، ولكن للأسف النظام في سوريا ركب رأسه وآثر اللجوء للحل الأمني، ومع اندلاع المعارك الدامية وسقوط الضحايا من المدنيين بالمئات يومياً، كان من الصعب على حركة حماس الاستمرار في البقاء داخل سوريا، حيث إنها ارتأت الوقوف إلى جانب خيار الشعب السوري، وهذا موقف مبدئي اتخذناه بالرغم مما كان يربطنا بالرئيس بشار الأسد من علاقات وطيدة، ولكن عندما

تجاوزت السياسية السورية كل المعايير الأخلاقية باستباحة دم الشعب السوري، كان قرار حركة حماس ممثلاً بمكتبها السياسي هو الرحيل عن سوريا ولو كان البديل هو المجهول.

ويرى يوسف إن المسألة لم تكن بالنسبة لحماس مبنية على تقدير حسابات الربح أو الخسارة، ولكن الموقف الذي اتخذناه جاء لاعتبارات أخلاقية وقيمية، حيث إن السياسة عندنا هي مصالح تحكمها المبادئ وليس العكس، والتاريخ سوف يشهد لنا أو علينا، فنحن شعب يعاني من الاحتلال، ونفهم معنى مظلومية الشعوب وحقها في الحرية والكرامة الإنسانية، فكما أننا نقاتل من أجل حريتنا وكرامتنا واستقلالنا، فإن علينا أن يكون موقفنا واضحاً بأننا مع إرادة الشعوب وليس مع مصالح الأنظمة والدكتاتوريات ، وقد يرى البعض أننا خسرنا حليفاً، ولكننا كسبنا موقفاً تجاه نُصرة شعب طالما كان وفياً لنا ولقضيتنا منذ النكبة وحتى في السنوات التي سبقت وقوعها(مقابلة شخصية 2013)

ويرى الباحث أن العلاقة ما بين حركة المقاومة الإسلامية حماس وسورية، تخضع لتبادل المصالح والنفوذ، وتقاطع في المصالح والأدوار يجري بين الطرفين، بالرغم من التباين في طبيعة النظام السوري ونظيره في حركة حماس، فسورية تستمد قوتها من أيدلوجية علمانية، وحماس ذات أيدلوجية إسلامية، فضلاً عن العلاقة العدائية التي تربط علاقة سورية بحركة الإخوان المسلمين أشد خصوم النظام البعثي في سورية، فهي طبقة علوية المذهب، وحماس حركة سنية المذهب ومع ذلك تقيم حركة حماس "الإخوانية" علاقات وطيدة مع نظام السوري.

رغم اختلاف الأيدلوجيا ما بين الطرفين إلا أنهما التقيا سياسياً، في ظل تراجع الاعتبار الديني في مثل هذه العلاقات، وهذا ما عكس البراجمانية التي تبرز سياسة الطرفين وأن العلاقة قائمة على المصالح لا أكثر ولا أقل.

إذا كانت أسس العلاقة يحددها بين الطرفين قائمة على المصالح فإنه من المنطق أن تحكم على استمرارية العلاقة أو تناقلها على استمرار المصالح بينهما أو انتقادها.

هناك العديد من المتغيرات تدفع الطرفين إلى التعاون وتنسيق سياستهما مع بعضها البعض، فكلا الطرفين وجد مبتغاه في الطرف الأخر، وثم منفعة مشتركة في تعميق تعاونهما وتنسيق سياستهما، سورية مهمة لحماس كما أن حماس مهمة لسوريا.

من المنظور السوري تعتبر حماس حركة منافسة لحركة فتح وهيمنة الأخيرة علي النظام السياسي الفلسطيني، وفضلاً عن أنها ترفض التسوية السلمية التي تقودها فتح مع إسرائيل، في الوقت الذي اختارت فيه حركة حماس منهجاً أخر انحاز إلى خط المقاومة.

تعاون سورية مع حماس يأتي ضمن رؤيتها الاستراتيجية، ومنهجها اتجاه فلسطين، فسورية حاولت وتحاول جاهدة لاحتواء النضال الفلسطيني، وجاهدت لإفشال أو إعاقة مشروع التسوية الدي تبنته م.ت.ف، فنجد سورية انحازت إلى حركة حماس وسعت لدعمها والتنسيق معها في إفشال مشروع التسوية السياسية التي تقوده "منظمة التحرير الفلسطينية".

أما حركة حماس فإنها رأت في سورية قوة رئيسية فيما يسمى "قوى الممانعة" ومناهضة لنهج واشنطن وإسرائيل في المنطقة، فضلاً عن الدعم والتدريب العسكري السوري لأفراد حركة حماس، إضافة أيضا أن سورية تعتبر منفذاً وبوابة حماس على إيران بالإضافة إلى أن الدعم السوري يشكل رافعة قوية في مواجهة كثافة الضغوط الإقليمية والدولية عليها، وهي أيضا رافعة تستقوي بها حركة حماس في الداخل في إطار الصراع الفلسطيني- الفلسطيني(البطنيجي، 2009، http://www.ahewar.org).

تعاونت سورية مع حركة حماس لفك الاحتكار المصري عن الورقة الفلسطينية وبالتالي جعل موطن قدم لسورية في فلسطين من خلال حركة حماس حتى لا تترك الأمر كله إلى مصر.

في أعقاب أحداث 11 سبتمبر/أيلول وما أفرزته من احتلال أمريكي للعراق عام 2003 نيسان/ إبريل مارست واشنطن ضغوط على سورية كان عليها ان تستجيب لها وإلا خضعت للعقوبات إذ حاولت دمشق التخفيف من هذه الضغوط فأوعزت إلى الفصائل الفلسطينية الموجودة في سورية بأن تغادر طوعاً، أو أن توقف على الأقل أنشطتها العامة، ولم يكن أمام حركة حماس من شيء إلا ان أن رضخت وأوقفت نشاطاتها لتخفيف الضغوط على سورية.

مارست سوريا ضغوطا قوية على فصائل ومنظمات فلسطينية مقيمة في سورية لتأجيل مؤتمرها المناهض لمؤتمر أنابولس في دمشق، فعرضت طهران استضافة المؤتمر في حين قرر قادة الفصائل الفلسطينية تأجيله بعد ممارسة ضغوطات من سورية التي حضرت مؤتمر أنابولس، كي تظهر للعالم أنها راغبة في السلام.

2-6 المبحث الخامس علاقة حركة حماس مع قطر

قطر هي إحدى دول مجلس التعاون الخليجي، لا تتجاوز مساحتها 11 ألف كم^2، ولكن ذات قوة اقتصادية منافسة في المنطقة أدت إلى وجود نفوذ سياسي حولها، أدركت قطر بعد مشاكل حدودية مع جارتها الكبرى العربية السعودية، وسياسة إيران الجامحة نحو الهيمنة، والنفوذ بان الدبلوماسية والحوار السياسي يمكن أن يحل بالكثير من المشاكل والأزمات ويجنبها الكثير من التحديات وللعب دور اكبر في إطار التسويات والحلول الإقليمية والعربية في إطارها الدولي، إذا سمحت الظروف الدولية بذلك، مستندة في ذلك إمكانياتها المادية وعلاقاتها الخارجية والدبلوماسية التي ارتكزت على أسس وثوابت سياستها الخارجية في إطار حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، حل النزاعات بالطرق السليمة، دعم القضايا العربية والإسلامية، تطوير علاقات التعاون في إطارها الإقليمي والدولي بغية إيجاد مناخ طبيعي للاستقرار السياسي والتطور الاقتصادي، وإيجاد بيئة مستقرة للاستثمار، مما جعلها تقف على رأس قائمة الدول المستثمرة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لقد اتسمت السياسة القطرية الخارجية باستخدام القنوات الدبلوماسية التي تمتطي صهوة القوة المالية

والتي دفعتها للتوسط في قضايا المنطقة وأزماتها في الوقت الذي فشلت فيه كل الوساطات الأخرى، بما فيها وساطات طرحتها قوى دولية كبرى(عبد الواحد ، د،ت: 119).

2-6-1 السياسة الخارجية لدولة قطر

تقوم السياسة الخارجية القطرية على أساس مصالح الدولة، ومن فلسفة نظامها السياسي، وفي إطار علاقاتها الدولية، فإن منهج السياسة الخارجية فرضت على القيادة القطرية كخيار أملته وشاركت في دفعة عوامل عدة. كما ترغب قطر في الخروج من دائرة التأثير السعودي والانفلات من الدوران حول القطب الذي تزعمه الرياض، كان من أولويات النظام السياسي القطري الذي تشكل بعد حزيران عام 1995، وهذا الخروج اتضح في الاعتراض الذي عبرت عنه الدوحة ضد تسمية أحد السعوديين لتولى رئاسة مجلس التعاون الخليجي، خلال القمة الخليجية التي عقدت في مسقط عام 1995. وتميزت سياسة قطر الخارجية بعلاقات مميزة مع الولايات المتحدة الأمريكية وموافقتها على تأجير قاعدة السيلية، وميناء العديد بموجب اتفاقية الدفاع المشترك عام 1992 للقيادة المركزية للمنطقة الوسطي للجيش الأمريكي والتي تقع مع خط التماس مع المملكة العربية السعودية. كما وأقامت قطر علاقات اقتصادية وتجارية ومالية مع إسرائيل، والسماح لها بفتح مكتب لرعاية المصالح التجارية الإسرائيلية في الدوحة عام 1996، وهذا أتاح لها بأن تكون وسيطاً مقبولاً ما بين الأطراف المتنازعة، حيث برزت قطر في أكثر من مناسبة، خلال تصاعد أزمة إقليمية أو دولية بأنها نجم دبلوماسي ساطع في سماء الشرق الأوسط، وتحولت قطر إلى طاولة لفض المنازعات، وملتقى لكل الأطراف المتصارعة في الدول المجاورة من دارفور، لبنان، اليمن، أفغانستان، العراق، وفلسطين، ووساطتها بين فتح وحماس، حيث استضافت قطر الرئيس محمود عباس رئيس السلطة مع رئيس المكتب السياسي لحماس خالد مشعل في الدوحة لتقريب وجهات النظر حيث خرجوا باتفاق الدوحة الذي يقضي بتسليم الرئيس محمود عباس رئاسة الوزراء وتشكيل حكومة وحدة وطنية والتحضير للانتخابات لإنهاء الانقسام وعودة اللحمة الجغرافية للنظام السياسي الفلسطيني(عبد الواحد ، د،ت: 120).

2-6-2 حركة حماس – مبرر التقارب مع قطر:

أقامت حركة المقاومة الإسلامية حماس علاقة صداقة مع دولة قطر في أوائل التسعينات من القرن الماضي، وذلك عندما كان الشيخ حمد بن خليفة أل ثاني لا يزال ولياً للعهد، ثم تعززت تلك العلاقة عندما أصبح الشيخ حمد أميراً للسلام في العام 1995 (شهاب، 2008: 161).

وقطر لديها أوثق العلاقات مع واشنطن وتستضيف نصف قيادة القوات الأمريكية في منطقة الخليج، إضافة إلى ذلك أنها استقبلت قادة معظم الحركات الإسلامية المتطرفة.

في زيارته إلى الأردن أثار الشيخ حمد بن جاسم أل ثاني وزير الخارجية القطري في لقاء خاص مع الملك حسين وبحضور رئيس الوزراء الأردني عبد الروؤف الروابدة مسألة سجناء حركة حماس في الأردن، وطلب إذن الملك لكي يتم ترحيلهم إلى قطر، على سبيل المزاح، فقال إن الملك حسين علق على ذلك "لم نحتج إليهم" فكان جواب الشيخ حمد بن جاسم بأن حركة حماس ستوفر للدولة القطرية غطاء مقبولاً، بما أن قطر تنوي إقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل "باستقبالنا حماس ضيفة علينا فإن هذا سيبقينا على علاقة جيدة بغيرنا من الحكومات العربية الأخرى"(شهاب، 2008: 162).

أدعى خالد مشعل بأن الأردن يبحث عن عذر لإنهاء وجود حماس في البلاد، مستغلا الشائعات التي تفيد العثور عن أسلحة وغيرها من الأمور، وأعلن بأن لا صحة لأي هذه الاتهامات، ووافق الأردن على إطلاق سراح مشعل وغوشة شرط أن يغادرا البلاد، فتمت في الأول من شهر تشرين الثاني/ نوفمبر من العام 1999 نقلهما من السجن إلى مطار ماركا في عمان حيث استقلا طائرة خاصة، معصوبي الأعين وأيدهما مكبلة وراء ظهرهما، كان محمد عبد الله المحمود من وزارة الشئون الخارجية القطرية على متن الطائرة، مكلفاً بنقل ناشطي حركة حماس إلى العاصمة القطرية الدوحة، ويذكر مشعل "بقينا في قطر مدة عامين حاولنا خلالها معالجة مشكلتنا مع الأردن، لكننا لم ننجح في ذلك"، وبقي غوشة ومشعل ومحمد نزال ما بين الدوحة ومكتب حركة حماس في دمشق وبحلول عام 2001، أصبح مشعل يقضي معظم وقته في العاصمة السورية دمشق.

وبعد سنوات نشطت على نحو مفاجئ الاتصالات القطرية الأردنية لإنهاء المقاطعة ما بين حماس والمملكة الأردنية التي طرد منها قادتها في عام 1999 قبل أن يستقروا في دمشق حيث قررت دولة قطر مساعدة حركة حماس في توفير ملاذ آمن وبديل لقادة مكتب حماس السياسي في العاصمة الأردنية "عمان" بسبب أهمية الساحة الأردنية للحركة وتفضيلها عن أي مكان أخر(وكالة سما الإخبارية، 2011).

وتمت زيارة خالد مشعل رئيس المكتب السياسي إلى عمان برفقة ولي عهد قطر الشيخ تميم بن حمد أل ثاني الذي قاد وساطة ما بين حركة حماس والأردن وأعلن الديوان الملكي الأردني بأن ولي عهد قطر الشيخ تميم بن حمد أل ثاني سيقوم بزيارة إلى المملكة تستغرق يوماً واحداً يلتقي خلالها الملك عبد الله، وأضاف البيان أن رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل سيرافق الشيخ تميم، وحيث وصف مصدر أردني مسئول زيارة مشعل إلى المملكة بأنها بروتوكولية" (http://www.francezu.com/ar/2012).

وعن سبب الدعم القطري الواضح لحماس يوضح أ.غازي حمد أن أهم ما تتبعه حركة حماس في علاقاتها الخارجية هو أننا لسنا ضد أحد ولسنا في جيب أحد ، وأن العلاقة مع أي كان تتبع من البعد أو القرب من القضية الفلسطينية، وقد وجدنا قطر تقف جانبنا وتعمل على طرق العزل السياسي

والحصار المفروض علينا ، ووجدنا عندها دعما سياسيا وماليا ، والمشاريع التي تقدمها قطر هي مشاريع للشعب الفلسطيني، وأن قطر تدعم المصالحة وعقدت لقاء ما بين رئيس المكتب السياسي ورئيس السلطة الفلسطينية لإنهاء الانقسام وتحقيق المصالحة ، أما بالنسبة للمال القطري فإنه مال للشعب الفلسطيني ولم يكن مالا سياسيا ولم تكن لقطر أي ضغوط أما بخصوص الحركة فإن رئيس الحركة يتخذ من قطر مقرا له(مقابلة شخصية ، 2013).

وعن دافع الاهتمام الحمساوي بتعزيز العلاقة مع قطر، واثر هذه العلاقة في تقوية حماس السلطة وليس الحركة السياسية، يوضح د.يوسف أن مواقف قطر الداعمة للقضية الفلسطينية والدعم الذي اعتادت على تقديمه لنصرة شعبنا على المستويين الإغاثي والإعلامي، وحتى مواقفها السياسية المتوازنة تجاه التعاطي مع الانقسام، منح قطراً قنواتٍ أفضلَ للتواصلِ مع حركة حماس وحكومتها في قطاع غزة.

لقد كانت قطر سبّاقة في تقديم الدعم المالي للحكومة العاشرة لتغطية العجز في ميزانياتها، وكانت لها إسهامات مالية كبيرة في دعم قطاعي الصحة والتعليم، وقد تحركت من أجل العمل لتسويق حكومة إسماعيل هنية وفتح الطريق أمام التعامل معها، وحاولت توظيف علاقاتها الدولية لتحقيق ذلك، كما أنها سعت وبشكل كبير خلال تشكيل حكومة الوحدة الوطنية (الحكومة الحادية عشرة) التحرك للتأثير على الموقف الأمريكي للقبول بتلك الحكومة التي كان يرأسها السيد إسماعيل هنية، ولكنها لم تتمكن لأن أطرافا فلسطينية داخل مؤسسة السلطة الوطنية وضعت العراقيل أمام تحركات وزير خارجيتها الشيخ حمد بن جاسم وقطعت الطريق على مسعاه التوافقي آنذاك(مقابلة شخصية ، 2013).

2-6-3 قطر ومحاولات احتواء حركة حماس السلطة والحركة

بعد انتهاء الانتخابات التشريعية الفلسطينية عام 2006 وفوز حركة حماس بأغلبية ساحقة في المجلس التشريعي الفلسطيني، اتصل أمير دولة قطر حمد بن خليفة آل ثاني، بالرئيس الفلسطيني وهنأه بنجاح الانتخابات التشريعية الفلسطينية، وقال إنها ستكون لها نتائج إيجابية على طريق بناء الدولة الفلسطينية، كما أجرى اتصالاً هاتفياً مع خالد مشعل بارك له بفوز الحركة في الانتخابات التشريعية الفلسطينية(الجزيرة نت، 2006: http://www.aljazeera.net/news).

وفي ظل انقسام الموقف ما بين الدول العربية إبَّان العدوان الإسرائيلي على غزة 2008 دعت دولة قطر إلى عقد قمة عربية طارئة لمناقشة العدوان الإسرائيلي على غزة، ولم تتخذ الدول العربية قراراً بعقد قمة عربية طارئة وتوصلت إلى صيغة كانت محصلة جدل بين فريقين الأول تقوده قطر وسورية، ويطالب بعقد قمة عربية طارئة في الدوحة يوم الجمعة الموافق 2 يناير/ كانون الثاني 2009، والثاني تقوده مصر بدعم سعودي ويرفض عقد القمة(إدريس، 2009: 168).

وعقدت الجامعة العربية اجتماعاً على مستوى المندوبين الدائمين في 13 يناير/ كانون الثاني2008 أي بعد أسبوعين من اجتماع وزراء الخارجية العرب، للبحث في دعوة دولة قطر، وقد عبر أمير قطر الشيخ حمد ابن خليفة آل ثاني عن مدى المرارة، وتردد دول عربية بين القبول ثم العدول عنه بقوله "ما أن يكتمل النصاب حتى ينقص حسبي الله ونعم الوكيل"(إدريس، 2009: 171).

شاركت 12 دولة عربية في هذه القمة هي قطر وسوريا، ولبنان، والجزائر، والمغرب، وليبيا، وموريتانيا، السودان، العراق، جيبوتي، الصومال، سلطنة عمان، كما شارك الرئيس الإيراني محمود أحمد نجاد، والرئيس السنغالي، و نائب رئيس الوزراء التركي، ومبعوث خاص للرئيس الاندونيسي كما شاركت خمسة فصائل فلسطينية جاءت من دمشق تحدث باسمها خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس(الجزيرة نت، 2006: http://www.aljazeera.net/news)

وأثبتت هذه االقمة المقررات الثمانية التي أعدتها قطر وشملت: الوقف الفوري للعدوان، والانسحاب الفوري والشامل لقوات الاحتلال، وفتح جميع المعابر وتسهيل عبور الأفراد والإغاثة ورفع الحصار غير الشرعي وغير القانوني بكل أشكاله، وإلغاء تقييد حركة الأفراد والأموال والبضائع، وإنشاء صندوق لإعادة إعمار غزة، بما فيها المنازل والأبنية، وتعليق مبادرة السلام العربية، ووقف كل أشكال التطبيع مع إسرائيل بما فيها إعادة النظر في العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية، وإقامة جسر بحري تشارك فيه جميع الدول العربية لنقل ما يحتاجه قطاع غزة والسعي لمحاسبة إسرائيل على ما ارتكبته من جرائم حرب ضد الإنسانية أمام القضاء الدولي والوطني، وتجميد كل من قطر وموريتانيا علاقاتهما التجارية مع إسرائيل(المصدر السابق).

وأكد رئيس الوزراء القطري عقب إعلان البيان الختامي، أن قطر قررت إغلاق المكتب الإسرائيلي في الدوحة وإبلاغ العاملين فيه بضرورة مغادرة البلاد بأقرب فرصة، إلى أن تكون هناك فرصة أفضل للسلام تتلخص بقيام دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل(المصدر السابق).

وفي سعي لدفع حركة حماس لمواقف سياسية أكثر اعتدالا وواقعية، أشار رئيس وزراء الخارجية القطري حمد بن جاسم أل ثاني أن حركة حماس قد انتهت كحركة مقاومة مسلحة لأنها لن تجد من يحتضنها بعد خروجها الذي بات مؤكداً من سوريا، واعتبر حمد بن جاسم أن الإخوان المسلمين في مصر لن يتمكنون من حماية حماس كما هي الآن حركة مقاومة مسلحة بسبب اتفاقية كامب ديفيد ووجود الجيش المصري والضعف الاقتصادي الذي تعانيه مصر، فضلا عن عدم الاستعداد النفسي للمجتمع المصري للدخول في حرب على حدود فلسطين، فيما لا يمثل إخوان الأردن حالة احتضان لأن الوضع الأردني لا يمكن له تحمل هذا العبء(htpp://www.Arabic.irib.ir)، ويلاحظ أن حركة حماس اليوم تحافظ على هدوء ملحوظ مع إسرائيل فهي تسعى على ما يبدو الاستفادة من خيرات قطر، والمملكة العربية السعودية، وتركيا(Rafael D.Frankel، 2012: 98).

7-2 خلاصة

يتناول هذا الفصل تاريخ علاقة حركة حماس بالدول العربية وجامعة الدول العربية، وتحديدا دول الجوار العربي، والدول المؤثرة في الشرق الأوسط، مع الإشارة إلى المحددات السياسية والتنظيمية التي استندت إليها حركة حماس في نوع وشكل علاقاتها مع هذه الدول، وتفصيل للمعطيات السياسية الإقليمية والدولية التي ضبطت بدورها علاقة هذه الدول وسياستها القطرية مع حركة حماس.
يتضمن الفصل تحليلا ورصدا تاريخيا لعلاقات حركة حماس مع دول هامة بعينها مثل مصر، الأردن، سوريا، قطر، وجامعة الدول العربية، وأوجه الاتفاق والاختلاف في هذه العلاقة، دون إغفال انعكاس علاقات هذه الدول مع الولايات المتحدة، والتزاماتها والدولية بالنسبة لموضوع التسوية، والفصل يبين المحطات الهامة في العلاقة بين حركة حماس وهذه الدول وأبرز التطورات التي أسهمت في تحسين العلاقة في بعض الأحيان، وفتورها في أغلب الأحيان، وتأزمها في أحيان أخرى بحكم تعقد الموضوع الفلسطيني بالنسبة لهذه الدول، خاصة أن هذه الدول حرصت لأسباب عديدة التعامل مع حركة حماس باعتبارها ممثلا شرعيا للشعب الفلسطيني في ظل وجود السلطة بقيادة الرئيس محمود عباس أو م.ت.ف، وهو ما اتضح بدرجة كبيرة في العلاقة مع حركة حماس.

وفي هذا الفصل إجابة لفرضية الدراسة التي تقول إن حماس من موقعها كسلطة وحكومة فشلت في تحقيق انجازات معقولة في إدارة العلاقات السياسية الإقليمية والدولية، وهذا تبين من خلال عدم قدرة حركة حماس على اتخاذ سياسة متوازنة مع الدول العربية يمكنها من استمرارية العلاقة بينهما على أساس واضح وهذا تجلي من خلال عدم توحيد الخطاب السياسي الخارجي اتجاه الدول العربية من حركة حماس مما جعل العلاقة بينها وبين الدول تتسم بالعلاقات المرحلية.

كما الفكر السياسي لحركة حماس، ومستوى استجابتها لتحديات البيئة المحلية والإقليمية والدولية والمجتمعية لم تستطع حركة حماس الانتقال من حركة عقائدية مقاومة إلى سلطة قادرة على إدارة شئون المجتمع المحلي وإدارة علاقات سياسية خارجية على المستوى الإقليمي والدولي وهذا ما قلل من تحقيق انجازات معقولة في إدارة العلاقات السياسية الإقليمية والدولية.

الفصل الثالث

علاقات حركة حماس الإقليمية و الدولية

3-1 المبحث الأول: تحديات أمام حركة حماس في علاقاتها الدولية.

3-2 المبحث الثاني: علاقة حركة المقاومة الإسلامية حماس مع "تركيا".

3-3 المبحث الثالث: علاقة حركة المقاومة الإسلامية حماس مع إيران.

3-4 المبحث الرابع: علاقة حركة حماس مع الولايات المتحدة الأمريكية.

3-5 المبحث الخامس: علاقة حركة حماس مع روسيا.

3-6 المبحث السادس: علاقة حركة حماس مع الاتحاد الأوروبي.

3-7 خلاصة.

3-1 مقدمة:

يتناول هذا الفصل إشكالية علاقات حركة حماس على المستوى الإقليمي(غير العربي) والدولي، ويكشف عن التحديات الحقيقية المانعة لتأسيس علاقات ثابتة او جدية مع القوى الإقليمية والدولية، ويتم التركيز في هذا الفصل على تحليل مجمل الاسباب التي تعيق من تطوير مستويات العلاقة بين حركة حماس والاتحاد الأوروبي أو الولايات المتحدة الأمريكية، أو اللجنة الرباعية، رغم تقدم حركة حماس ونجاحها المحدود في بناء علاقات مع بعض القوى الإقليمية تحديدا في علاقاتها مع إيران وتركيا.

يبين الفصل الأسس التي مهدت لتحقيق نجاحات استثنائية لحركة حماس على صعيد علاقاتها مع إيران وتركيا، مع توضيح مقاصد هاتين الدولتين وسعيهما في انجاح علاقاتهما مع حركة حماس، ورغبتهما في تعزيز نفوذهما في الشرق الأوسط مع الاختلاف العميق والجذري في سياسة الدولتين من الحل السياسي، والموقف مع أمريكا والأسرة الدولية، وحتى مرجعياتهم المذهبية.

يستعرض الفصل العلاقة الحمساوية مع قوى دولية مؤثرة وهامة مثل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة واللجنة الرباعية، ونبحث في الاسباب و الأحداث المتأزمة بين الطرفين التي أفضت إلى علاقة مسدودة بينها وبين حماس.

3-2 المبحث الأول تحديات أمام حماس في علاقاتها الدولية.

3-2-1 علاقات حماس الإقليمية و الدولية

بدأ اهتمام حماس بالتركيز على البعد الدولي يتضح، ولاسيما مع اكتشاف الحركة وقع الممارسات العملية السياسية وتعقيدات الوضع الدولي فيما يتعلق بقضية فلسطين، إن كان على مستوى الدول الكبرى أو حتى على المستوى الأعم والمجتمع الدولي في سياق علاقات وأعراف وقوانين دولية تشكل أساس العلاقات بين الدول والشعوب ويشكل هذا أمراً أكثر أهمية وأصعب تجاوزاً.

وتوج التطور في نظرة حركة حماس إلى البعد الدولي وهو البعد الذي فرض حضوره على سلوكها بقوة، وبروز خطاب جديد يتحدث عن استنادها إلى القانون الدولي في البرهنة عن مشروعية كفاحها ونضالها بالإضافة إلى استنادها إلى مرجعيتها الفكرية الإسلامية(الحروب، 1996: 50).

ازداد خطاب حركة حماس وفهمها لبعد العلاقات الدولية تعقيداً ولم يعد سطحياً، وقد ساهمت في تلك مجموعة عوامل سياسية: منها استمرارية منحنى قوة الحركة الصاعد بما جذبه من اهتمام إعلامي وسياسي دولي تطلب الاستجابة له بصورة أو بأخرى والتعامل معه باللغة التي يفهمها، ومنها أيضا وعلى نحو رئيس حادثة إبعاد الأربعة مائةٍ وخمسةَ عشرَ فلسطيني من أنصار حركة حماس والجهاد الإسلامي إلى الجنوب اللبناني بتاريخ 17 ديسمبر 1992 (مشعال، 1999: 96).

قد أفادت حادثة الإبعاد مجتمعة مع باقي عوامل الاحتكام بالأجواء الدولية، في بلورة نظرة جديدة على موضوعة العلاقات بدول العالم ومنظماته، خارج الدائرتين العربية والإسلامية، وأساس هذه النظرة الجديدة هو التعامل مع الأطراف كافة من دون وضع معوقات ذاتية سابقة، وذلك تحت شعار "إن معركة حركة حماس ليست مع أي طرف دولي" بل هي مع إسرائيل فقط.

إن حادثة الإبعاد في ديسمبر كانون أول 1992 كانت المفصل الأهم في ترجمة السياسيات المكتوبة والنظرية بشأن التعامل مع الآخر على الصعيد الدولي، فقد وفرت الحادثة لحماس فرصة تاريخية لاختراق الحصار الإعلامي السياسي الذي فرض عليها لأسباب خارجية ضاغطة عليها، أو لأسباب متعلقة بقصورها الذاتي وكان أثر الإبعاد نابعاً من أمور عدة أولها وحشية الإجراء نفسه من حيث ضخامة عدد المبعدين، وقساوة الأحوال الجوية الباردة، ووعورة المنطقة الجبلية التي أبعدوا إليها (الحروب، 1996: 52)، وثانيها مخالفة الأبعاد لأبسط القوانين والأعراف الدولية والإنسانية وثالثها تأثيراتها السلبية المتوقعة في سير العملية السلمية ومفاوضات واشنطن آنذاك، رابعها وجود شريحة واسعة من المبعدين تنتمي إلى النخبة الأكاديمية والثقافية الفلسطينية، كأساتذة الجامعات والأطباء والمهندسين والطلبة الجامعيين وأئمة المساجد وغيرهم، وقد ساهم هذا العنصر الأخير في إفراد خطاب سياسي معتدل وذي لغة مناقضة للصورة الإرهابية النمطية المرسومة لحركة حماس في الإعلام العربي تحديداً.

ولقد أدت حادثة الإبعاد إلى توقف جولات المفاوضات في واشنطن، وتحول الاهتمام الإقليمي والأمريكي تحديداً إلى حل المشكلة ومحاولة إرجاع المبعدين لاستئناف المفاوضات، وبذلك وجدت حركة حماس نفسها في محط اهتمام مفاجئ ومكثف من قبل أطراف عربية ودولية عديدة فمنذ ذلك التاريخ "تاريخ الإبعاد" أصبح التحرك في أطروحاتها الإسلامية القوية تجاه الصراع مع الكيان الصهيوني في المنطقة، وعلى المستوى الدولي، بادرت حركة حماس في تلك الفترة إلى الاتصال بالدول الكبرى الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن، وذلك عن طريق سفارات هذه الدول في عمان، مستغلة وجود أجواء إيجابية متعاطفة مع المبعدين: 53)، وتوافر فرصة الاتصالات إلى صوت "حماس" المتسلحة بقرار مجلس الأمن رقم (799) الذي طالب إسرائيل بإعادة جميع المبعدين(قرار مجلس الأمن صدر بتاريخ 19 يناير 1992).

مع بدء هذه الاتصالات واللقاءات بدأت حركة حماس شرح أهدافها وسياساتها العامة من وراء هذه اللقاءات مع الدول الغربية، وكانت الاتصالات واللقاءات قد تمت مع دبلوماسيين في سفارات الدول الكبرى الخمس بالإضافة إلي اليابان وألمانيا وإيطاليا وكندا وأسبانيا.

وسلمت حماس السفارات تلك رسالة رسمية موحدة شرحت فيها باقتضاب موقفها السياسي وممارستها العسكرية ومما جاء في الرسالة "إن الحركة تعمل إلى جنب الحركات والمنظمات الفلسطينية العديدة الأخرى من أجل تحرير أرضنا والدفاع عن شعبنا. وأن هذا العمل مقاومة مشروعة تقرها كل

الأعراف والمواثيق الدولية، وخصوصا ميثاق الأمم المتحدة واتفاقات جنيف الرابعة. وإن وصف حركتنا بالإرهاب يشكل اعتداء ليس على الشعب الفلسطيني بحسب، وإنما على كل الشعوب العربية والإسلامية، فضلاً عن كونه اعتداء على كل حركات التحرر العالمية التي تناضل من أجل حرية شعوبها وكرامتها. فإن حركة حماس تتطلع إلى دعم حكوماتهم الموقرة لحق شعبنا وحركتنا في مقاومة الاحتلال فضلا عن تقديم العون والمساعدة لشعبنا ضد عمليات القتل والإبعاد التي تمارسها سلطات الاحتلال"(الحروب، 1996: 54).

وقد حددت حركة حماس رؤيتها للعلاقات الإقليمية والدولية من خلال كراس "سياسات حركة حماس المرحلية في العلاقات السياسية" الذي يحدد السياسات العامة للحركة على صعيد العلاقات الدولية وأهمها ما يلي: (المصدر السابق: 55).

1. تتصل الحركة مع مختلف الأطراف الدولية بغض النظر عن خلفياتها السياسية والفكرية بما يخدم مصالح الشعب الفلسطيني وقضيته وحقوقه.
2. لا تقدم الحركة أي التزامات أدبية أو سياسية تتعارض مع ثوابتها الإسلامية والوطنية لقاء تلك العلاقات.
3. حرص الحركة على إقامة الاتصالات والعلاقات مع الأطراف الدولية وكسب تأييدها وتعاطفها لا يتعارض مع تمسك الحركة بثوابتها وطرحها الاستراتيجي.
4. علاقة الحركة مع أي طرف دولي تتأثر سلبا أو إيجابياً مع مواقف وسياسات هذا الطرف للقضية الفلسطينية.
5. تعتبر حركة حماس أرض فلسطين ساحة صراعها العسكري ضد العدو الصهيوني، وتحرص على عدم نقل هذا الصراع إلى أي ساحة خارجية.
6. ليس للحركة معركة مع أي طرف دولي ولا تتبنى الحركة ضرب أو مهاجمة مصالح وممتلكات الدول المختلفة.
7. ترحب حركة حماس بأي جهود دولية تهدف إلى إزالة الاحتلال وقمع ظلمه وتسلطه علي الشعب الفلسطيني والحد من إجراءاته القمعية كما ترحب بأي مساعدات دولية تقدم لتحقيق المعاناة الصحية والاقتصادية للعشب الفلسطيني في ظل الاحتلال.
8. حركة حماس تعارض القرارات التي تنتقص من حقوق الشعب الفلسطيني والتي تؤيد سياسات ومواقف العدو الصهيوني المعادي لشعبنا، ولكنها لا تعادي المؤسسة الدولية بالمطلق.
9. تتضامن الحركة مع قضايا التحرر العالمي وتؤيد التطلعات المشروعة للشعوب الساعية للتخلص من الاحتلال والاستعمار.
10. تتضامن الحركة مع الدول التي تتعرض لتهديدات بسبب مواقفها العادلة وتعمل الحركة على تعزيز المواقف الإيجابية لتلك الدول عبر رسائل التعاطف معاً.

11. تركز الحركة في اتصالاتها وعلاقاتها على الدول ذات التأثير في الساحة الدولية، ولكن دون أن يؤدي ذلك إلى تجاهل بقية الأطراف الأخرى الأقل أهمية وتأثيراً.
12. تعلن الحركة تضامنها مع الدول العربية والإسلامية التي تتعرض لضغوط أو تهديدات من قوى دولية بسبب مواقف مشروعة وعلى أن لا يدفع ذلك الحركة إلى الدخول في حالة عداء مع هذه الدول القوى على خلفية ذلك. (المصدر السابق: 56).

وأورد الكراس عدداً من السياسات الخاصة بالخطاب الإعلامي، وهي عموماً ترجمة ما ورد أعلاه، حيث التركيز على تجنب الحركة مهاجمة أي جهة دولية محددة.

3-2-2 تحديات أمام حركة حماس في علاقاتها الدولية

لم تواجه حركة حماس تحديات وفرصاً كتلك التي ظهرت مع الانتفاضات العربية، ولقد تخلت عن مقرها في دمشق، على حساب علاقاتها مع أكبر الدول الداعمة لها "إيران" في حين حسنت علاقاتها مع حلفاء الولايات المتحدة مثل مصر، قطر، تركيا، عندما طلب منها أن تحدد الجانب الذي تقف معه في صراع إقليمي متصاعد، فإنها لم تختر أي جانب لقد وصلت التوترات الداخلية فيها إلى مستويات غير مسبوقة وتركزت على كيفية الاستجابة للتغيرات الإقليمية على المدى القصير.

ويميل قادة حماس في الضفة والمنافي إلى الاعتقاد بأنه مع استلام الإخوان المسلمين السلطة في مصر بشكل خاص وتصالح العرب مع الإسلاميين بشكل عام فقد آن الأوان لاتخاذ خطوات أكثر جرأة نحو تحقيق الوحدة الفلسطينية بشكل ييسر اندماج حركة حماس إقليميا ودولياً، على العكس من ذلك فإن قيادة غزة تنظر بقلق إلى أية خطوات إستراتيجية في وسط ما يزال مستقبلاً غير واضح لهذه الديناميكيات الجديدة، صعود الإسلاميين على المستوى الإقليمي والتغير الواضح في موقف الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي حيالهم، والتردد السائد في أوساط الفرع الفلسطيني للإسلاميين(International Crisis Group :http://www.crisisgroup.org/).

جاء اهتمام حركة حماس ببناء علاقات مع المجتمع الدولي متأخراً نسبياً عن زمن إقامة علاقاتها العربية والإسلامية فقد بدأت بوادر علاقاتها السياسية مع الدولة العربية والإسلامية منذ العام 1989م، بينما بدأت بوادر علاقاتها الدولية منذ أواخر العام 1992، ويظهر أن ذلك يعود لأسباب عديدة أهمها:(الحمد، 2010: 293)

1. كان تركيز الحركة منذ بداية نشأتها على تثبيت وجودها وتنميته في داخل الأراضي المحتلة، خاصة وأن ساحة الأرض المحتلة منذ اندلاع الانتفاضة الفلسطينية في ديسمبر 1987 كانت تشكل الدفة الأساسية في توجيه القضية الفلسطينية وهذا اشغل الحركة بعض الوقت عن الاهتمام بخارج الساحة الفلسطينية.

2. اهتمام الحركة بمقاومة الاحتلال الإسرائيلي مدنياً وعسكرياً وخاصة أن الحركة تستمد شرعية وجودها على الساحة الفلسطينية بمدى فاعليتها في المقاومة.
3. انشغال الحركة في بناء بنيتها التحتية الأساسية من أجهزة قيادية وسياسية وأطر عسكرية ومقاومة ومؤسسات اقتصادية واجتماعية.

ومن الملاحظ أن التضخم الأيديولوجي في بداية عمل الحركة وقلة خبرتها وممارستها السياسية الذي كان يشكل عائقا أمام الحركة لخلق توجهات لبناء علاقات مع الدول الأجنبية وخاصة الغربية منها، وهي الدول التي تحملها الحركة مسئولية إقامة الاحتلال الإسرائيلي على أرض فلسطين(ميثاق حركة حماس المادة (22)).

كما أن تطور الحركة السياسي واتساع فاعليتها الجماهيرية والنضالية وقطعها شوطاً معقولاً في بناء علاقاتها العربية والإسلامية دفع الحركة لتولي فتح علاقات مع الدول الغربية أهمية كبيرة، وقد أجرت حماس اتصالات مكثفة مع الدول الكبرى، والدول ذات الأثر في القرار الدولي بعد حادثة الإبعاد، وكانت أولى هذه الاتصالات مع الإدارة الأمريكية التي عقدت جولتين من المحادثات مع حركة "حماس" عبر المستشار السياسي لسفارتها في عمان، كانت الأولى بناءً على طلب من حركة حماس، وتم اللقاء مع السيد/ إبريك حود يوسي، أحد المستشارين السياسيين في السفارة الأمريكية في عمان (الحمد، 2010: 294)، وحسب السيد/ محمد نزال ممثل حركة حماس في الأردن وأحد المشاركين فيه تناول قضية المبعدين الفلسطينيين إلى مرج الزهور، وتمت هذه الجولة من الحوار في كانون الأول ديسمبر 1992 حين سلم وفد الحركة حماس رسالة من القيادة إلى الإدارة الأمريكية لحل قضية المبعدين في مرج الزهور، وحرص المسئول الأمريكي على الإطلاع على وجهة نظر الحركة وخصوصاً في ما يتعلق بإمكانية تنفيذ عودة المبعدين على دفعات، وتناولت الحوارات إضافة إلى ذلك موقف الحركة من المفاوضات وتصوراتها لحل الصراع العربي الإسرائيلي ، كذلك إمكان مشاركتها في المسيرة السياسية وقد سيطر على أجواء اللقاءات على ما يبدو عرض المواقف السياسية حول الصراع في المنطقة من جانب حركة حماس والاستفسارات والطروحات المتعلقة بذلك من الطرف الأمريكي(المصدر السابق: 294)، وأصبح من العادي أن يعقد ممثلو حركة حماس حوارات مع السفارات الأجنبية إما بطلب من السفارة أو بطلب من الحركة تعرف من خلالها الحركة بطبيعتها وأهدافها وتوضح خلفيتها الأيدلوجية ومواقفها السياسية من جهة وتبدي كذلك حرصها على توثيق العلاقة مع تلك الدول وتعزيزها.

إن اتصالات الحركة مع حكومات الدول الأجنبية تتكثف عادة بعد حدوث مستجدات نوعية على الساحة الفلسطينية، وساحة الصراع العربي الإسرائيلي، يظهر أن هذا مرده أساساً إلى حرص هذه الدول على استيضاح موقف حركة حماس من هذا المستجد وتصورها لانعكاساته على مستقبل عملية السلام في المنطقة لقناعاتها بالدور الرئيس لحركة حماس في المعادلة الفلسطينية .

حددت حركة حماس أهدافاً من وراء إقامة علاقات سياسية دولية أهمها: (المصدر السابق: 295)

1. أن تقدم الحركة نفسها مباشرة وواضحة مع المجتمع الدولي بعيداً عن الصورة التي ترسمها وسائل الإعلام عنها.
2. خلق معسكر من الأنصار في تلك الدول مناصر للحركة ومواقفها السياسية.
3. الحد من اتخاذ تلك الدول إجراءات تضر بالحركة والسعي لكسب صفة تمثيلية للحركة لدى تلك الدول.
4. الحصول على الدعم المادي والسياسي والمعنوي لمواقفها وسياستها في مقاومة الاحتلال.
5. حشد الدعم الدولي لحقوق الشعب الفلسطيني في العودة وتقرير المصير.

واستندت حركة حماس في تحركها لبناء علاقات دولية إلى عدد من السياسات أهمها: (المصدر السابق: 296)

1. بغض النظر عن الخلفية السياسية أو الأيديولوجية لتلك الدول التي أرادت حماس الاتصال بها أو إقامة علاقات دولية معها وذلك من أجل التعريف بها وبالقضية الفلسطينية العادلة.
2. على فرضية أن ساحة الصراع مع الكيان الصهيوني مقتصرة على الساحة الفلسطينية وهي لا تعمل على نقل ساحة الصراع إلى أي ساحة خارجية.
3. تجنب فتح معارك أو عداوات مع أي طرف دولي، ولا تتبنى مهاجمة ممتلكات الدول المختلفة ومصالحها سواء كانت في فلسطين أم خارجها.
4. تعمل الحركة على المشاركة في أي جهد دولي يهدف لعون الشعب الفلسطيني في مسعاه بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي.

3-2-3 حركة حماس السلطة وعلاقاتها الدولية

بعد فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية الثانية عام 2006 وتشكيلها الحكومة الفلسطينية العاشرة حاولت ممارسة علاقاتها الدولية مدركة حجم الصعوبة التي ستواجهها في ظل مجتمع دولي يعترف بالاتفاقيات السابقة ما بين م.ت. ف وإسرائيل والتي كانت شهادة ميلاد للسلطة الفلسطينية والتي أتت حركة حماس على أساسها إلى الحكم، و ترفض حركة حماس هذه الاتفاقيات ولا تعتبرها قائمة مما أوجد خللاً كبيراً في توازن العلاقات الإقليمية والدولية بالنسبة لحركة حماس وأفقدها الرؤية المستقبلية وفشلت في توقع نتائج هذا الرفض وأن الرؤية الأيدلوجية لها شوشت الرؤية السياسية لها(عبد الحي، 2007: 313).

لقد حاولت حركة حماس كسب شرعية دولية من خلال تحقيقها الشرعية القانونية في انتخابات عام 2006، وتشكيلها الحكومة الفلسطينية ، لكن المجتمع الدولي انقسم إزاء الشرعية إلى عدة أقسام: (المصدر السابق: 314).

- الأول: قسم اعتبرها حركة إرهابية يجب مقاطعتها وإجبارها على تغيير كافة مواقفها الخاصة بالصراع العربي الإسرائيلي، وتقود هذه المجموعة الولايات المتحدة وأوروبا، ولم تتمكن حركة حماس من تغيير هذا الموقف على الرغم من تصريحاتها وإعلانها قبول التهدئة وقبول دولة فلسطينية في حدود عام 1967.
- الثاني: قسم لم يعتبرها حركة إرهابية ولكنه يطالبها بتغيير مواقفها والقبول بكافة الاتفاقيات الدولية المبرمة بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل وخريطة الطريق وهذا الموقف لروسيا والصين والأمم المتحدة، على الرغم من أن حركة حماس نجحت في الاتصال بهاتين الدولتين في حدود ضيقة أحياناً لكنها لم تتمكن من تطوير مواقف هاتين الدولتين.
- الثالثة: العلاقة ما بين ح حركة ماس وإيران وسوريا اعتبرت هاتين الدولتان أن ح حركة ماس حركة تحرر مشروعة، ووضع العلاقة مع هاتين الدولتين هاجس بعض الدول العربية، وأضفى مشروعية الدعاية الغربية ضدها، ونجحت حركة حماس في استمرار هذه العلاقة، ليس نتيجة موقفها الذاتي بل لحاجة إيران لهذه العلاقة.

ويكشف أحمد يوسف عن طبيعة علاقة حركة حماس بالمؤسسات الدولية ، وأن هناك الكثير من أشكال التواصل مع المؤسسات الأممية مثل: الأمم المتحدة واللجنة الرباعية والهيئة الدولية للصليب الأحمر ومنظمة العفو الدولية، ولكن للأسف هذه العلاقات كانت محاصرة بالقرارات الصادرة من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، والتي وضعت حركة حماس على قوائم الإرهاب، مما جعل من الصعوبة بمكان قيام علاقات رسمية مع أية جهات أممية مثل الأمم المتحدة، وخلف الكواليس وبعيداً عن وسائل الإعلام، كانت تتم هناك لقاءات كثيرة مع شخصيات تمثل مفوضيات الأمم المتحدة في مناطق السلطة الفلسطينية، وكنا نلتقي الكثير منهم لترتيب أوضاع سياسية وأمنية أو حتى معيشية تخص اللاجئين الفلسطينيين والأسرى والمعتقلين في السجون الإسرائيلية أو حتى توصيل رسائل وتقديم اقتراحات لأمين عام الأمم المتحدة واللجنة الرباعية(مقابلة شخصية ، 2013).

لقد ارتبط الموقف الدولي والمجتمع الدولي ما بين البعد القانوني والبعد السياسي في تعامله مع حركة حماس والحكومة الفلسطينية إذ اعتقدت حركة حماس أن الاعتراف الدولي بالحكومة الفلسطينية السابقة سينتقل مباشرة للاعتراف بها و النظر إلى المواقف السياسية لحركة حماس.

حاولت حركة حماس القيام بلعبة توزيع الأدوار في التعامل مع المجتمع الدولي، بحيث تترك مهام العلاقة المباشرة مع إسرائيل للرئيس وبعض قيادات فتح والمنظمة، وتتولى هي العلاقات مع بقية المجتمع الدولي بما فيها الولايات المتحدة وهو ما أدركته فتح ورفضته، وحاولت حركة حماس أن تبدو أمام المجتمع الدولي أكثر شفافية ونزاهة في تسيير الأمور المالية للسلطة كي تكسب ود جهات أوروبية ودولية للتعامل معها.

3-3 المبحث الثاني علاقة حركة المقاومة الإسلامية حماس مع "تركيا"

3-3-1 علاقة حركة المقاومة الإسلامية حماس مع "تركيا"

كان الدور التركي في المنطقة العربية والإسلامية وخاصة في القضية الفلسطينية دوراً هاماً افتقد كثيراً في السابق، ومن ثم عاد بقوة ليكون هاما وبارزا في القضية الفلسطينية، مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام 2002، وعادت تركيا بدور هام وبارز وفق التوجهات الإستراتيجية الجديدة والتي بلورت نظرية تقوم على استثمار الحوار القريب وتفعيل العمق الاستراتيجي من خلال تنشيط وتفعيل مجمل العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية مع العالمين العربي والإسلامي، دون الإخلال بالعلاقات الطيبة مع الاتحاد الأوروبي، ولعل المواقف الأخيرة للسياسة الخارجية التركية المتعلقة بقضايا المنطقة وفي مقدمتها القضية الفلسطينية كشفت عن صورة تركيا الحديثة الجديدة التي تسعى من خلالها إلى صناعة نموذج يستثمر التاريخ العثماني الإسلامي والتراث الأتاتوركي العلماني وفق نموذج يعمل على الجمع بين هويات تتوافر على جملة من عناصر القوى التاريخية والثقافية والأخلاقية (تقرير معلومات 17، 2010: 5).

3-3-2 حزب العدالة والتنمية وقضية فلسطين

إبان تولي حزب الرفاه الإسلامي مقاليد السلطة بقيادة نجم الدين أربيكان، بدأت توجهات تركيا نحو توطيد العلاقة مع الدول العربية والإسلامية في النصف الثاني من سنة 1996، حيث دعت تركيا إلى تكوين مجموعة الثمانية الإسلامية التي تضم كبرى الدول الإسلامية من قارتي أفريقيا وآسيا من حيث السكان والإمكانيات المادية.

تميز الموقف التركي في عهد العدالة والتنمية بموقفه من القضية الفلسطينية بمرحلتين:

- **الأولى:** مع وصول حزب العدالة والتنمية في نوفمبر 2002 حتى الهجوم الإسرائيلي على غزة ديسمبر 2008، حيث موقف حزب العدالة والتنمية المؤيد لإقامة دولة فلسطينية وفق إعلان الدولة عام 1988، ولم يطرأ أي تغيير على هذا الموقف.
- **الثانية:** مرحلة الهجوم على غزة ديسمبر 2008 حتى نوفمبر/ تشرين الثاني 2010، حيث رفضت تركيا الحصار الإسرائيلي على غزة من ثم استقبلت رئيس المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية حماس خالد مشعل بعد فوز الحركة بالانتخابات البرلمانية 2006 وقال عبد الله غول بصفته الحزبية لا الرسمية بعد استقباله لمشعل إن "ذلك الاستقبال من منطلق أن تركيا تسعى لدور أكبر في منطقة الشرق الأوسط، وأنه لا يمكنها أن تقف موقف المتفرج مشدداً على تركيا مهتمة بالمشكلة الفلسطينية وأنها ستواصل العمل على وقف العنف بين الإسرائيليين والفلسطينيين(جمال ، 2006: 57).

بعد أن وصل حزب العدالة والتنمية الذي تأسس في 14 أغسطس/ آب 2001 برئاسة رجب طيب أردوغان إلى الحكم في تركيا سنة 2002 حدث نوع من التوازن في العلاقات التركية بين كل من إسرائيل والفلسطينيين بل إن منحنى تلك العلاقات مال لصالح نوع أكبر من التعاطف مع القضية الفلسطينية، وتزايدت الزيارات الرسمية التركية إلى فلسطين، ووجد حزب العدالة نفسه في حالة شدّ كبيرة باتجاهين متعاكسين، قاعدته الانتخابية تميل بشكل قوي إلى دعم القضايا العربية والإسلامية وخصوصاً قضية فلسطين، وإلى معاداة إسرائيل، بينما يشعر الحزب أن هناك عوامل أخر تفرض عليه استمرار علاقته مع إسرائيل، مثل النفوذ القوي للمؤسسة العسكرية والتركية، ورغبة الحزب في علاقات متميزة مع أوربا ودخول تركيا الاتحاد الأوروبي وعدم إغضاب أمريكا(صالح ، 2006: 116).

منذ عام 2005 حاولت تركيا أن تبنى سياسات متزنة وفق معاييرها ففي 4 يناير/ كانون الثاني 2005 زار عبد الله جول وزير الخارجية التركي مقر السلطة في رام الله، وقال بعد لقائه في مسئولية فلسطين "الأساليب التي تستخدمها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني والمتمثلة في الضغط والحصار لن تجلب الأمن والراحة لها" وضرورة "إقامة دولة فلسطينية مستقلة باعتبارها الطريق الأمثل للسلام والأمن" وأكد "أن الأمن وحده لن يجلب السلام في الشرق الأوسط وسياسة العنف والإرهاب لن تخدم سوى الأطراف المعادية لعملية السلام".

بعد فوز حركة حماس بالانتخابات التشريعية الفلسطينية التي جرت في الضفة الغربية وقطاع غزة في 25 يناير/ كانون الثاني 2006 كشف رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان في 27 يناير/ كانون الثاني 2006 أنه بحث والرئيس الباكستاني بروبز مشرف في مبادرة مشتركة يكون لمنظمة المؤتمر الإسلامي دور فيها تنطوي على "قيامنا بدور الوسيط بين إسرائيل والفلسطينيين"، وقال: "إن لب الاتصالات والمبادرات" يقوم على "الشرح لحماس بأن سياسة عدم الاعتراف بإسرائيل لن تكون مساعدة في هذه العملية"، وأن "على إسرائيل ألا تقول إنها لن تعترف بنتيجة الانتخابات أو بحماس في الحكومة"، وقال أردوغان إن على الأخوة في حركة حماس أن "يتركوا عاداتهم وتصرفاتهم في الماضي للماضي، وعليهم أن يدخلوا عالماً جديداً بنظرة جديدة الآن وقد أصبحوا عمليا طرفاً في حكم الدولة، وقال "إن في مثل هذه العملية إنني مقتنع أن حركة حماس ستتحرك ويجب أن تتحرك نحو الوسط، فالتطرف لن يساعد في شيء وهذا يطبق على إسرائيل أيضاً"، ودعا إلى التمييز بين حركة الأمس وحماس الآن، وشدد على ضرورة أن "يسمح لهم ببعض الوقت لنرى ماذا سيفعلون"(الحياة اللندنية، 28 يناير/ كانون الثاني 2006)

3-3-3 تطور العلاقات بين حركة حماس وتركيا

قررت حكومة حزب العدالة والتنمية التركية دعوة وفد من حركة حماس لزيارة أنقرة في 16 فبراير/ شباط 2006 وعلى الرغم مما اعترى الزيارة من إرباك في التنظيم والتحضير نتيجة لفرض

تاريخ الزيارة نفسه على الطرفين في شكل مفاجئ، ووجود فريق رافض للزيارة في أوساط الخارجية التركية، إلا أن الزيارة التي كانت برئاسة رئيس المكتب السياسي لحماس خالد مشعل، جاءت مثمرة للطرفين، فأنقرة حسب مشعل كانت أول محطة دولية تستقبل الحركة بعد الانتخابات الفلسطينية، فيما وفرت هذه المبادرة لتركيا في المقابل، فرصة مهمة لتعزيز دورها كلاعب سياسي أساسي ومؤثر في الشرق الأوسط(الحياة اللندنية ، 2006).

وفي معرض الاحتجاج على زيارة وفد حركة حماس لأنقرة، دافع أردوغان عن استقبال وفد حركة حماس وقال "إن أنقرة تسعى لدور أكبر في منطقة الشرق الأوسط"، مضيفا "أن تركيا لا يمكنها أن تقف موقف المتفرج"، وأشار أوردغان إلى أن المسئولين الأتراك أوضحوا لوفد الحركة موقف المجتمع الدولي بشأن ضرورة التخلي عن العنف والاعتراف بإسرائيل وقال "لقد وجهنا الرسالة الصحيحة في الوقت المناسب"، وكان اعتراض مسئولي الخارجية التركية على شخصية خالد مشعل نفسه بحجة أنه لم يشارك في الانتخابات وأنه ليس نائبا في المجلس التشريعي أو مسئولا في الحكومة، داعين إلى الانتظار إلى ما بعد تشكيل الحكومة بصفة رسمية، ولذلك كان حل وسط بين رئاسة الوزراء المتحمسة للزيارة وبيروقراطية الخارجية، اتفقوا على إبقاء الزيارة غير رسمية وإخراجها من خلال دعوة حزبية تحاشياً لردود أفعال دولي(تقرير معلومات 17، 2010: 40).

وجري لقاء الوفد الحمساوي مع المسئولين في وزارة الخارجية وفي مقدمتهم مساعد وكيل وزارة الخارجية أحمد أوزمجو قبل اللقاء الحزبي مع وزير الخارجية عبد الله غول نيابة عن أوردوغان الذي تعرض لضغوط من رئاسة الجمهورية ومسئولي الخارجية لئلا تظهر تركيا في صورة الداعم لسياسات حركة حماس، إضافة إلى تقدير ذاتي بأن حركة حماس ليست على استعداد حالياً لتقديم تنازلات حتى لأوردغان ولو بتأثير متواضع على جزء من مواقف الحركة(تقرير معلومات 17، 2010: 41).

وزار الرئيس التركي أحمد نجدت سيزر الضفة الغربية في 8 يونيو/ حزيران 2006 بعد يوم من زيارته لـ "إسرائيل" إلا أن سيزر الذي التقى رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية "محمود عباس" لم يلتق رئيس الحكومة إسماعيل هنية(الشرق الأوسط، 2006).

والتزم الأتراك منذ البداية بالوقوف إلى جانب الفلسطينيين وذلك من خلال تقديم الدعم المادي والسياسي للشعب الفلسطيني ، وقد عملت الدبلوماسية التركية على أكثر من ملف فلسطيني داخلي، فقدمت على سبيل المثال جهدا هاماً في إطار المصالحة الفلسطينية، فبعد أن قامت حركة حماس بالسيطرة على قطاع غزة في حزيران/يونيو 2007 عرض رئيس الوزراء التركي رجب طيب أوردغان على إسماعيل هنية خلال اتصال هاتفي في 23 يوليو/ تموز 2007 استعداده للتحرك في ملف المصالحة الفلسطينية وقال "نحن في تركيا جاهزون للتحرك من أجل رأب الصدع وإعادة الوحدة إلى صفوفكم بعد أن ننتهي من تشكيل الحكومة في الأسابيع القادمة إننا سنكون سعداء إذا نجحنا في تحقيق المصالحة بينكم وعودة الوفاق إلى صفوفكم..إننا نتألم من رؤية نزيف الدم بين الأخوة

الفلسطينيين وهذا الانقسام يضعف مواقفكم ويضر بمصلحة الشعب والقضية كما أن استمرار هذا الخلاف سيؤثر سلباً على إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة(وكالة معاً الإخبارية، 2007: http://www.mannews.net1).

كما أكد رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان في 7 يوليو/ تموز 2010 أن تركيا مستعدة لأداء دور نشط للتوصل إلى مصالحة بين حركتي فتح وحماس وقال خلال مؤتمر صحفي مشترك مع الرئيس السوري بشار الأسد أن إصلاح الخلاف بين حركة فتح وحماس "أمر واجب" مضيفا إلى أن حماس رحبت بأن تؤدي أنقرة دور الوسيط(الحياة اللندنية، 2010).

3-3-4 الحرب على غزة وتنامي الدور التركي

قامت تركيا أثناء العدوان الإسرائيلية على غزة في 27 ديسمبر/ كانون الأول 2008- 18يناير/ كانون الثاني2009 بدور مباشر وفاعل، إذ تعد أحد الأطراف الأكثر قبولا من جانب مختلف الأطراف وفي مقدمتها "حماس وإسرائيل"، فضلاً عن الغرب وما يعرف بدول الاعتدال، والممانعة العربية وتستطيع تركيا بفضل علاقاتها مع حركة حماس أن تنقل وجهة نظر الأخيرة وهي مهمة وحيث أبدى رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان استعداده لأداها(نور الدين، صحيفة الخليج الإماراتية، 2009).

حمل أردوغان كلاً من إسرائيل و حركة حماس مسئولية العدوان حيث رأى أن إسرائيل لم تحترم شروط التهدئة على الرغم من التزام حركة حماس بها، وحماس تحملت جانباً من المسئولية وذلك بسبب إطلاقها الصواريخ على المستوطنات الإسرائيلية مما أدى إلى إشعال التوتر، لكنه عد أن الرد الإسرائيلي غير متناسب مع ما تفعله حركة حماس ولخص أردوغان أن الموقف الإسرائيلي خلال العدوان بأنه غير إنساني(المصدر السابق).

كما أعلنت الحكومة التركية على إثر العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة تجميد الوساطة بين سورية وإسرائيل فيما يتعلق بعملية السلام، حيث أعلن أردوغان من دمشق في 2008/12/30 بعد لقائه بالرئيس السوري بشار الأسد بأن "العدوان الإسرائيلي على غزة نسف كل الجهود المبذولة من أجل تحقيق السلام في المنطقة"(صحيفة السفير، 2009)، وأكد أردوغان كذلك بعد لقاء الرئيس المصري "السابق" حسني مبارك بتاريخ 1 يناير /كانون الثاني 2009 على ضرورة وقف إسرائيل لإطلاق النار مباشرة، ورفع الحصار والسماح للمساعدات الإنسانية بالمرور لغزة، كما طالب حركة حماس بوقف إطلاق الصواريخ(صحيفة الشرق الأوسط، 2009)، وأعلن أردوغان في 5 يناير /كانون الثاني 2009 أنه لن يجري أي اتصال مع أي مسئول إسرائيلي إلى أن تصدر عن إسرائيل إشارة معلنة على قبول وقف إطلاق النار(صحيفة الوطن السعودية، 2009).

استمرت تركيا في جهودها وطرح أردوغان على زعماء مصر والسعودية والأردن وسورية والسلطة الفلسطينية خارطة طريق تقوم على مرحلتين لتأمين وقف إطلاق النار العاجل في غزة واستعادة التهدئة وفتح الطريق أمام المساعدات للفلسطينيين وتهيئة الأرضية المناسبة لاستئناف مفاوضات السلام، بنشر قوات دولية لحفظ السلام في غزة، واستعادة التهدئة بين حركة حماس وإسرائيل(تقرير معلومات 17، 2010: 45).

شكل العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة علاقة فارقة في تزايد الدعم التركي الرسمي والشعبي للقضية الفلسطينية، وفي توجيه انتقادات حادة للسلوك الإسرائيلي وفي المطالبة بفك الحصار عن قطاع غزة، واحترام إرادة الشعب الفلسطيني الذي انتخب حركة حماس، غير أن الموقف التركي بقي محكوماً باستمرار تبنيه للمسار العربي الرسمي وموقفه من التسوية، وفي مراعاة تحالفه مع الولايات المتحدة الأمريكية وعلاقاته بإسرائيل ورغبته في الدخول في الاتحاد الأوروبي.

نتيجة العدوان الإسرائيلي على غزة اتسم الموقف التركي من ذلك بردة فعل غاضبة جداً، وغير مسبوقة على المستويين الرسمي والشعبي، وفي هذا الخصوص برزت مواقف رئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان الذي لم يتوقف عن إدانة العدوان، و توجيه النقد الحاد للممارسات الإسرائيلية، والذي وصل ذروته في حادثة ملتقى دافوس وقاد إلى توتر غير مسبوق في العلاقات التركية الإسرائيلية. وقد ندد أردوغان بالعدوان الإسرائيلي ودعا إلى إنهائه فوراً وقال: إنه يريد أن يتقاسم الأمر مع أهل غزة، وأضاف"إن قتل الأبرياء الذين لا يستطيعون الدفاع عن أنفسهم والأطفال والنساء وتدمير المباني السكينة المدنية، واستخدام القوة المفرطة هو وضع لا يمكن القبول به"(نور الدين، 2009: 199).

ودعا "إسرائيل" إلى العودة عن هذا الخطأ وإلى وقف العمليات الجوية فوراً وقال "إن تركيا ستواصل وبحزم تقديم المساعدات إلى الإخوة الفلسطينيين، ودعا المجتمع الدولي إلى عدم البقاء صامتاً ومن دون ردة فعل على هذه المأساة الإنسانية، وأبلغ عبر وزير الصحة أن تركيا على استعداد لاستقبال الجرحى للعلاج".

وصل في 27 ديسمبر/ كانون الأول 2008 وزير الخارجية المصري أحمد أبو الغيط أنقرة من أجل بحث إمكانية قيام تركيا بوساطة في الأزمة التي ترتبت على العدوان الإسرائيلي وقد تقرر أن يقوم أردوغان بزيارة إلى سورية والأردن والسعودية ومصر بدءاً من 31 ديسمبر/ كانون الأول 2008، ورأى مراقبون أتراك أن زيارة أبو الغيط هدفت إلى إيجاد مخرج للمأزق العربي ولاسيما المصري الذي بات غير قادر على أن يكون وسيطاً بعدما وقفت مصر ضد حركة حماس ومنعت فتح معبر رفح مما أدى إلى تضييق الخناق الإسرائيلي على فلسطيني غزة، غير أن مصادر تركية أخرى حاولت بزيارة "أبو الغيط" أن تمنع تركيا من الذهاب بعيداً في انتقاد إسرائيل والدفاع عن حركة حماس، لأن هذا الأمر يحرج بعض الدول العربية المعروفة بالاعتدال"(المصدر السايق:199).

التقى أردوغان رئيس المكتب السياسي لحماس خالد مشعل في سورية في إطار الوصول إلى تفاهمات لحل أزمة العدوان، وأطلق في 4 يناير /كانون الثاني 2009 تصريحات حادة ضد بدء العملية البرية المرحلة الثانية من العدوان مساء 3 يناير /كانون الثاني 2009، وبدوره أطلق الرئيس التركي عبد الله غول مواقف تدين العدوان الإسرائيلي، قال "إن الظلم بعينه والوضع في غزة يحرق قلب كل إنسان وقال إنه لا لزوم لأن تطلق حركة حماس الصواريخ، وأنه أبلغ ذلك لقادة حركة حماس"، وجدد أردوغان دعمه لحماس قائلا: "أنه يجب احترام نتائج الانتخابات التي أوصلت حركة حماس إلى السلطة"،" إن حركة حماس وحلفاءها حصلوا على 75% من الأصوات، وإذا لم تحترم النتائج فستتعرض الديمقراطية للأذى"، وقال "إن اعتقال إسرائيل نواباً من حركة حماس منتخبين لا ينسجم مع الديمقراطية".

لقد وصف أردوغان حركة حماس بأنها ممثلاً شرعياً منتخباً من الشعب الفلسطيني، وهذا لم يمنع من الاستمرار في اللقاء مع رئيس السلطة الوطنية محمود عباس حيث زار عباس تركيا في 7 فبراير/ شباط 2009 التقى خلالها المسئولين الأتراك وطلب من عباس تشكيل حكومة وحدة وطنية وإشراك حماس في العملية السلمية. "(المصدر السابق: 201).

3-4 المبحث الثالث علاقة حركة المقاومة الإسلامية حماس مع إيران

تميزت علاقات حركة المقاومة الإسلامية حماس "الإقليمية" بأهم علاقة وهي مع الجمهورية الإيرانية الإسلامية، والجمهورية السورية قبل الخروج منها في نهاية عام 2011، والعلاقة المثيرة للاهتمام هي العلاقة التي تقيمها حركة حماس مع طهران، والتي طالما خصت المجموعات الشعبية بدعمها، فيما حركة حماس هي حركة مسلمة سنية.

تعود العلاقات الإيرانية الفلسطينية إلى عهد انتصار الثورة الإيرانية وإقامتها الدولة الإسلامية، ودعوة الرئيس الراحل ياسر عرفات، إلى طهران عام 1979 واستقبله زعيم الثورة الإيرانية أية الله الخميني(شهاب، 2008: 167)، وسلم الزعيم الإيراني الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات مفاتيح السفارة الإسرائيلية، لتصبح مقراً للبعثة الدبلوماسية الفلسطينية، وتم تعيين هاني الحسن سفيراً فلسطينياً في طهران، ووفرت إيران حينها دعماً مادياً سخياً للمجموعات المعادية لإسرائيل وتذبذبت العلاقة مع م.ت.ت بعد تأييد المنظمة للعراق في الحرب الإيرانية العراقية ونتيجة مواقف الرئيس عرفات في مؤتمر قمة فاس في المغرب حين أكد عرفات التزامه بخوض مسيرة السلام مع إسرائيل، كل ذلك كرس الخلاف ما بين عرفات وإيران ،ومع اشتداد قوة الانتفاضة الأولى عام 1987 تعمد المتحدثون الإيرانيون ووسائل الإعلام إذلال منظمة التحرير والتقليل من دورها فيما ضخموا حجم مساهمة حماس والجهاد الإسلامي في إذكاء نار الانتفاضة(المصدر السابق).

حُسمت العلاقة ما بين منظمة التحرير وإيران في أواخر شهر تشرين الثاني/ نوفمبر عام 1994، حيث اقتحم طلاب متظاهرون من الحرس الثوري مقر السفارة الفلسطينية منددين بمنظمة

التحرير، ومزقوا علم منظمة التحرير واعتبروا أن المبنى "مقر عام للجواسيس والمخبرين"، وطالبوا باستبدال الطاقم التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية بمسئولين من الجهاد الإسلامي ومن حركة حركة حماس.

3-4-1 الاستقطاب الإيراني وتقاطع المبادئ لحركة حماس

بدأت علاقة حركة حماس بالظهور منذ عام 1992 مع حزب الله وإيران بعد أن أبعدت إسرائيل المئات من قادة حماس وناشطيها إلى لبنان منتصف شتاء عام 1992، حيث تسنى لقادة حركة حماس الاجتماع بممثلين عن الحرس الثوري في لبنان ولاحقاً في طهران، حينها بدأ حزب الله وإيران تمويل وتجهيز وتدريب أفراد الحركة، ليس من ضروب الصدف أن تكون أولى عمليات حركة حماس "الاستشهادية" الناجحة قد حصلت في بداية عام 1994 استجابة لتعليمات حزب الله"(Rafael D.Frankel: 2012).

وعلاقة حركة حماس مع إيران كما يذكرها إبراهيم غوشة المتحدث باسم حركة حماس في الأردن بدأت بعد وقت قصير من اجتياح العراق الكويت في الثاني من شهر أب/ أغسطس من العام 1990، حينها كانت حركة حماس عضواً مشاركاً في وفد يمثل الحركات والمنظمات الإسلامية في عدد من الدول العربية والإسلامية.

تلقى غوشة دعوة للمشاركة في مؤتمر أقيم في طهران دعماً للانتفاضة، يقول غوشة :"لقد عقدنا اجتماعات على أعلى المستويات، ووافقت إيران على أن تفتح حركة حماس مكتباً لها في طهران، فعين عماد العلمي الذي أبعدته إسرائيل من الأراضي الفلسطينية ممثلاً لنا في العاصمة الإيرانية"(شهاب، 2008: 171).

ويذكر غوشة بأنه خلال العام 1992 تلقى والدكتور موسى أبو مرزوق المسئول عن المكتب السياسي لحماس في دمشق المزيد من الدعوات للذهاب إلى طهران، وعقدوا اجتماعات مع القيادة الإيرانية خصصت لمناقشة طبيعة المساعدة المالية المطلوبة لدعم القضية الفلسطينية، وتم الاتفاق على توحيد الجهود ضد مبادرات السلام القائمة بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل""(المصدر السابق: 171).

فمن خلال الحرس الثوري الإيراني قدمت إيران الدعم المالي للجماعات المسلحة مثل حركة حماس، حزب بالله اللبناني، وحركة الجهاد الفلسطينية، وطالبان، والجماعات الشيعية في العراق، ومن الواضح أن إيران تقوم بتمويل مالى وعسكري لحركة حماس وجماعات عسكرية فلسطينية في قطاع غزة.

كما أشار رئيس المكتب السياسي خالد مشعل أن إيران تقدم المساعدات المالية والعسكرية لحماس، وخلال زيارته في ديسمبر 2009 إلى طهران قال: إن الدول العربية والإسلامية تقدم دعماً

لنا، ولكن الدعم الإيراني في الصدارة، وبالتالي، نقدر عاليا ونشكر إيران على جهدها ودورها(Jim Zanotti، 2010: 22).

لكن أسامة حمدان يقدم نفيا يعكس تناقضا معروف الأسباب حين يقول بأن العلاقات الوثيقة بين طهران وحركة حماس جاءت على حساب الارتباط السابق بين طهران ومنظمة التحرير الفلسطينية ويضيف "لا يوجد أي دليل أو برهان على دعم مالي وفرته إيران لحركة حماس والجهاد الإسلامي وسواهما من الفصائل الفلسطينية التي أقامت علاقات مع إيران، إن هذه مجرد إشاعات وتكهنات""(شهاب، 2008: 172).

في نوفمبر عام 1992 وبعد عام من فتح حركة حماس مكتب رسمي لها في طهران أعلن وفد من الحركة برئاسة الناطق إبراهيم غوشة وصل إلى طهران والتقى مع مرشد الثورة الروحي علي خاميئني، ومع قائد الحرس الثوري محسن رضائي، ووقع كلا الجانبين على مسودة اتفاق لإنشاء حلف سياسي وعسكري، وحسب الوثيقة فقد أخذت إيران على عاتقها تزويد حركة حماس بالمساعدات المالية والعسكرية والفرص السياسية ومحطة بث من جنوب لبنان "لم تنشأ"، وعلى ما يبدو صادق على الاتفاق عدد من زعماء حماس وقاموا بزيارة طهران في بداية ديسمبر 1992(مشعال، 1999: 91).

إن المهم في هذا الاتفاق التأثير على ما يبدو مع مرور الوقت في توسيع قدرة وفاعلية العمل العسكري لحركة حماس والتي أعدت من أجل التشويش على المفاوضات بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية.

بعد اتفاقية أوسلو، توثقت العلاقة وحاولت إيران وحركة حماس وحزب الله، وبمساعدة بعض الفصائل الأخرى كحركة الجهاد الإسلامي نسف مفاوضات السلام، زاعمين أنها تشكل تهديداً مشتركاً لمصالحه، وبدت علاقة حركة حماس مع حزب الله وإيران علاقة زواج مصلحة أكثر من ارتباط أيدلوجي، وبذلك تصرفت حركة حماس بشكل متمايز عن حزب الله حيال علاقتها الإقليمية معيدة طريقها نحو توطيد علاقات وثيقة بالعالم السني على نحو لم ولن يقدر حزب الله بلوغه، حيث استطاعت حركة حماس الحصول على دعم من دول مثل قطر والمملكة العربية السعودية وتركيا والسودان وحتى الأردن(Rafael D.Frankel، 2012: 135).

اشتد الاهتمام الدولي بالمواقف الإيرانية الرسمية من القضية الفلسطينية، ومن إسرائيل بعد وصول محمود أحمدي نجاد إلى رئاسة الجمهورية في إيران في صيف سنة 2005، فمنذ وصوله إلى رئاسة إيران وتصريحاته في الأوساط الإيرانية والدولية تتسم بالشدة اتجاه هاتين المسألتين، فهو يدعو من جهة إلى الالتزام التام بدعم الشعب الفلسطيني وحقه في استرجاع أرضه ودياره، وهو يشكك من جهة ثانية في استمرار بقاء الدولة العبرية، ويعتبر إزالتها من الوجود أمراً محتوماً وأن أيامها باتت معدودة(صالح، 2006: 187).

2-4-3 علاقة إيران بعد وصول حركة حماس السلطة والحكم.

بعد انتهاء الحرب الباردة وفرت حركة حماس سببا إضافيا ومقنعا بنفس القدر التوجه إلى إعادة علاقاتها مع إيران، حيث إن إيران دولة إسلامية ثورية وذات أجندة ناشطة معادية لحكومات موالية للغرب، وقد استمر دعم إيران للقضية الفلسطينية بعدة أشكال، منها إغلاق السفارة الإسرائيلية، وتنصيب سفارة فلسطين مكانها بعد الإطاحة بالشاه عام 1979، وسعيها إلى بناء جبهة الرفض من خلال عقد مؤتمر خاص يضم القوى المعارضة للسلام التى ترعاه الولايات المتحدة في الشرق الأوسط في الأول من أكتوبر 1991، وتم منح حركة حماس مكتب لها في طهران على الرغم من أن حركة حماس حركة سنية وأن إيران دولة شيعية.

لم تتردد إيران في الإعلان عن تأييد حركة حماس بعد فوزها في الانتخابات التشريعية وتشكيل الحكومة الفلسطينية، وبعد أقل من شهر على فوز حركة حماس في الانتخابات استقبلت العاصمة الإيرانية وفداً من حركة حماس برئاسة خالد مشعل في 19 فبراير/ شباط 2006 وهذه الزيارة تزامنت مع مصادقة البرلمان الإيراني على تشكيل لجنة ،دعم الثورة الإسلامية في فلسطين(صحيفة الحياة اللندنية،21 فبراير/ شباط 2006)، وأوضح مساعد رئيس الجمهورية الإيرانية "أن وظيفة الشعوب العربية والإسلامية هي الدفاع عن الشعب الفلسطيني وتقديم المساعدة والعون له والاستمرار في طريق المقاومة"(صحيفة الغد، 2006، http://www.alqhad.com.)، ووعدت الحكومة الإيرانية خالد مشعل بتقديم نحو 250 مليون دولار لتعويض قطع المساعدات الأمريكية والأوروبية(صحيفة الحياة اللندنية: 2006)، وبعد لقائه خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس أعلن علي خامنئي مرشد الثورة الإيرانية في طهران "أن انتصار حركة حماس هو تحقيق للوعد الإلهي بالانتصار للمجاهدين، إن جميع الأبواب قد أغلقت في وجه الفلسطينيين ولم يبق إلا باب واحد وهو باب الجهاد، إن انتصار حركة حماس مرهون بالمقاومة وبالدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني"(صالح، 2006: 189).

استقبلت طهران رئيس الوزراء الفلسطيني إسماعيل هنية في 7 ديسمبر/ كانون الأول 2006 حينه حيث أعلن أن زيارته "حققت دعما يقارب قيمته 250 مليون دولار، وعددا من المشاريع التي تشكل دعما ماليا واقتصاديا مباشرا للحكومة الفلسطينية والشعب الفلسطيني، وان إيران تبنت صرف رواتب الموظفين في ثلاث وزارات من وزارات السلطة الفلسطينية ودفع مستحقات الأسرى وأهاليهم لمدة ستة شهور بتكلفة 45 مليون دولار"، وأنها تبنت 100 ألف عامل فلسطيني بواقع 100 دولار لكل عامل شهريا ولمدة ستة أشهر بقيمة 1.8 مليون دولار، كما تعهدت إيران ببناء قصر الثقافة الفلسطيني، وإنشاء مكتبات وطنية بقيمة 10 مليون دولار، وترميم ألفي منزل مدمر بقيمة إجمالية تصل إلى 20 مليون دولار(صحيفة السفير اللبنانية، 2006).

تعرضت حركة المقاومة الإسلامية حماس بعد محاولتها فتح فجوة في جدار الحصار المالي والسياسي الذي تم فرضه عليها من قبل المجتمع الدولي وإسرائيل إلى حملة واسعة من التشكيك والاتهامات، تروج لتبعية حركة حماس لإيران وأعربت مصادر سياسية وأمنية في إسرائيل عن قلقها البالغ من التقارب بين إيران و حركة حماس ،وقالت صحيفة هارتس أن رؤساء الأجهزة الأمنية الإسرائيلية عقدوا سلسلة من الاجتماعات المغلقة لتقييم العلاقة الثنائية بين طهران وحماس، وتوصلوا أن النظام الحاكم في إيران يسعى إلى اتفاقية إستراتيجية مع حماس، وأن التقارب بين طهران هو خطوة تحدّ من قبل حركة حماس، على خلفية الارتياح العام في حركة حماس من أنها تمكنت من تقليل الأضرار الناجمة عن الحصار على الشعب الفلسطيني(صحيفة القدس العربي، 2006) ، وبنفس الصدد قال متحدث باسم الخارجية الأمريكية:"إذا قبلت حركة حماس مساعدات مالية من إيران فان ذلك يعني عدم نيتها نبذ الإرهاب" (صالح، 2006: 190).. وهاجم سفير إسرائيل في الأمم المتحدان دان غيلرمان بكلمات شديدة اللهجة ما أسماه محور إيران وسوريا و حركة حماس واصفاً إياه "بالوباء الجديد الذي يضع بذور الحرب العالمية الأولى من القرن الحادي والعشرون"، وقد دمجت الدوائر الأمريكية والإسرائيلية بين الحملة على إيران والحملة على حركة حماس على أساس "اقتراب إيران من الأراضي الفلسطينية، والتزام حركة حماس بتأسيس دولة على الخط الإيراني في قطاع غزة والأراضي الفلسطينية الخاضعة للسلطة".

وأوضحت المراسلة البريطانية "ماري كولفين" خلال تحقيق ميداني لها في غزة ونشرته صحيفة "صاندي تايمز" بتاريخ 9 مارس/ آذار 2008 أن نشطاء حركة حماس يمارسون تدريباتهم وتمريناتهم في إيران خلال مدة زمنية تتراوح بين شهر ونصف إلى 6 أشهر، وتتم في قاعدة عسكرية مغلقة وفي ظروف قاسية ثم يسمح لهم بالذهاب للعطلة مرة واحدة أسبوعياً، ضمن مرافقة أفراد الأمن الإيرانيين، وتم إرسال العشرات منهم لتلقي الدورات حيث يمكث المتفوقون في كل دورة فيها فترة إضافية من الزمن يتلقون خلالها دورات متطورة ثم يعودون إلى غزة ليعملوا مرشدين(أبو عامر ،2012: 10).

تعرضت حركة حماس للاتهامات والانتقادات بسبب زيارتي خالد مشعل وإسماعيل هنية إلى طهران، وتركزت تلك الاتهامات على تحول حركة حماس إلى أداة بيد إيران وأنها سوف تشكل بهذا التحالف تهديداً خطيراً للدولة العبرية، وفي سياق الإيحاء والتهويل من أن تشكيل محور جديد من حماس وإيران سيشكل خطرا حقيقيا على إسرائيل، نشرت صحيفة معاريف في 10فبراير / شباط 2006 تقريرا تحدثت فيه عن التغيير في طبيعة الجبهات التي تحيط بإسرائيل، وتهدد أمنها فوفق التقرير لم يعد الجبهة الشرقية التاريخية موجودة وعلى إسرائيل أن تقبل بجبهة جديدة مكونه من : إيران وسوريا وحزب الله و حركة حماس، وهي أربعة أيد تخرج من جسم واحد وتتلقى الأوامر والتعليمات من رأس واحدة لتلك الأفعى الساكنة في طهران(صالح، 2006: 11).

ترى إيران أن دعمها للحركات المسلحة الفلسطينية لاسيما حركة حماس ليس مفاجئاً أو مرتبطاً بتحقيق أجندة إقليمية أمنة، بل له جذوره التاريخية تعود إلى ما قبل اندلاع الثورة الإيرانية عام 1979 التي شهدت تزايد الدعم السياسي والإعلامي، حيث امتلك مرشدها "الخميني" علاقات وثيقة مع الزعيم الشهيد ياسر عرفات أوائل سنوات الثورة، وبعد ظهور الحركات المسلحة لاسيما ذات الطابع الإسلامي العقائدي برزت أوجه الدعم الإيراني لها، بحيث يمكن تفسيره على أنها لا تنوي التخلي عما تعتبر "موقعها المتقدم في الشرق الأوسط" (أبو عامر،2012: 11).

كما أن طهران قوة إقليمية، تطمع لتكريس دورها ضمن النظام الراهن فقد جعل ذلك من سياستها الخارجية ناشطة وطامحة وقائمة على عدة ركائز كدعم الجماعات الفلسطينية المسلحة، وصولاً منها لكسب ود الرأي العام العربي في سبيل تطويق عداوة الأنظمة العربية لها، وهي ركائز تتأثر كل منها بعدة عوامل تعزز قوتها وترسم حدودا لها في الوقت نفسه، وطالما سعت إيران لاستغلال الرأي العام الفلسطيني ونجحت في بعض الأوقات فضلا عن دعمها للقوى المسلحة لأنه قوة موجهة مهمة في مشروع بسط وتمدد سيطرتها الإقليمية ولذلك فهي توظف الإعلام المحلي والعالمي كقناة العالم الفضائية الناطقة بالعربية، لإظهار نفسها بصورة رائدة التحديات الشعبية وبطلة القضية الفلسطينية حليفه الفلسطينيين وضحية المعايير الغربية المزدوجة الخاصة بالبرنامج النووي.

3-4-3 علاقة إيران بحركة حماس بعد الثورة السورية

تستند السياسة الإيرانية في التعاطي مع القضية الفلسطينية إلى مقولتين أساسيتين واحدة تنادي بضرورة تقديم الدعم المالي والعسكري والسياسي لمن يمثل مشروع المقاومة المؤمن بالبندقية والكفاح المسلح كطريق لتحرير الأرض الفلسطينية، أما الثانية فتقوم على رفض التعامل مع أصحاب مشروع التسوية السياسية والمفاوضات مع إسرائيل، ولطالما حرصت طهران على الفصل بين المشروعين وتقديمها، وكأنهما رؤيتان مختلفتان بالكامل(طافش، 2012: 97).

إلا أن بروز قضية المصالحة الوطنية كأولوية للشعب الفلسطيني والذي قرأته إيران على أنه تنازل مجاني عن مشروع المقاومة لصالح مشروع التسوية، حتم تقليص المسافة بين المقولتين بينما فسرت نجاح الرعاية العربية بجمع رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل بالرئيس الفلسطيني محمود عباس بأنه إغواء لحركة حماس كي تبتعد عن طهران ومشروعها في المنطقة.

بعد وصول الربيع العربي إلى سوريا واندلاع الثورة، أو ما تسميه طهران رسمياً مؤامرة دولية ضد سوريا ونظامها المقاوم لإسرائيل "الحليف الاستراتيجي لها في المنطقة" بدت حركة حماس وكأنها أول طرف في محور المقاومة والممانعة فطرأ تغييراً كبيرا بدأ يتشكل في المنطقة، فوجدت حماس نفسها تتحرك على إيقاع معادلة جديدة بسبب الربيع العربي في حين قوبل ذلك عند إيران بجملة من المخاوف صبغت مواقف الجمهورية الإسلامية وأهمها:(نور الدين، 2009: 218)

أ) تبشير البعض بقرب انتهاء مرحلة احتكار إيران لجوانب مهمة في القضية الفلسطينية وبالأخص في شقها السياسي، فضلاً عن التقارب بين الأنظمة العربية التي جاءت بها الربيع العربي مع فصائل المقاومة الفلسطينية وفي طليعتها حركة حماس وهذا بدا واضحا في الدور الجديد الذي لعبته مصر خلال الحرب الإسرائيلية الأخيرة على قطاع غزة وانتهائها بهدنة خرجت من قبل النظام المصري، وبمباركة كاملة من فصائل المقاومة حتى أن إسرائيل اتهمت القاهرة بالانحياز للطرف الفلسطيني خلال عملية التفاوض.

ب) إعادة صياغة المعادلة الفلسطينية في المنطقة وفق معطيات جديدة عبر خلق توازن ما داخل القضية الفلسطينية بين إيران التي تدعم تاريخياً المقاومة المسلحة أو دول عربية أطاحت شعوبها بأنظمتها تبدو متحمسة للقضية الفلسطينية والذي طالما أحسنت إيران استثماره عمليا على الأرض.

يبدو بأن لا علاقة واحدة تجمع الجمهورية الإسلامية الإيرانية بالقضية الفلسطينية بل هناك علاقات عدة تخضع لحيثيات القضية نفسها الموزعة بين فصائل وسلطة واحتلال ودول اعتدال ومحاور مقاومة وغيرها، بيد أن ما يجمع إيران بالفلسطينيين وقضيتهم هو عبارة عن علاقات وخطوط اتصال كثيرة تتقاطع أحيانا عند نقطة مشتركة واضحة تتمثل بالإجمال على العدو التاريخي المشترك متمثلاً بإسرائيل، ولكن هذه الخطوط قد تتفرع وتختلف عن نقاط أخرى تطغي عليها لغة المصالح وأحيانا تتصادم فيما بينها كما حدث مع حركة حماس على خلفية الأزمة السورية، فإن العلاقة بين إيران والقضية الفلسطينية تتوزع على رؤيتين تشكلان معا صلب وجوهر السياسات الإيرانية تجاه القضية الفلسطينية.

إن ثورات الربيع العربي والمجئ بأنظمة حكم تولي القضية الفلسطينية رعاية خاصة واهتمام والوقوف ضد إسرائيل كلها أحداث من شأنها رفع حدة التنافس الإقليمية بين إيران وبقية الدول على لعب الدور الأساس في القضية الفلسطينية، وهذا سيؤدي في المرحلة القادمة إلى أن ترفع إيران وتيرة دعمها المادي والعسكري لبعض فصائل المقاومة الفلسطينية خاصة حركة حماس والجهاد الإسلامي في الوقت الذي تعاني فيه إيران من حصار وعقوبات يقيدان انتصارها(المصدر السابق: 220).

لم يرق لإيران قول حركة حماس بأنها جزء من الربيع العربي ويتوجب عليها دعم شعوب الربيع العربي بما فيه الشعب السوري الذي يحتضن قيادة الحركة "قبل خروجها من دمشق" فاعتبر الإيرانيون هذا الموقف موقفاً غير حكيم ومتسرعاً تجاه نظام احتضن الحركة وقدم لها الكثير فحماس تراهن على الشعوب ومنها الشعب السوري بينما راهنت إيران على النظام في سوريا وقدرته على إحباط ما تسميه المؤامرة الدولية ضده (المصدر السابق: 221).

لا يبدو تأكيد كل من طهران وقيادة حركة حماس على أن الخلاف الكبير بشأن الأزمة السورية لن يؤثر على العلاقة الإستراتيجية بين الطرفين مجرد كلام عابر، بل إنه ينطلق من طبيعة

حماس والعلاقة التي تربطها بإيران فضلا عن خبرة طويلة للطرفين بالتعامل مع أزمات المنطقة وتأثيرها على العلاقة بينهما.

تدرك حركة حماس جيداً أن مد المقاومة الفلسطينية بالسلاح على غرار صواريخ فجر 5، فجر 3 يحتاج إلى قرار سياسي جرئ، وأنظمة من نوع خاص تكون قادرة على اتخاذ قرار كهذا سيجر عليها تحديات كثيرة، أمام العالم العربي فأي نظام سواء جاء به الربيع العربي أو تلك الأنظمة التي لم تصلها ثورات الربيع العربي تبدو غير مستعدة لاتخاذ قرارات بهذا الحجم، ما يعني أن إيران تبقى في هذه المرحلة على الأقل تنفرد بقدرتها على اتخاذ قرارات خطرة بتزويد الفلسطينيين بالسلاح علنا(المصدر السابق : 221).

ولقد بدأت إيران عمليا وللمرة الأولى بالتعامل مع حركة حماس على اعتبار التصنيف الذي طالما رفضته في السابق والقائم على حركة حماس الداخل وحماس الخارج من خلال تزايد الاهتمام بحماس الداخل المتمثلة برئيس الوزراء المقال إسماعيل هنية والقيادي البارز في الحركة محمود الزهار، وذلك بعد الخلاف على إعلان الدوحة الذي رفضه الزهار، والخلاف الذي طرأ على موقف الحركة من الأزمة السورية ،مما دفع محمود الزهار بالتوجه إلى إيران في زيارة رسمية في أيلول 2012 وهي الزيارة الأولى لمسئول من حركة حماس منذ تصاعدت الأحداث وتباين المواقف بشأن الأزمة السورية ومغادرة بعض قادة حركة حماس العاصمة دمشق وما شاب ذلك في مسار العلاقة مع النظام السوري والإيراني(صحيفة القدس، 2012، http://www.alquds.com).

كما أن علاقة حركة حماس بإيران هي علاقة مصلحة من الدرجة الأولى، وهذا منطقي جداً لأنه بعد انتخابات يناير 2006 وجدت حركة حماس نفسها بدون أصدقاء أو حلفاء وبالتالي وجدت في إيران ضالتها النهائية ،وقد استغلت حركة حماس هذه العلاقة من أجل إظهار أن لها حلفاء يمكنها الاعتماد عليهم وذلك لمساومة محور الاعتدال العربي خاصة أن هذا المحور قاطع حركة حماس ولم يعمل معها على رغم أنها حكومة منتخبة من الشارع الفلسطيني(http://www.albaiah.net) ، ويمكن تفسير موقف حماس بكونها حركة تتعاطى السياسية وبين يديها مجال واسع للمناورة تحت سقفها فهناك مصالح يمكن أن تتقاطع مع هذا الطرف أو ذلك، وتستفيد من المعطيات المتوفرة وتغتنم أي فرصة لاختراق حصار يفرضه أعداؤها عليها وفي ذات الوقت تعرف أن للأطراف الأخرى مصالح، يجب أن تراعي ضمن مجال المناورة الذي تحدد سقفه سلفاً.

أما تأثير الموقف الحمساوي من الثورة السورية على العلاقات الإيرانية الحمساوية، قال الدكتور غازي حمد إن الدعم الإيراني لحماس ماليا أحد مصادر القوة لحماس، يوضح أن علاقة حركة حماس مع إيران هي علاقة متينة وقوية، ولا ننكر أن إيران دعمت حكومة غزة وحركة حماس، فإن إيران وقفت مع الجانب الفلسطيني أمام الحصار، والثورة السورية أثرت سلبا على العلاقة نتيجة موقف كل منهما، فالموقف الإيراني تراجع في الدعم المالي لحماس، وهذا لا يعني أن العلاقة مع إيران سيئة

بل هي علاقة جيدة تقوم على المواجهة مع الاحتلال، وتعتبر إيران جزءاً من المطرقة التي يجب أن تكون في مواجهة المحتل، وأن سياسة حركة حماس سياسة ثابتة هي حركة وطنية مستقلة ليست في جيب أحد، وتعمل وفق المتطلبات الوطنية، ومواقفنا السياسية لم تتغير، وإن الدعم المالى لم يؤثر علينا(مقابلة شخصية،2013)

بخصوص هده العلاقة المتشابكة مع إيران يقول د.يوسف أن علاقة حماس بإيران تأثرت كثيراً جراء الموقف الذي اتخذناه بالانسحاب من سوريا، حيث اصطفت إيران – للأسف – خلف بشار الأسد مدافعة عن نظامه بتقديم الدعم المادي والعسكري، وهذا معناه أن الصراع قد اتخذ بعداً طائفياً وسوف يتطور باتجاه استقطاب شيعية سنيّة بالمنطقة.

لقد حاولت إيران من خلال تأخير التزاماتها المالية لحركة حماس وحكومتها في غزة الضغط على الطرفين، ولكن الحركة والحكومة نجحتا في تخطي أزمتهما المالية، ولم ترضخا لأي شكل من أشكال الضغوط، وحيث إن الحركة منضبطة تنظيمياً فلم يحدث أي انقسام بداخلها، بل التزمت كل المستويات السياسية والجناح العسكري بقرارات مكتب الحركة السياسي بوحدة الموقف تجاه ما يجري في سوريا.

من هنا، يمكن القول حتى وإن تقلص الدعم الإيراني لحركة حماس، فإن إيران ترى في دعمها لحركة حماس جزءاً من مشروعها الأممي في التصدي لإسرائيل، ولذلك فهي مع حركة حماس وحركة الجهاد الإسلامي وحزب الله تمثل جبهة التصدي لإسرائيل وأطماعها الاستعمارية في المنطقة.
ويستطرد يوسف " نعلم أن العلاقة مع إيران ستبقى استراتيجية، حتى وإن تأثرت زمنياً بما يحدث في سوريا، وأن هذه العلاقة سوف تعود سريعاً، لأن كلا الطرفين هما بحاجة لبعضهما البعض"(مقابلة شخصية مع أحمد يوسف. القيادي في حماس، غزة، بتاريخ 22 يوليو/ تموز 2013).

3-5 المبحث الرابع حركة حماس والولايات المتحدة الأمريكية

لم تكن الولايات المتحدة ذات ارتباط بالقضية الفلسطينية قبل صدور وعد بلفور عام 1917 فالسنوات السابقة للوعد لم يكن فيها حضور للولايات المتحدة في الشرق الأوسط وهذا لا ينفي معرفة الولايات المتحدة بفلسطين وأهميتها سواء الدينية أو الإستراتيجية(حامد، 2008: 15).

يشير كتاب كثيرون إلى مساهمة "الحركة الصهيونية في توجيه العقل السياسي الأمريكي نحو فلسطين، بالرغم من وجود عوامل أخرى ساهمت في ذلك فبعد ظهور الحركة الصهيونية على مسرح الأحداث نهاية القرن التاسع عشر، وحضروها القوي وتغلغلها في المجتمع الأوروبي ومن ثم الأمريكي، أصبحت هناك نوايا واضحة بأن يكون وطن قومي لليهود في فلسطين، فعملت الصهيونية من منطلقاتها الفكرية التي التقت مع كثير من الحركات الأخرى ومنها ما يعرف بالمسيحية الصهيونية، والتقيا في منطلق فكر ديني يعتبر قيام دولة إسرائيل تحقيقها لنبوءات الكتاب المقدس وعلامة على

قرب عودة المسيح إلى الأرض ثانية، وفلسطين على وجه الخصوص هي وطن اليهود القومي والاستيطان فيها حق رباني لا يجوز التخلي عنه(المراشحي، 2004: http://www.fureah.net)، فمن وجهة نظر الصهيونية رأت أن لتحقيق ذلك لا بد من تكثيف نفوذها ونشاطها في المواقع الحساسة للقيادة السياسية، وهذا أدى إلى تقوية ارتباطاتها بصناع القرار السياسي في الدول العظمى، وبالتالي فإن إستراتيجيتها اعتمدت على التأثير في القرار السياسي الأمريكي من خلال الولوج إلى مواطن صنع القرار كالكونجرس والسلطة التنفيذية(حامد، 2008: 16).

وتصاعدت أحداث التمييز وتكاثفت ضد اليهود في أوروبا في الفترة التي أعقبت الانتداب على فلسطين حتى إعلان قيام دولة إسرائيل، مما أدى إلى نشاط الحركة الصهيونية داخل الولايات المتحدة، مستغلة السخط الذي سيطر على الأمريكيين اتجاه ممارسات الفاشية والنازية لكسب تعاطفهم مع مطالبهم في إقامة كيان يهودي في فلسطين(السروجي، 2005: 389).

سخرت لذلك كافة إمكانياتها المادية واللوجستية التي تملكها وسائل الإعلام المختلفة التي مكنتها من بث مفاهيمها وأفكارها وأطروحاتها تجاه أقامة دولة لليهود في فلسطين.

لعب اللوبي الصهيوني دورا في إدخال القضية الفلسطينية إلى السياسة الأمريكية من خلال دعمه لكثير من أعضاء الكونغرس، وأعضاء الحزبيين الديمقراطي والجمهوري، ومن خلال لعبه دورا في إثارة الشارع الأمريكي للتعاطف مع أهداف الصهيونية ونشر ثقافة عامة في المجتمع السياسي الأمريكي حول مكانة إسرائيل الدينية، وأن مصلحة الولايات المتحدة مرتبطة بمصالح إسرائيل(Mearsheimer، 2006: 58).

بادرت الإدارة الأمريكية بالاعتراف بدولة إسرائيل وقت إعلانها، وأظهرت التزامها التي قدمتها الولايات المتحدة سواء كان دعم سياسي داخل أروقة الأمم المتحدة للقبول بها عضو، ومن خلال ممارسة ضغوط لوقف إصدار قرارات تدين ممارستها تجاه السكان العرب في فلسطين(حامد، 2008: 21).

أو كان دعماً إقتصادياً من خلال توفير أشكال مختلفة من الدعم المالي والفني والعلمي عبر تقديم قروض أو تسهيلات ائتمانية أو منح ودعم على شكل أخر "عسكري" فاستمرار وجود إسرائيل يحتاج إلى قوة كبرى تقف خلفها وهذا ما أظهرته الإدارة الأمريكية من تعاون عسكري ساهم في تثبيت إسرائيل كقوة قادرة على حماية نفسها(السروجي، 2005: 414).

وبفضل المنظمات الصهيونية المتعددة العاملة في الولايات المتحدة الأمريكية برز دور اللوبي الصهيوني في توجيه السياسة الأمريكية لدعم دولة إسرائيل "من خلال ترشيح أنصارها ليس على مستوى الحكومة الفدرالية فقط، وإنما أيضاً في إدارة ومجالس الولايات والمدن الكبرى، والضغط على الحكومة لتعيين هؤلاء في المراكز القيادية في الإدارة"(المراشحي، مصدر سابق).

فمن الواضح أن بوصلة السياسة الأمريكية أخذت تتجه نحو الاهتمام بفلسطين ومصالح الحركة فيها، وبدأت الإدارة الأمريكية تتحمل المسئولية شيئاً فشيئاً تجاه الحركة الصهيونية ولاسيما بعد تأييدها وعد بلفور الذي شكل نجاحا يحسب للحركة الصهيونية بتحمل الإدارة الأمريكية مسئولية لعب دور يساهم في تبني طموحات اليهود في فلسطين (Khalisi, Rashid ، 2005: 199).

فقد نجحت الحركة الصهيونية في كسب دعم الإدارة الأمريكية في كثير من المواقف التي تطلبت رفض المطالب العربية التي تحد من طموحاتها في فلسطين أو في ممارسة ضغوط على بريطانيا من أجل السماح بهجرة أعداد من اليهود إلى فلسطين(أبو الغد، 1996: 328).

3-5-1 محددات السياسة الأمريكية اتجاه حركة حماس:

إن أهم ما يواجه الولايات المتحدة الأمريكية من تحديات في السياسة الخارجية في العقد الماضي هو صعوبة التعامل مع ما يسمى الجماعات الأصولية وهو ما يطلق عليه المحللين (بديل الذعر الأحمر)، وهو(الخطر الأخضر).

كما أن السياسة العدائية التي انتهجتها الإدارة الأمريكية ضد حركة حماس لم تكن خافية واتخذت طريقة الحشد في تعبئة المحور المعادي لحركة حماس، حيث اتخذت إجراءات وأساليب مختلفة في حصار حركة حماس، وضرب بنيتها التحتية باعتبارها ضرورة تفرضها معطيات عديدة تختلف أهميتها بالنسبة للسياسة الأمريكية، فمسألة الأمن الإسرائيلي تحتل أولوية لدى صانع هذه السياسة، يجب مواجهة أي أخطار موجودة أو محتلمة من شأنها أن تحدث تهديداً لأمن إسرائيل واقتصادها وسياستها(عبد الحي، 2009: 85).

كما أن إستراتيجية كل من الولايات المتحدة وإسرائيل تعتمد على الافتراضات التالية بخصوص التعامل مع حركة حماس بعد وصولها للسلطة: (Paul sham, osama abo raahed، 2009)

1- تعارض حركة حماس بشكل نهائي الاعتراف بإسرائيل أو القبول بها مما يعني صعوبة التعامل معها.

2- سيؤثر الضغط الاقتصادي والسياسي على نظام حركة حماس، إما من خلال تنفير قاعدتها الشعبية أو التركيز على تلطيف حدة سلوكها بدرجة كبيرة.

3- لا جدوى من الدخول في محادثات مباشرة مع حركة حماس، ويرجح أنها لن تثمر عن شئ لأنه لا يوجد شئ يمكن التباحث بشأنه.

ومن الملاحظ بأن الموقف الأمريكي تجاه حركة حماس كان سابقاً لخوض حركة حماس الانتخابات التشريعية في يناير 2006، واتخذت الإدارة الأمريكية مجموعة استندت عليها في تحديد موقفها من الحركة وهي:

1. اعتبار الإدارة الأمريكية حركة حماس حركة "إرهابية" إذ أدرجتها وزارة الخارجية الأمريكية على لائحة "المنظمات الإرهابية" منذ عام 1995، وقامت وزارة الخارجية بتصنيفها كمنظمة إرهابية أجنبية منذ عام 1997م.
2. أما المحدد الثاني فهو مرتبط برؤية الإدارة الأمريكية لواقع الداخل الفلسطيني وما يرتبط فيه على وجه الخصوص بتحقيق تسوية سياسية للصراع الفلسطيني الإسرائيلي حيث إن حركة فتح التي تسيطر واقعيا على منظمة التحرير الفلسطينية هي من بدأت مسار التسوية والاعتراف بإسرائيل منذ مطلع التسعينات من القرن الماضي بينما حماس ترفض مثل هذه التسوية وينادي ميثاقها بتدمير دولة إسرائيل.
3. أمن إسرائيل، فقد نصت خارطة الطريق الدولية مايو 2002، في مرحلتها الأولى على تعهد الفلسطينيين الفوري بوقف غير مشروط للعنف، ويستأنف الفلسطينيون والإسرائيليون التعاون الأمني لإنهاء العنف والإرهاب والتحريض من خلال الأجهزة الأمنية الفلسطينية.
4. أما المحدد الرابع فهو بعد يوليو 2006، وهو محدد إقليمي أي ارتباط حركة حماس وفق المنظور الأمريكي بشبكة علاقات إقليمية مضادة للمصالح والسياسات الأمريكية في المنطقة(غالي، 2009: 180).

تكلل التحرك السياسي للإدارة الأمريكية لمواجهة حركة حماس واحتوائها في حدود بعدها العربي من خلال اللقاءات على المستوى القمة، فعقد مؤتمر القمة العربية الأمريكية في شرم الشيخ في يونيو 2001، والذي أسفر عن النجاح الدبلوماسي الأبرز لبوش الابن في حملته ضد حركة حماس، هو انتصار رغبة الإدارة الأمريكية التي تحركت بشكل مكثف لدعم موقف شارون وجاء في خطاب الرئيس بوش في ختام أعمال القمة العربية الأمريكية أنه لقي استجابة والتزاماً من قادة العالم العربي المشاركين في هذه القمة وهم عبد الله بن عبد العزيز "ولي العهد السعودي" سابقا، والملك عبد الله الثاني عاهل الأردن، والرئيس حسني مبارك سابقا ،إضافة إلى رئيس الوزراء في حينه محمود عباس في مكافحة الإرهاب والالتزام بدعم أنشطة السلطة الفلسطينية وأشار إلى أن الإرهاب يهدد الولايات المتحدة والدول العربية وإسرائيل كما يهدد إقامة الدولة الفلسطينية وهناك ضرورة لمواجهته وإلحاق الهزيمة به(عبد الحي، 2009: 91).

لقد علقت إدارة بوش مشاريع التنمية التي تمولها الولايات المتحدة في الأراضي الفلسطينية ومنعت أي من الأشخاص في الولايات المتحدة الأمريكية من الانخراط في أي معاملات غير مصرح بها مع السلطة الفلسطينية بسبب سيطرة حركة حماس عليها (CRS Report for congress ،.Labano 2006).

بعد فوز أوباما في الانتخابات الأمريكية حدد أولوية دولية واضحة وهي إصلاح سياسة أمريكا في الشرق الأوسط المتعثرة بعد حربها في العراق وأفغانستان وأصبح المسلمون في الشرق الأوسط – ساخطين– على السياسة الأمريكية مع تعثر عملية السلام ما بين الإسرائيليين والفلسطينيين.
وركزت إدارة الرئيس الأمريكي على بناء قوة أمريكا الناعمة في المنطقة والانخراط فورا بطريقة أكثر إنصافا في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني ولتكون أكثر واقعية وتتخذ إستراتيجية واقعية للحد من طموحات إيران النووية.

أعرب الرئيس الأمريكي أوباما عن أمله في إحداث نجاح ما بين إسرائيل والفلسطينيين مع اعتبار أنها حجر الزاوية لنزع فتيل التوتر في الشرق الأوسط وتحسين مكانة أمريكا الاقليمي.

على الرغم من اعتراف أمريكا بأهمية الصراع الإسرائيلي والفلسطيني، فإن إدارة أوباما لم تنجح في تحقيق أي نتائج نتيجة تعنت إسرائيل بمساعدة اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة حيث وصلت الجهود إلى طريق مسدود نتيجة رفض إسرائيل تجميد الاستيطان كشرط لاستئناف المفاوضات، وفي الوقت نفسه أثبت أوباما أن إدارته غير راغبة في معالجة القطيعة ما بين حركة حماس والسلطة الفلسطينية وإجهاض كل المحاولات للتوفيق بين الفصيلين.

أما على المستوى الدولي والإقليمي فقد مارست الولايات المتحدة الأمريكية ضغوطا على الاتحاد الأوربي بشأن حركة حماس، أسفرت عن قرار الاتحاد الأوروبي، بإدراج الجناح العسكري لحركة حماس على قائمة المنظمات الإرهابية، وعلى المستوى الإقليمي بذلت الإدارة الأمريكية جهودا لمحاولة وقف الدعم الإيراني لحزب الله وحركة حماس، وانعكست هذه السياسة تجاه إيران في شكل ضغوط دولية في مسألة برنامجها النووي وتعبئة حلف دولي وإقليمي يرفض استمرارها في مشروعها النووي(عبد الحي، 2009: 94).

كما اتخذت الولايات المتحدة إجراءات لمحاصرة حركة حماس حيث وضعت مؤسسات العمل الخيري العربية والإسلامية في دائرة الاتهام وعملت على تجميد أرصدة العديد منها في البنوك التجارية الأمريكية ووضعت أنشطة وتحويلات هذه المؤسسات المالية تحت الرقابة متذرعة أن هذه المساعدات تصب في خانة الحركات الإرهابية، وتشكل خطراً على أمن إسرائيل.

ومارست الإدارة الأمريكية ضغوط على المستوى الفلسطيني من خلال دفع السلطة الفلسطينية في 26 فبراير/ شباط 2002 إلى إغلاق مؤسسات خيرية قالت السلطة أنها تابعة إلى حركة حماس وتحديدا في 26 فبراير/ شباط 2002 وفي 24أغسطس/ آب 2003 حيث جمدت السلطة أرصدة 12 جمعية خيرية إسلامية.

إن السياسة الأمريكية تجاه حركة حماس قبل وصولها إلى السلطة بعد فوزها في انتخابات المجلس التشريعي كانت تتجه إلى محاصرة حركة حماس والعمل على تدمير البنية التحتية لها والدفع

بها إلى دخول النظام السياسي الفلسطيني، والاعتراف بإسرائيل ونبذ الإرهاب(عبد الحي، 2009: 95).

وعقب انتهاء الانتخابات التشريعية الفلسطينية في 26 يناير/ كانون الثاني 2006 وإعلان فوز حماس بأغلبية المقاعد في المجلس التشريعي، وجدت حماس نفسها تواجه تحديات أبرزها فرض حصار سياسي شامل اتخذته الإدارة الأمريكية لإفشال الخط السياسي الذي تنتهجه حركة حماس، وكان هذا الحصار الذي أعلنته الإدارة الأمريكية أهم العقبات التي واجهت الحركة لأنه لقي استجابة وتفاعلاً كبيرين على المستوى الخارجي والإقليمي والدولي وبعض الدول العربية(عبد الحي، 2009: 128).

وقد أعلنت وزيرة الخارجية الأمريكية أن موقف بلادها من حركة حماس لم يتغير قائلة "لا يمكنك أن تضع قدما في السياسة والأخرى في الإرهاب" وانتقد البيت الأبيض نتائج الانتخابات الفلسطينية بمجملها مؤكدا قطع المساعدات تماماً ومنع التحدث مع نواب حماس ومقاطعة الحكومة، إذ تشكلت فقط من حركة حماس، وما يؤكد توجه الإدارة الأمريكية حصار حركة حماس بموافقة مجلس النواب الأمريكي يوم 22 من مايو 2006 على ما عرف باسم "قانون محاسبة الإرهاب الفلسطيني 2006" بأغلبية 361 صوتا، ورفض 37 فقط(غالي، 2009: 182)، وهو قانون يهدف لفرض حظر التعامل مع السلطة الفلسطينية مع استثناء محدود يتعلق بالتعامل مع مكتب الرئيس محمود عباس في ما يخص المفاوضات السلمية، كما يفرض القانون منع سفر أعضاء حركة حماس أو من لهم صلة بالتنظيمات الإرهابية الأخرى إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

كما أعلنت الإدارة الأمريكية رفضها التحاور مع حكومة لها جناح عسكري ذو ارتباطات إقليمية تسعى لتدمير إسرائيل، وعدم إمكانية القبول ببقاء حركة حماس في الحكم طالما تتمسك بمواقفها وتحتفظ بجناحها العسكري(Beorge، 2006: 26).

ولقد اتبعت الإدارة الأمريكية سياسة عدم انتظار أفعال حركة حماس وأرادت من الحركة تحولاً دون أدنى مقابل، بالأحرى استخدمت الإدارة "نظرية الاحتواء غير المشروط" عبر استخدام أساليب الضغط على الحركة. لذا كانت التوجهات الأمريكية نحو العمل على عدم إعطاء حماس الفرصة لفرض برنامجها السياسي على السلطة الفلسطينية، وإشغالها بمشاكل الحكم وتوفير الاحتياجات المالية للسلطة بما يعيق قدرتها على تطبيق برنامجها السياسي وتقيده، وهذه الإستراتيجية بلورتها الإدارة الأمريكية بخطة سميت بـ "خطة أبرامز" نسبة إلى "أليون أبرامز" نائب مستشار الأمن القومي الأمريكي، والتي أعدت في شباط عام 2006، بعد فوز حركة حماس في الانتخابات. وخطة إبرامز استندت على التحرك في أربعة اتجاهات رئيسة:(Conflicts forum Elliol: 2007)

– الأول **اقتصادي**: الضغط على حكومة حماس من خلال تجميد برامج المساعدات المالية الموجه إلى السلطة وبهذا الخصوص أصدر الكونجرس الأمريكي قراراً يحرم أي تعاملات مالية مع الحكومة

الفلسطينية ويحظر أي تحويل أمريكي مباشر لحكومة حماس، ويفرض عقوبات على أي أمريكي يتعامل معها، وتشديد القيود على برامج المساعدات الدولية وربطها سواء التي يقدمها البنك الدولي أو المباشرة المقدمة من الدول ذاتها، بقبول حركة حماس اشتراطات اللجنة الرباعية(حامد، 2008: 171).

- **الثاني:** سياسي وهو العمل على افقاد حركة حماس الدعم المعنوي الذي يمكن أن تحظى به الحركة وعدم إتاحة الفرصة لها للانفتاح على العمق الدولي والإسلامي، والضغط على المجتمع الدولي لعدم لقاء قادة حركة حماس، وعزلهم سياسيا ليجدوا صعوبة في إدارة الحكم.

وقد عملت الإدارة الأمريكية من خلال اللجنة الرباعية لوقف المساعدات أو اتصالات دبلوماسية مع الحكومة، وجعلها مرهونة بموافقة الحركة على الاشتراطات التي وضعتها اللجنة الرباعية(الخليج الإماراتية، 2006/3/4).

- **الثالث:** ضمان سيطرة الرئاسة الفلسطينية على الأجهزة الأمنية فقد عملت الإدارة الأمريكية على عدم تمكين حركة حماس من السيطرة على الأجهزة الأمنية.

- **الرابع:** العمل من خلال مؤسسات المجتمع المدني وإعطاؤها دوراً لسد الفراغ الذي يتركه عدم قدرة حماس على إدارة السلطة ،وعدم إعطاء المجال للمؤسسات التي تدعمها حماس للاستمرار في دورها مستغلة تذمر الناس تجاه حركة حماس على نحو يمكنها من الدفع باتجاه تقوية دور المؤسسات التي تدعم رؤى الديمقراطية "المعتدلة" في توجهاتها.

لقد جاءت المواقف الأمريكية متناسقة مع خطة "أبرامز" حيث عبر الرئيس الأمريكي جورج بوش إلى أن الولايات المتحدة "لن تتعامل مع حركة حماس ما لم تتخل عن برنامجها السياسي" وقال في خطاب له في 4 مايو/ آيار 2006 أمام اللجنة الأمريكية اليهودية "لن ندعم مسئولين منتخبين ليسوا ملتزمين بالسلام، ولن تقبل التعامل مع حركة حماس لكونها في معسكر الإرهاب ولن نعمل معها إلا إذا اعترفت بإسرائيل"(The chpistion century magazine، 2006).

وفي ظل الدعوة الأمريكية لمقاطعة حركة حماس، فإن هناك قوى أمريكية وشخصيات سياسية أخذت موقفاً مغايراً للموقف الرسمي الأمريكي، إذ أجرت هذه القوى اتصالات مع حركة حماس وتبنت دعوة احترام خيار الشعب الفلسطيني فقد التقى زعيم حقوق الإنسان الأمريكي القس جيسي جاكسون في دمشق مع رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل في 28 أغسطس/ آب 2006(The christion century, 2006:19).

إن السلوك العدائي للولايات المتحدة الأمريكية جاء على اعتبار أن حركة حماس هي حركة جهادية عالمية "همها تنفيذ أجندة إرهابية خالصة وقد بلغ حد التهويل حول قدرات حماس إلى القول بأن فوز حركة حماس قد صدم الغرب كله بعد أن صدمت إدارة بوش، إذ إنها أمام دعوات منع حركة حماس من المشاركة في الانتخابات"(غالي، 2009: 183).

ولقد بذلت حركة حماس جهداً كبيراً لتجنب المواجهة مع الولايات المتحدة، وواصلت حركة حماس تأكيدها من خلال بياناتها ونشراتها على هذا المعني، يبدو أن حركة حماس اتخذت سياسة الواقعية بعيدا عن الأيدلوجية من الناحية العملية في التعامل مع أمريكا، وأصبحت الأيدلوجيا في ممارستها ثانوية، واتخذت قراراً بعدم الانخراط في أي عمل من أعمال العنف ضد الولايات المتحدة الأمريكية، على الرغم من الموقف الأمريكي الرسمي الذي وضعها على لائحة الإرهاب، وحد من مصادر التمويل، إلا أن حركة حماس أصرت على خطابها بان إسرائيل هي العدو.

لقد كان سلوك حركة حماس حذر تجاه الولايات المتحدة، حيث اكتفت بالتنديد في الضربات التي تعرضت لها أفغانستان، والسودان كبقية الدول العربية لاسيما بعد ضرب مصنع المواد الصيدلانية والبيطرية.

ولم تخف حركة حماس رغبتها في إجراء فتح قنوات اتصال مع الولايات المتحدة الأمريكية لإدراكها أهمية وثقل الولايات المتحدة في العمل على حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي فقد كشفت وثائق ويكليكس عن رسالة من عزيز دويك رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني ممثل "كتلة التغيير والإصلاح" قد بعث بها في الأول من آذار لعام 2006 إلى القنصل الأمريكي العام السابق "جاك والاس" في القدس يعبر فيها عن قناعاته بالتعاون مع الإدارة الأمريكية حيث قال: "واغتنم هذه الفرصة لأعبر عن قناعاتي وإيماني الصادق بأن التعاون القائم والعلاقات الوثيقة التي أقامها القنصل السابق، سوف يتم توطيدها وسوف تكتسب أبعاداً جديدة خلال فترة ولايتي بما يعود بالنفع على مجتمعنا وبلدينا في السنوات القادمة"، وقد أكد دويك في رسالة على التضامن القائم مع الولايات المتحدة قائلاً "لأجدد التأكيد على أن التضامن القائم بين الولايات المتحدة الأمريكية وفلسطين في منطقتنا سوف تستمر في التطور في السنوات المقبلة"(شبكة فلسطين للحوار: /http://www.paldf.net).

وقد أظهرت حركة حماس بعد فوزها في السلام رغبة في إقامة علاقات مع أمريكا، وكشف موسى أبو مرزوق عن وجود اتصالات سرية ما بين حركة حماس والولايات المتحدة الأمريكية حول العديد من القضايا(صحيفة الجمهورية، 2006)، وأعلن محمود الزهار بأنه "لا يعتبر الولايات المتحدة الأمريكية عدواً، وأن جورج بوش يتمسك بحقنا في السلام في المنطقة"(صحيفة الخليج الإماراتية، 2006)، هذه المواقف تم دعمها أيضا وأكد عليها أحمد يوسف مستشار رئيس الوزراء هنية مؤكدا على هذا التوجه وأن حماس لا تقبل أن يتم أي حراك سياسي باتجاه التسوية للصراع دون موافقتها ورضاها(يوسف، 2007: 64)، وأن حركة حماس دعت المجتمع الدولي إلى التعاون والعمل على تحقيق أهداف الشعب الفلسطيني في تحقيق دولته المستقلة.

وعن الصعوبات التي وقفت أمام تطور علاقة حقيقية بين حركة حماس والولايات المتحدة، يرى أ.غازي حمد أن موقف الولايات المتحدة هو موقف عدائي من حيث المبدأ، وهذا ليس معنا فقط ولكن مع كافة الحركات الإسلامية، حيث تعتبر حركات إرهابية وفرضت عليها سياسة العزل السياسي

ودعمت الولايات المتحدة إسرائيل، وموقفها داعم لإسرائيل، وتغليب مصلحة إسرائيل ويقطع الطريق أمام أي نقاشات أو لقاءات مع الأمريكان عدا عن سياسة العزل السياسي والاقتصادي التي وضعتها الأمريكان وفق قوانينهم ووضع حركة حماس على قائمة الإرهاب،(مقابلة شخصية، 2013) من ناحيته يوضح القيادي في حركة حماس احمد يوسف طبيعة العلاقة بين حركة حماس والولايات المتحدة الأمريكية، فيوضح أن أمريكا كانت أول من بادر بوضع حركة حماس على قائمة الإرهاب في عام 1996، وبالتالي فإن هذا القرار قد قطع الطريق أمام حدوث أي تواصل مع الحكومة التي شكلتها حركة حماس في عام 2006.

وقد كان وجود مثل هذا القرار يشكل عقبة كأداء أمام قيام أي اتصالات رسمية مع الحركة أو الحكومة، ولكن –رغم ذلك– كانت هناك اتصالات غير رسمية وبعلم البيت الأبيض ووزارة الخارجية في واشنطن، تقوم بها جهات تتخذ من الأكاديميات والبحث العلمي غطاءً لإجراء مثل تلك اللقاءات، كما كانت هناك – أيضاً – الكثير من مؤسسات المجتمع المدني وبعض الشخصيات الاعتبارية أو الرسميين السابقين تأتي تحت عباءات مختلفة للتواصل مع قيادات الحركة والحكومة لإجراء حوارات للتعرف إلى مواقف الحركة السياسية ورؤيتها تجاه العديد من القضايا السياسية والأمنية. وللحقيقة فإن هناك الكثير من تلك اللقاءات التي كنت شاهداً عليها مع جهات غربية كانت على علاقة بالإدارة الأمريكية وبالبيت الأبيض ووزارة الخارجية، ولكنها كانت تقول لنا بأن القرار الخاص بحركة حماس ووجودها على قوائم الإرهاب يحول دون أن تأخذ العلاقة شكلاً متطوراً، وأن المشكلة هي في الكونجرس الأمريكي الذي يراعي حسابات المصلحة الإسرائيلية، ويمنع من إعادة النظر في القرار، وبالتالي تعذر رفع الحركة من قوائم الإرهاب(مقابلة شخصية ،2013).

3-6 المبحث الخامس علاقة حركة حماس مع روسيا.

3-6-1 تاريخ العلاقة الروسية الفلسطينية

أعلن الاتحاد السوفييتي منذ إعلان "جوزييف ستالين" تأييده لقرار التقسيم لفلسطين عام 1947، ودعم قيام دولة إسرائيل عام 1948 وكان من بين الأوائل الذين اعترفوا بها، كما أن الاتحاد السوفيتي دعم إسرائيل في حرب سنة 1948، وسمح لتشيكوسلوفاكيا بأن تمدها بالسلاح في فترة الهدنة(الشوبكي، 2008: 51). وتعود أسباب علاقة الصداقة ما بين روسيا "الاتحاد السوفيتي سابقا" وإسرائيل بعوامل عديدة منها ما هو الأيدلوجي ومنها ما هو مرتبط بأهداف سياسية أخرى لها علاقة بالصراع ما بين الشرق والغرب(أبي عيسي، 2011: 7).

وكان لليهود دور رئيس في تأسيس الاتحاد السوفيتي من حيث الدعم المالي الذي كان أحد أسباب نجاح الثورة الشيوعية سنة 1917 (العمق نت، 2011، http://www.al3ump.net)، ومن

خلال إعداد اليهود في المراكز القيادية والروسية للحزب والتي بلغت 80% عند تأسيسه، كان يأمل تعاطف اليهود الذين هاجروا من دولة المنظومة الاشتراكية إلى فلسطين قبل قيام دولة إسرائيل، كما كان يأمل أن ينال ود النخبة السياسية الحاكمة، والمحسوبة على اليسار الصهيوني الاشتراكي في إسرائيل، وذلك من أجل تعزيز نفوذه كقوة فاعلة في الشرق العربي ومن أجل إضعاف وضع المملكة البريطانية في المنطقة(أبي عيسي، 2011: 7).

ونتيجة الموقف السوفيتي بتأييد وتشجيع قيام دولة إسرائيل تأزمت العلاقة بينه وبين العالم العربي، وأخذت نحو التوتر والعدائية ولم يتغير هذا الموقف تجاه العرب إلا بعد موت ستالين ومجئ خروتشوف إلى الحكم سنة 1954م(http://www.yabeyrouth,nit/)، وبدأ السوفييت بمراجعة مواقفهم إزاء القضية الفلسطينية.

وجاء في 17 أبريل/ نيسان1956 تقرير وزارة الخارجية السوفيتية وللمرة الأولى، "يشدد الكرملين على الحاجة الماسة للعثور على تسوية للقضية الفلسطينية، من خلال احترام المصالح والحقوق الوطنية المحقة للأطراف المعنية"(ايكلبرس، 1985: 27).

وخلال زيارة رئيس وزراء الاتحاد السوفيتي إلى مصر سنة 1964 أعلن اعتراف الاتحاد السوفيتي بالحقوق الثابتة والمشروعة للشعب الفلسطيني، ولكن كقضية لاجئين(الشوبكي، 2008: 52)، وهذا لم يحمل الموقف السوفيتي في تلك الفترة أي التزامات تجاه القضية الفلسطينية وعلى ضوء صد الاتحاد السوفيتي مبادرة منظمة التحرير برئاسة أحمد الشقيري التقرب منهم، توجه إلى الصين الشعبية، والتي استجابت بشكل ايجابي وعملي لمنظمة التحرير(حيدري، 1991: 41)، وفي أيار/ مايو 1966 اجتمع أحمد الشقيري مع رئيس الوزراء السوفيتي الكسي كوسيجن في القاهرة وتناقشا في القضية الفلسطينية ومشكلة اللاجئين.

وبعد نكسة عام 1967 أدرك الاتحاد السوفيتي خطورة إسرائيل كقوة إقليمية في الشرق الأوسط، وعلى أثر معركة الكرامة التي حققت فيها قوى المقاومة مع الجيش الأردني انتصاراً ضد إسرائيل في آذار 1968، دفعت الرئيس المصري جمال عبد الناصر إلى التقرب من منظمة التحرير مما شجع السوفييت على تغيير موقفهم(ايكلبرس، 1985: 30). كما اصطحب الرئيس المصري الراحل "جمال عبد الناصر" ياسر عرفات الناطق الرسمي باسم فتح في تموز/ يوليو 1968 في زيارته إلى موسكو وبعد ذلك أصبح الإعلام السوفيتي يردد عبارات إيجابية تجاه القضية الفلسطينية وأشارت إليهم باعتبارهم أنصارنا الفلسطينيين وسمح السوفيتيون لدول أوروبا الشرقية الموالية للمنظومة الاشتراكية بتزويد فتح بالسلاح رغم امتناعهم عن الاعتراف بقانونية المقاومة الفلسطينية" (عدوان، 2006: http://www.puilit.alwatanvoice.com).

وفي تشرين الأول/ أكتوبر 1969 كانت أول إشارة في التغيير الفعلي للموقف السوفيتي الرسمي تجاه القضية الفلسطينية "م.ت.ف" حين ألقى أحد أعضاء اللجنة التنفيذية للحزب الشيوعي

الكسندر شبيلن خطاباً في المؤتمر السابع لنقابة العمال في بودابست جاء فيه "نحن نعد نضال الوطنيين الفلسطينيين من أجل إزالة نتائج العدوان الإسرائيلي نضالاً تحررياً وطنياً عادلاً في وجه الإمبريالية، وسنقوم بدعمه"، في الأول من كانون الثاني/ يناير 1970 خصص التلفزيون السوفيتي برنامجاً كاملاً للمقاومة الفلسطينية ،وفي شباط 1970 قام الشهيد ياسر عرفات مع وفد فلسطيني بتلبية دعوة اللجنة السوفيتية للتضامن الأفرو– أسيوي، والذي نجم عنها زيادة الدعم السياسي والعسكري السوفيتي لمنظمة التحرير الفلسطينية. (ايكلبرس، 1985: 31).

وبعد حرب عام 1973 والانجاز الذي حققه العرب في حرب تشرين تحول تعامل الاتحاد السوفيتي مع القضية الفلسطينية من قضية لاجئين إلى قضية أرض وشعب، بعد أن انتقد الاتحاد السوفيتي مصر بسبب إجلائها للخبراء الروس، وانفتاحها على الغرب، أدى ذلك إلى تعزيز وتقوية علاقتهم مع م.ت.ف من أجل تشكيل جبهة عربية قوية في الشرق الأوسط لمواجهة الولايات المتحدة الأمريكية.

وبعد صدور قرار الأمم المتحدة 338 ضمن الاتحاد السوفيتي أن يكون له دور في حل القضية الفلسطينية وقد ترأس إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية مؤتمر جنيف للسلام في كانون الأول/ ديسمبر والذي ظهر فيه الموقف الروسي تجاه الوضع في الشرق الأوسط في: (الشوبكي، 2008: 52).

أ. ضرورة التزام إسرائيل بسحب قواتها من الأراضي المحتلة عام 1967.

ب. الحفاظ على حق الدولة في أن تحيا بسلام بما فيها إسرائيل.

ج. ضمان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

د. رغبة الاتحاد السوفيتي في أن يكون له دور في عملية التسوية.

في إطار دعم الاتحاد السوفيتي لمنظمة التحرير الفلسطينية وذلك بعد خروج مصر من الحلف السوفيتي وتوجهها نحو الولايات المتحدة وتوقيع اتفاقية كامب ديفيد عام 1948، كانت دعوة لونيد برجينيف لمؤتمر دولي عام 1981، محل أزمة الشرق الأوسط وفقاً للأسس التي وضعت في مؤتمر جنيف والجديد في هذا الموضوع هو إشراك منظمة التحرير في المؤتمر كجزء من الطرف العربي.

وبقيت السياسة السوفيتية تجاه المنطقة مستقرة حتى سنة 1985 والتي شهدت تولي ميخائيل جورباتشوف لقيادة الاتحاد السوفيتي، حيث تغيرت أولويات الاتحاد السوفيتي في عهد جورباتشوف تغيراً ملحوظاً، ولم تكن السياسة الخارجية تحتل المرتبة الأولى في سلم أولويات السوفييت وحل محلها الأولويات الداخلية من إعادة البناء والإصلاح، هذا الاهتمام الداخلي أثر على القضية الفلسطينية حيث لم تعد معنية بالانشغال بها، ولأنها غير معنية بتوتير علاقاتها مع الغرب وإسرائيل، فعملية البناء الداخلي محتاجة إلى تكنولوجية الغرب والتعاون في هذا المجال، والدول العربية لا تشكل بديلاً مناسباً للغرب(الشوبكي، 2008: 54).

كما تحول الاتحاد السوفيتي والكتلة الشرقية من حالة المنافسة والعداء لأمريكا، وحلفائها إلى حالة من التوافق والاسترضاء مما أسهم في اختلال التوازن السياسي الدولي، الذي كان يستفيد منه الجانب الفلسطيني والعربي إلى حد ما عندما كان هناك حالة من التنافر "(محسن، 2006: 80).

في عام 2006 أثارت السياسة الروسية تجاه المنطقة اهتمام المراقبين والمهتمين لمعرفة مدى قوة هذا التوجه الجديد ودوافعه وإمكانية استمراره، وكانت زيارة بوتين للأراضي الفلسطينية سنة 2005، والدعوة لعقد مؤتمر دولي للسلام في موسكو، إضافة لاستعداد موسكو لدعم السلطة الوطنية الفلسطينية وما انفردت به موسكو بين القوة الكبرى من دعوى حماس لزيارتها بعد فوزها في انتخابات المجلس التشريعي 2006(الشوبكي، 2008: 62).

3-6-2 موسكو وأسباب التقارب مع حركة حماس

فاجأ الرئيس الروسي فلاديمير بوتين العالم في نيسان 2005 بزيارة تاريخية للضفة الغربية والتي أجمع المراقبون على أنها محاولة روسية لاستعادة نفوذها ودورها في المنطقة ولعب دور مستقل عن الإدارة الأمريكية باعتبار القضية الفلسطينية الأكثر أهمية وتشكل مدخلاً مناسباً لذلك.

ولم يتردد الرئيس الروسي في حالة الركود السياسي في المنطقة من إعلان استعداد بلاده لدعم السلطة الوطنية الفلسطينية بتجهيزات عسكرية قد تساعدها في بسط نفوذها على أراضيها وكذلك دعوة الأطراف المعنية لعقد مؤتمر دولي للسلام في موسكو.

وكانت هذه الزيارة جزءاً من البطاقات السياسية التي يحملها بوتين من أجل مناكفة الولايات المتحدة، في إطار سعي موسكو لتحقيق أكبر المنافع سواء ضمن عضويتها في مجموعة الثماني الكبرى (G8) أو في إطار علاقتها مع الاتحاد الأوروبي ودول أوروبا الشرقية التي تعد منطقة نفوذ مهمة لروسيا، وما يدعم هذا التوجه لتفسير هذه الزيارة هو عدم خروجها بنتائج عملية تختلف عن التوجه الأمريكي فقد أكد بوتين على ضرورة تنفيذ خريطة الطريق، والتأكيد على دور روسيا ضمن اللجنة الرباعية وضرورة تحقيق الأمن لإسرائيل، وفي هذا دلالات على أن روسيا لم ترد من هذه الزيارة إلا التلويح للولايات المتحدة بعدم تجاهلها في كل ما يدور من أحداث على الساحة الدولية (الشوبكي، 2008: 64).

لم تحقق هذه الزيارة طموحات موسكو، لكنها ترقبت لأي فرصة يمكن اغتنامها للدخول إلى قلب الأحداث في منطقة الشرق الأوسط، إلى أن جاءت الانتخابات التشريعية الفلسطينية 2006 وفوز حركة حماس بالأغلبية في المجلس التشريعي، فوجه فلاديمير بوتين دعوة لقيادة حركة حماس بزيارة موسكو في بداية آذار/ مارس 2006.

وهذه الدعوة عرضت موسكو للاتهامات بأنها تتعامل مع حركة إرهابية، الأمر الذي دفع موسكو لمواجهة هذه الاتهامات من خلال التأكيد على شرعية حكم حركة حماس كممثل منتخب عن

الشعب الفلسطيني، ومن الواضح أن روسيا بالرغم من دعوتها لحركة حماس لزيارة موسكو، لم تكن راغبة في شيء أكثر من التلويح لأمريكا بأنها ما زالت قادرة على المناورة، فقد سارعت بعد الدعوة التي أثارت الجدل إلى التأكيد على أنها جزء من الرباعية ستتعامل مع حركة حماس وستنقل وجه نظر اللجنة الرباعية إلى قادة الحركة وأنها ستدعو حركة حماس إلى نبذ العنف والاعتراف بإسرائيل (الشوبكي، 2008: 69).

يرى بعض المحللين بقراءة الخطوة الروسية المتمثلة في دعوة بوتين لوفد من حركة حماس لزيارة موسكو كونها ضمن التوجه البرجماني للقيادة الروسية، وأن البعد الأخر للدعوة هو مدى إمكانية توظيف هذه العلاقة في الصراع الروسي- الشيشاني وما يمكن أن تقدمه حركة حماس في هذا السياق، فروسيا تريد رفع مستوى العلاقة مع المسلمين إجمالاً، مما لذلك من تأثير على المسلمين في المناطق الروسية الجنوبية(قاسم، http://www.aljazeera.net).

كما أن روسيا لديها رغبة منذ فترة للقيام بدور في منطقة الشرق الأوسط، لكن غالبية تصوراتها كانت مكبلة بتصرفات قوى ممانعة لأي نشاط يقترب أو ينخرط في قضايا إقليمية ساخنة، ورأت أن تفاعلها من خلال حركة حماس أو غيرها تمثل نقلة نوعية في الاهتمام بشئون المنطقة وضبط أجزاء من تفاصيلها بصورة قد يكون بها شيء من العقلانية،خاصة أن تأييداً أوروبياً وخاصة فرنسا ظهر لدعوة روسيا حركة حماس لزيارتها وهو ما يسمح باحتمال زيادة مساحة الخروج عن النص الأمريكي الذي وضع مفاتيح الصراع- العربي الإسرائيلي في يده(أبي عيسي، 2011: 25).

أعلن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين من مدريد الخميس 9 فبراير/ شباط 2006 أنه سيدعو قريباً حماس ومسئولين فيها إلى موسكو لإجراء مباحثات حول مستقبل العملية السلمية بين إسرائيل والفلسطينيين، كانت هذه الدعوة بمثابة تحدي للمجتمع الدولي بشكل عام والغربي وأمريكا بشكل خاص كتحدي لكسر حاجز العزلة والحصار الغربي الأمريكي على حركة حماس، وهو ما أكدته وزيرة الخارجية الإسرائيلي تسيفي يلفني التي وصفت الدعوة الروسية لوفد حركة حماس بأنها ستحدث شرخاً في جهود عزل الحركة دولياً (مجلة الأمان، 2006: http://www.alaman.com)، ووصف أوساط إسرائيلية دعوة بوتين بأنها طعنة في الظهر وقال مارك ريجيف المتحدث باسم وزارة الخارجية الإسرائيلي إنه "يتعين ألا تجري محادثات مع حماس حتى تعترف بحق إسرائيل في الوجود وتنبذ الإرهاب وتقبل بعملية السلام في الشرق الأوسط"(جريدة السبيل، 2006).

ورداً على الاتهامات الموجه إلى روسيا بخصوص دعوة مسئولي حركة حماس قال سيرجي لافروف وزير الخارجية " إن روسيا لا تعد حركة حماس منظمة إرهابية. وأنها تعد جزءاً من واقع التسوية بكل سلبياته وإيجابياته" لكنه شدد على أنه من يريد أن يعمل في البرلمان والسلطة لا يجوز أن يكون مسلحا"(أبي عيسي، 2011: 30).

وأعلن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين "أن على الأسرة الدولية أن تواصل تقديم المساعدات الفلسطينية رغم فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية"، وقال بوتين في كلمته أمام الكرملين إن رفض تقديم المساعدات للشعب الفلسطيني سيكون خطأ في مطلق الأحوال" ووصف فوز حركة حماس بأنه "ضربة قوية للجهود الأمريكية في الشرق الأوسط" وأضاف بوتين "إن موقفنا حيال حركة حماس يختلف عن موقف الولايات المتحدة وأوروبا الغربية، إن دبلوماسيتنا لم تعتبر يوما حركة حركة حماس بمثابة منظمة إرهابية وهذا لا يعني أننا نقبل بحماس ونوافق على كل ما تفعله".

أعلن ألكسند كالوجين مبعوث وزير الخارجية الخاص إلى الشرق الأوسط في حديث لوكالة إيتار تاس الروسية للأنباء تعليقا على تصريحات بوتين "إن روسيا تأمل في جذب حركة حماس إلى المتطلبات الدولية واجتذابها للحوار مع إسرائيل"، مضيفاً سنطلب أن تعترف حركة حماس بحق إسرائيل في الوجود فمن دون ذلك سيكون من الصعب الترتيب لأي حوار (جريدة الرأي، 2006)، وعلى هامش زيارته إلى إيطاليا قال وزير الدفاع الروسي إيفانوف بأن المجتمع الدولي سيتعامل بمرور الزمن مع حركة حماس وأوضح آجلاً أو عاجلاً سيقوم المجتمع الدولي بما في ذلك أعضاء اللجنة الرباعية الخاصة بالشرق الأوسط بإقامة علاقات مع حركة حماس(أبي عيسي، 2011: 31).

3-6-3 موقف حركة حماس من التطور في الموقف الروسي:

أشادت حماس بالموقف الروسي، وأكد المتحدث باسم حركة حماس أن تصريحات بوتين والاعتراف بحكومة حماس وعدم تصنيفها على أنها منظمة إرهابية هو "موقف يثمن للرئيس الروسي"(جريدة السفير، 2006).

بدوره أكد رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل أن المسئولين في الحركة يستجيبون لدعوة بوتين لزيارة موسكو مشيدا بالسياسة الروسية في الشرق الأوسط ووصف مشعل موقف بوتين بأنه شجاع وسيؤدي إلى قدر من التوازن في الموقف الدولي، معتبراً أن "عرش النفوذ الأمريكي بدأ يهتز"(موقع عرب48 2006: http://www.araabs48.com).

تشكل وفد حركة حماس من رئيس المكتب السياسي خالد مشعل وعضوية نائبه موسى أبو مرزوق ومحمد نزال وسعيد صيام وسامي خاطر وعزت الرشق ، وعكفت الحركة دراسة ورقة إطار اقترحتها عليها موسكو تتضمن مجموعة من الأسس السياسية أبرزها التزام حركة حماس بقبول حل سياسي يقوم على أساس قرارات الشرعية الدولية، وتجنب استهداف المدنيين على طرفي الصراع، ورفض العنف والتزام الحل السياسي والسلمي كخيار استراتيجي، وقد أكد الكسندر كالوجين على أن الاعتراف بـ إسرائيل والتخلي عن العنف وتنفيذ الاتفاقيات الموقعة هي الغايات التي تبتغي الأسرة الدولية بلوغها، وقال "هذه هي الاتجاهات التي ستناقش في موسكو" ولكن لا أحد يعرف مدى استعداد حركة حماس للتقدم في هذه الاتجاهات(أبي عيسي، 2011: 32)، كما قال "لن نضع مطالب أمام

حركة حماس وإنما سنحاول إقناعهم بأنه حان الوقت لاتخاذ قرارات مسئولة فعند الوصول إلى السلطة وتشكيل الحكومة يتوجب عليهم إدراك المسئولية الكبيرة التي ينطوي عليها ذلك (موقع عرب48 :2006 http://www.araabs48.com)

وعبر موسى أبو مرزوق أن روسيا تستطيع أن تملأ الفراغ الذي أحدثته أخطاء سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط"(وكالة نوفوستي، http://www.ar.rian./:2006)، ومن الاستحالة بمكان طبعاً أن تتطابق رؤية حماس ورؤية روسيا بالكامل فيما يتعلق بالملف الفلسطيني، لكننا في النهاية نحن أصحاب هذا الملف، وآثاره تنعكس على أبناء شعبنا بشكل مباشر، وبالتالي لا يمكن أن تتطابق وجهة نظرنا مع أي طرف من الأطراف بشكل كامل خاصة الأطراف الأوروبية، لكن اختراق روسيا هو فاتحة خير لاختراقات أخرى معلنة وغير معلنة في الساحة الأوروبية"(صحيفة الشرق، 2006).

بعد انتهاء المحادثات في روسيا ما بين حركة حماس والقيادة الروسية نقلت وكالة نوفرستي الروسية عن لافرون قوله إن قادة حماس "أكدوا أن حركة حماس تلتزم بتنفيذ جميع الاتفاقات السابقة الخاصة بتسوية نزاع الشرق الأوسط بما فيها خريطة الطريق ومبادرة السلام العربية، التي تتضمن الاعتراف بإسرائيل في مقابل تسوية جميع مسائل الاحتلال بشرط أن يسير كلا الطرفين في هذا الاتجاه"(وكالة نوفوستي، 2006).

وأوضح لافروف "إن الجانب الروسي أبلغ قادة حماس أن اللجنة الرباعية ترى ضرورة الالتزام بالاتفاقات التي أشارت إليها الرباعية في بيانها الصادر في كانون الثاني، يناير 2006 بما فيها الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود أو رفض استخدام العنف كوسيلة لتحقيق أهداف سياسية(أبي عيسي، 2011: 34)، وأشار انه "لا اعتقد أنه سيكون لحماس أي مستقبل جدي ما لم تتغير" مضيفاً "أن حماس بحاجة إلى أن "تعيد تقييم دورها الجديد وهو الذي ربما لم تكن على استعداد لتقوم به حين أجرت الانتخابات"(صحيفة السفير، 2006).

إن هذه الزيارة اعتبرت خرقا روسيا لمنطقة الشرق الأوسط والتي تسيطر عليها أمريكيا بامتياز، وأنها "بالنسبة لبوتين فرصة للعودة إلى الشرق الأوسط قد يتمكن من أن يجد طريقا بين البراجماتين والمتشددين في حركة حماس، أو برنامجاً لقاعدة أوسع للمفاوضات، خاصة ان هناك منافسة بين روسيا والولايات المتحدة وأوروبا في الشرق الأوسط تزايدت مع الحرب في العراق"، وبوتين يحاول ربما توجيه إشارة إلى الجالية المسلمة في روسيا ليغير صورة روسيا التي ترفض من جهة أخرى التفاوض مع الشيشانيين"(صحيفة القدس، 2006).

3-6-4 روسيا والموقف من شاليط والمصالحة.

قال ميخائيل كامينين الناطق باسم الخارجية الروسية في رده على عملية أسر الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط، إن آسري الجندي الإسرائيلي "يسيئون إلى مصلحة الفلسطينيين السياسية عبر إبقائه قيد الاعتقال "لقد بذلنا جهوداً مهمة للمساهمة في تحرير الرهينة بناء على طلب إسرائيل وستابع هذا العمل"(جريدة الغد، 8 يوليو/ تموز 2007)، وبعد لقائه أيهود أولمرت في روسيا قال سيرجي لافروف وزير الخارجية الروسية إن رئيس المكتب السياسي لحركة حماس "خالد مشعل هو عامل سلبي يمنع حركة حماس من الاعتدال"، وان حقيقة أن روسيا تتلق مع قيادات حماس لا يعني أنها تدعمها"(جريدة الأخبار، 2006).

وعاد الموقف الروسي ليلين مرة أخرى بعد أن ظهرت بوادر الاتفاق ما بين فتح وحماس فقد قال سيرجي لافروف، إن حركة حماس "كما نعرف من تعاملنا معها ومع ممثليها على استعداد للتحرك في اتجاه الأرضية المشتركة، وأن مطالبتها بتغيير مواقفها بنسبة مئة في المائة، مسألة غير واقعية"(أبي عيسي، 2011: 39)، وانه "يجب علينا النظر إلى المتاح، والدبلوماسية السياسة هي فن الممكن وضرورة أن تكون حماس بوصفها القوة التي حصلت على تفويض الناخبين الفلسطينيين جزءا من حل المشكلة لا أن تكون هي المشكلة نفسها"(جريدة الشرق الأوسط، 2006).

وبعد توقيع اتفاق مكة ما بين حركتي فتح و حركة حماس في 2007/2/18، والذي أدى إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية، دعت الحكومة الروسية قيادة حماس لزيارة موسكو وقال مصدر مسئول بوزارة الخارجية الروسية لمراسل جريدة الشرق القطرية "إن رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل سيصل موسكو في 26 فبراير/ شباط 2007 على رأس وفد لقيادة الحركة"، وأضاف "إن المفاوضات في وزارة الخارجية الروسية تهدف إلى مواصلة تأييد الجانب الروسي له من جهود، سعياً إلى تحقيق الاستقرار داخل الأراضي الفلسطينية، وتذليل الخلافات الناشئة بين الفلسطينيين في ضوء الاتفاقات المبرمة بين فتح و حركة حماس في مكة المكرمة، ودعا لتشكيل حكومة الوحدة الوطنية مع مراعاة المعايير المعروفة التي وضعتها المجموعة الرباعية للوسطاء الدوليين الخاصة بالتسوية في الشرق الأوسط وكذلك استئناف الحوار السياسي الفلسطيني الإسرائيلي(صحيفة الشرق، 2007).

وبعد لقاء رئيس المكتب السياسي لحماس خالد مشعل، قال لافروف: إن حركة حماس حققت "تقدماً كافياً" في اتجاه تلبية المطالب الدولية منها ما يسمح بتخفيف العقوبات الاقتصادية والدبلوماسية عنها وأضاف "عملنا مع حركة حماس سيستمر، التقدم واضح وهذا التقدم كافٍ لبدء التحرك في اتجاه تخفيف العقوبات"(جريدة الأيام، 2007).

وبعد سيطرة حركة حماس على غزة في الفترة 11-14 يونيو/ حزيران 2007 قال وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف إن هناك من يود الحيلولة دون استعادة الوحدة الفلسطينية أو هناك من يحاول تأجيج حرب أهلية حقيقية في فلسطين أولا بتيسير "القضاء على حماس بكاملها لا على

الراديكاليين وحدهم وإنما على كل حماس كحركة"(أبي عيسي، 2011: 42)، وقال نائب رئيس إدارة الشرق الأوسط في وزارة الخارجية الروسية أوليغ أوزيروف "إن بلاده تعتزم مواصلة اتصالاتها مع حماس" وأضاف "إن سياسة فرق تسد لن تساعد في حل المشكلة وأن أحدا لن يستفيد من إطالة أمد الصراع بين حماس وفتح بمن فيهم إسرائيل ومشددا على أنه يجب ألا تكون هناك "أرض لحماس وأرض لفتح"(الأخبار، 2007).

كما وحاولت روسيا أن تقدم مبادرة لحل الأزمة الفلسطينية الداخلية الناتجة عن الانقسام حيث استندت مبادرتهم إلى العودة للأوضاع التي سبقت سيطرة حركة حماس على قطاع غزة وضمن ذلك استعادة تشكيل حكومة وحدة وطنية وإعادة صياغة الأجهزة الأمنية على أسس مهنية(جريدة الشرق الأوسط، 2007).

وقد أكدت حركة حماس في بيان لها "أنها ترى في الاتحاد الروسي لاعباً دولياً قوياً في المنطقة منوهة إلى أنه سبق أن رحبت بالاتصالات الجارية بين الحركة وبين المسئولين الروس، وكررت ترحيبها بالعرض الروسي للوساطة بينها وبين حركة فتح"، وأضافت الحركة "ساءنا محاولة البعض تحريف الموقف الروسي وتصويره بالموقف المعادي للحركة والمصطف إلى جانب فريق فلسطيني ضد أخر، وهو مسألة عارية عن الصحة أكدها موقف وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف في مكالمة مع الأخ خالد مشعل قبل أيام"(صحيفة الخليج الاماراتية، 15 فبراير/ شباط 2008). وفي مارس/أذار 2008 ظهرت بوادر تحسن في علاقات روسيا مع حركة حماس إذ اجتمع وزير الخارجية الروسي لافروف مع مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية حماس في دمشق يوم 2008/3/19 وقال لافروف "تربطنا حاليا علاقات مع حركة حماس واستقبلنا في روسيا رئيس مكتبها السياسي خالد مشعل مرارا، وهذه الاتصالات ستستمر وهدفها واحد ويمكن في المساعدة على إعادة الوحدة الفلسطينية"(http://www.mid.ru).

3-6-5 قراءة تحليلية للعلاقة بين حركة حماس وروسيا:

حاولت حركة المقاومة الإسلامية حماس من خلال علاقتها مع روسيا إحداث اختراق في جدار الحصار الدولي السياسي والاقتصادي الذي فرضته الولايات المتحدة وإسرائيل والمجتمع الغربي مستغلة رغبة روسيا في إعادة بناء تحالفاتها في المنطقة وإيجاد مكان لاستعادة نفوذها الذي انتهى مع انتهاء العالم من نظام القطبين وانتهاء الاتحاد السوفيتي والمنظومة الاشتراكية، ولكل من الطرفان حركة حماس وروسيا دوافعهما في إقامة هذه العلاقة الثنائية والاتصالات مع بعضها.

مع فرض الحصار على حركة حماس شعرت وكأنها بحاجة إلى صوت دولي كبير يدافع عنها أو ينفي عنها صفة الإرهاب ويشرع وجودها في المجتمع الفلسطيني.

ويرى الباحث أن حركة حماس اعتبرت علاقاتها مع روسيا اختراقا حقيقيا لجدار الحصار الدولي المفروض عليها. ورغبة حركة حماس أن يكون لروسيا دور في التخفيف من شروط الرباعية الدولية التي تحول شروطها دون رفع الحصار على غزة ،وعليها وتساعدها في الحوار الفلسطيني الذي تشترط السلطة فيه الالتزام بشروط الرباعية، كما أن طموح حماس بأن تحصل على دعم مالي من روسيا بجانب الدعم السياسي ورأت في خطوة روسيا أن أقدمت على ذلك دافع للكثير من الدول العربية إلى القيام بخطوة مماثلة.

كما إن عدم وضوح قدرة حماس على التعامل مع الواقع الجديد وقدرة صمودها أمام المجتمع الدولي بعد سيطرتها على قطاع غزة، دفع روسيا للتماشي مع الواقع الدولي من خلال دعمها للرئيس عباس خلال زيارته لروسيا حيث قال لافروف لعباس "نحن ندعمكم بدون تحفظ باعتباركم القائد القانوني والشرعي لكل أبناء الشعب الفلسطيني كما نساند جهودكم الرامية لفرض القانون ولتمتين الوحدة بين الفلسطينين، ومواصلة عملية البحث عن حل للأزمة في الأراضي الفلسطينية"(جريدة عكاظ، 2007)

واستبعد أمدريه دينيون النائب الأول لوزير الخارجية الروسي أن يكون لقاء مع حماس قريبا وقال إن "موسكو لن تقطع علاقاتها مع الحركة"، واستدرك "عمدنا أخيراً إلى تقليص علاقاتنا مع حماس بعض الشيء"(أبي عيسي، 2011: 31).

3-7 المبحث السادس علاقة حركة حماس مع الاتحاد الأوروبي.

3-7-1 موقف الاتحاد الأوربي تجاه القضية الفلسطينية

تنوعت مواقف دول الاتحاد الأوربي اتجاه الصراع العربي- الإسرائيلي، ولم يكن الموقف الأوروبي موحداً من الصراع العربي- الإسرائيلي، أو بالحد الأدنى مشتركاً حتى عام 1970م حتى بدأت عملية التنسيق والتعاون الأوربي تظهر لأول مرة، وقد جرت أول محاولة للاتفاق على موقف أوروبي جماعي عام 1971، حين تبنت الدول الأوربية "وثيقة شومان" والتي تحدثت عن شروط التسوية من وجهة النظر الأولية استناداً إلى قرار مجلس الأمن الدولي رقم 242(حمدان، 2010: 84)، ومن هنا كان التحرك الأوربي تجاه القضية الفلسطينية مع وجود تيار يتطلع إلى لعب دور أوروبي شرط ألا يزيد سقفه عن أي خطوط حمراء مع الولايات المتحدة الأمريكية بالإضافة إلى وجود تيار ثالث يفضل المراهنة كليا على الدور الأمريكي، ويكتفي بالدور الداعم للوسيط الأمريكي(تقرير معلومات 16، 2010: 170)، ومع هذه التيارات المختلفة حول الدور السياسي لدول الاتحاد الأوربي في عملية السلام، ازدادت القيود المفروضة على التدخل الأوربي في عملية الصراع العربي- الإسرائيلي إلى درجة الخلاف في المفوضية الأوربية حيث اعتبرت(ليون بريتان) مفوض التجارة في المفوضية "إن الوقت لم يحن بعد لقيام أوروبا بدور وساطة في عملية السلام في الشرق

الأوسط"(الحاد، د.ت: 307)، هذا على الرغم من أن أوروبا احتضنت مؤتمر السلام عام 1991 في مدريد "أسبانيا" أحد الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي، رغم مشاركة أوروبا لم تكن فعالة، إلا أن انعقاد مثل هذا المؤتمر في عاصمة أوروبية، يعتبر تحول مهم في الدور الذي يطمح بأن يلعبه الاتحاد في عملية التسوية في الشرق الأوسط، وتراجع في الموقف الإسرائيلي السابق لرفض لأي دور أوربي في المنطقة(تقرير معلومات 16، 2010: 20)، غير أن النظام العالمي الجديد، الذي نتج عن حرب الخليج الثانية كرس زعامة الولايات المتحدة وأكد تفتت الاتحاد السوفيتي وهمش أوربا كقوة وسط كامنة.

لم يكن الاهتمام الدولي بحركة المقاومة الإسلامية (حماس) وليد الساعة، إنما ظهر منذ انطلاقتها، وشهد هذا الاهتمام حركات مدّ وجَزْر، وذلك وفق الدول صاحبة الشأن وسياساتها الخارجية. وتطورت علاقات حركة حماس الخارجية بعد فوز أكثرية مرشحيها بالانتخابات البلدية التي جرت عام 2005، وبلغت ذروتها بعد الانتخابات النيابية والتي حصدت الحركة فيها أكثرية مقاعد المجلس التشريعي عام 2006.

واستطاعت حركة حماس بناء نسيج مميز من العلاقات مع دول ذات ثقل عالمي كروسيا والصين، وإقليمي كماليزيا وإندونيسيا وتركيا وإيران، وتنطلق حركة حماس بسياستها الخارجية من شعارها القائم على الحوار مع الجميع باستثناء ممثلي الكيان الصهيوني ولم يكن الاهتمام الدولي بحركة حماس لسواد عينيها، وإنما للشعبية التي تتمتع بها ولوحدة قيادتها وحسن تنظيمها.

لكن فرحة حركة حماس بانتصاراتها تبقى ناقصة إلى أن تتمكن من دق أبواب الدول الأوروبية والولايات المتحدة، لما لهم من تأثير على الساحة الدولية. وإذا كان الموقف الأمريكي من حركة حماس واضحاً وضوح الشمس، فإن الموقف الأوروبي يبقى ضبابياً.

3-7-2 موقف الاتحاد الأوربي من التعامل مع حركات المقاومة الفلسطينية:

إن رؤية الاتحاد الأوربي من العمليات التي تنفذها حركات المقاومة داخل إسرائيل هي بنظرها أعمال إرهابية ليس لها ما يبررها، و يقر أن من حق إسرائيل الدفاع عن أمنها وأمن مواطنيها، كما اعتبر الاتحاد الأوربي أن التحريض والعنف والإرهاب يجب أن لا يقف عثرة أمام تحقق السلام في الشرق الأوسط، وهذا ما أكد عليه البيان الصادر عن وزراء خارجية دول الاتحاد في بروكسل بتاريخ كانون أول/ديسمبر 2001 الذي اعتبرت فيه "حركة المقاومة الإسلامية حماس/ وحركة الجهاد الإسلامي منظمتين إرهابيتين" بالإضافة إلى مطالبة وزراء خارجية دول الاتحاد السلطة الوطنية الفلسطينية بتفكيك هاتين المنظمتين وملاحقة الأعضاء فيها(بني فضل، 2007: 86).

لقد كان الموقف في الاتحاد الأوروبي متأثراً ومتجانساً من الموقفين الإسرائيلي والأمريكي تجاه المقاومة الفلسطينية ففي "6 أيلول/سبتمبر 2003" أعلن وزير خارجية فرنسا دومينيك دوفيليان بعد

اجتماع وزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي الذي عقد في بلدة رفاديل غارد الإيطالية في 6أيلول/سبتمبر 2003، أن دول الاتحاد قررت بالإجماع اعتبار حركة حماس ضمن المنظمات الإرهابية وتجميد أرصدتها في الدول الأوربية (نوفل، 2003: 54).

وبعد إدراج حركة حماس على قائمة الإرهاب، حرصت أوروبا علي الحفاظ علي موقف داعم لجهود التسوية من جهة وعدم تجاوز الموقف الأمريكي الذي اتهم حركة حماس بالإرهاب، كما اهتمت أوروبا بدعم جهود بناء السلطة الفلسطينية، مع استمرار رهانها أن وصول التسوية إلى نهايتها بقيام الدولة الفلسطينية، سيضع حركة حماس وفصائل المقاومة أمام واقع جديد يستحيل معه استمرار المقاومة وقد عبر هذا الموقف عن التزام أوروبي بالموقف التقليدي الرافض للمقاومة(حمدان، 2010: 9)، ففي ظل هذا الرفض للمقاومة وفصائلها وضع الاتحاد الأوربي عدة شروط لإخراج حركة حماس من قائمة المنظمات الإرهابية ،ووضع هذه الشروط سفير الاتحاد الأوربي في إسرائيل "راميرو سيبريان- أوزال" في تعليله لايقاف الاتحاد الأوربي تحويل الأموال للسلطة الفلسطينية إثر فوز حركة حماس بالانتخابات التشريعية في عام 2006 وهي:

- جميع وزراء أي حكومة فلسطينية مستقبلية يجب أن يكونوا ملتزمين بنبذ العنف.
- الاعتراف بإسرائيل.
- الموافقة على الاتفاقيات والالتزامات السابقة بما فيها خارطة الطريق(موقع عرب 48، 2006: http://www.arabs48.com).

بقي الموقف الأوربي من حركات المقاومة عامة، ومن حركة حماس بشكل خاص على حاله إلى أن لاحت في 10 مايو/ آيار 2010 بوادر انفراج في الموقف الأوروبي من حركة حماس، حيث أعلن أمين سر المجلس التشريعي الفلسطيني محمود الرمحي إن هناك حراكاً أوروبياً واسعاً لفتح قنوات اتصال مع حركة حماس، ونقل عن مسئولين أوروبيين قولهم أن الاتحاد الأوربي نادم على مقاطعة الحركة بعد فوزها بأغلبية برلمانية في انتخابات 2006، وكشف الرمحي عن سلسلة لقاءات رسمية وغير رسمية جمعت نوابا من حركة حماس في الضفة الغربية مع مسئولين أوربيين طلبوا خلالها مساعدة الحركة لإيجاد مخرج لأوربا تتخلص من اشتراطات اللجنة الرباعية(الجزيرة نت، 2010: http://www.aljazeera.net)

3-7-3 موقف الاتحاد الأوربي من حركة حماس بعد الانتخابات التشريعية عام 2006

تختلف مواقف الدول الأوروبية من حركة حماس بشكل واضح. فإذا كانت بعض الدول ترى أن على أوروبا فتح باب للحوار جدي ورسمي معها، فإن دولا أخرى تعارض هذا الأمر.

وحتى الآن تلتزم الدول الأوروبية عملياً بموقف منسق شؤون السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي خافيير سولانا والقاضية باعتبار حركة حماس حركة إرهابية، وبالتالي لن يتم الحوار معها حتى تلتزم بشروط اللجنة الرباعية التي تضم ممثلاً لأوروبا في عضويتها، والتي تقضي بالاعتراف بحق إسرائيل بالوجود والاعتراف بكافة الاتفاقيات التي وقعتها منظمة التحرير الفلسطينية ونبذ الإرهاب.

ولكن هناك عوامل أخرى تمنع أوروبا من الحوار مع حركة حماس، منها أن حماس حركة دينية إلى جانب كونها سياسية وعسكرية واجتماعية، فأوروبا حساسة جداً من الموضوع الديني – الإسلامي، كما أن حركة حماس بنظر أوروبا قامت بعمليات عديدة استهدفت مدنيين إسرائيليين داخل (الخط الأخضر)، ولحماس علاقات متينة مع حزب الله اللبناني وإيران؛ عدوا أوروبا الأساسيين في الشرق الأوسط. وتضغط الولايات المتحدة الأمريكية و(إسرائيل) على الدول الأوروبية، وتمنعها من الاتصال بالحركة أو ممثليها، سواء كان ذلك داخل حدود فلسطين المحتلة أو في الخارج، ويلعب الإعلام الأوروبي التابع لجماعات الضغط الصهيونية دوراً أساسياً في التحريض على حركة حماس وعلى بناء رأي عام مناهض لها، وترفع الأحزاب اليمينية والقومية المتطرفة شعارات انتخابية تتعهد فيها بمحاربة الإسلام السياسي (بما فيه حركة حماس) محلياً ودولياً.

شكل قرار حركة حماس بالمشاركة في الانتخابات التشريعية في 25 يناير/ كانون الثاني 2006 تحولاً سياسياً على الساحة الفلسطينية والإقليمية والدولية، ففي حين أن البعض كان يحاول إبعاد حركة حماس عن الحياة السياسية ربما خوفا من عرقلة عملية التسوية السلمية بين الفلسطينيين والإسرائيليين ،اعتبر البعض الأخر أن الحركة إذا دخلت معتركا يمكن من خلاله إدماجها في العملية السياسية التي كان عنوانها الرئيس التسوية السلمية مع إسرائيل، وذلك بفرض أن حركة حماس تراجعت عن مبررات مقاطعتها للانتخابات التشريعية في سنة 1996، كما أن الاتحاد الأوروبي كان مع مشاركه حركة حماس في الانتخابات التشريعية لكي تنخرط في الحياة السياسية وتتخلى عن السلاح(شبكة النبأ المعلوماتية، 2006، http://www,annabaa.org/nobanews)، وهذا الموقف كان على عكس الجهود الإسرائيلية– الأمريكية في رفض حركة حماس المشاركة في الانتخابات، دافع الاتحاد الأوروبي عن ضرورة دخول حركة حماس في النظام السياسي والمؤسسات السياسية الفلسطينية لإدراكه أن حركة حماس متواجدة ولابد من قبول تواجدها داخل الأطر المؤسسية، ولكن مع المطالبة بتغيير الحركة لمواقفها الرئيسية الخاصة بإسرائيل والآليات المستخدمة في محاربتها(ياسين، 2009: 220)، أما الممثل الأعلى للشئون الخارجية والأمنية للاتحاد الأوربي خافيير سولانا فقد أعرب في خطاب له أمام البرلمان الأوربي المنعقد في ستراتسبورغ في 5 مايو/ آيار 2006 عن خيبة أمله من عدم اعتراف الحكومة الفلسطينية التي شكلتها حركة حماس بمفاهيم التسوية القائمة على نبذ العنف والاعتراف بإسرائيل وصولاً إلى حل الدولتين، واعتبر أن الشروط الأوروبية هذه هي الوسيلة الوحيدة

للحوار مع حماس، مبينا أن الاتحاد الأوربي غير راغب بإفشال حكومة حماس ولكن في المقابل فإن على حركة حماس ان تقدم ما يؤهلها للشراكة السياسية مع المجتمع الدولي(speech by JAVIER Solana، http://www.consilium.europa.cu)، كذلك دعت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، بعد لقاءها برئيس الوزراء الإسرائيلي بالوكالة أيهود أولمرت، ورئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس حماس الالتزام بالاتفاقيات لضمان استمرار المساعدات(صالح، 2006: 211)، وعزز الاتحاد الأوربي هذا الموقف بالإعلان عن صرف 120 مليون يورو لتسديد فواتير المحروقات الفلسطينية المستوردة من إسرائيل ودعم نشاطات وكالة الغوث للاجئين الفلسطينيين شريطة عدم وصول هذه الأموال إلى الحكومة الفلسطينية التي شكلتها حركة حماس(صالح، 2006: 212)، واتضح موقف الاتحاد الأوربي بشكل جلي في القرار الذي أصدره مجلس العلاقات الخارجية والشئون المالية في الاتحاد في 10 مايو/ آيار 2006، والذي يقضي "بوقف المساعدات للحكومة الفلسطينية" وقد جاء ذلك بعد بيان اللجنة الرباعية في 29/ آذار/مارس بضرورة التزام حركة حماس بمبادئ السلام، وأوقف الاتحاد اتصالاته السياسية وعلق مؤقتا مساعداته المباشرة للحكومة الفلسطينية العاشرة بهدف "حماية المصالح المالية للاتحاد" وفي الوقت نفسه "تعززت الاستجابة للاحتياجات الإنسانية والطارئة للشعب الفلسطيني على المقاطعة الأوربية لحماس وحكومتها التي تعكس مبادئ اللجنة الرباعية، ولم تكن إجراءات المقاطعة الأوربية لحماس وحكومتها فقط بوقف المساعدات المالية بل إنه تعدى ذلك ليكون هناك أيضا مقاطعة دبلوماسية للحكومة الفلسطينية(صالح، 2006: 215)، وعارضت فرنسا مشروع القرار الذي تقدم به الاتحاد الأوروبي لإدانة الهجوم الإسرائيلي على غزة في تموز/ يوليو 2006 إلى جانب الولايات المتحدة بل ذهب أيضا وزير الخارجية الفرنسي فيليب دوست بلازي إلى حد تفهم بناء إسرائيل الجدار العازل لأسباب أمنية على أراضي الضفة الغربية(صحيفة عكاظ، السعودية، 2006).

هذا الموقف الأوربي لم يشكل إجماعا، حيث عبرت بعض الدول الأوربية مثل السويد، وفنلندا، وخبراء في المفوضية الأوربية والمجلس الوزاري للاتحاد الأوربي عن ضرورة اتخاذ موقف أكثر مرونة مع الحكومة الفلسطينية، كما أن عضو مجلس الشيوخ البلجيكي بيير جالاند وصف الحصار بأنه "لا يعبر عن مشاعر الأوربيين"(صحيفة الأهرام المصرية، 2006)، هذه الإجراءات الأوروبية من قبل الاتحاد لم تمنع من وجود بعض الاتصالات ما بين حكومة حماس وبعض الدول الأوربية بشكل سري، ومع بعض القوى الحزبية الأوربية يشكل علني، فمثلا أجري جيري أدامز زعيم الشين فين الجناح السياسي للجيش الجمهوري الإيرلندي، لقاءات مع عدد من مسئولي حركة فتح وحماس، ودعا إلى عدم وقف المساعدات عن الشعب الفلسطيني، مشيرا إلى ضرورة تقديم بديل عن العمل العسكري كما حدث في إيرلندا، وتحويل المجتمع المحارب إلى عاملين نشطاء في المنظمات غير الحكومية"، وشارك كذلك ممثلو المنظمات اليسارية الأوربية في تشرين الثاني/ نوفمبر 2006 في مؤتمر في برلين بدعوة

مـن منظمـة روزا لوكسـمبورج اليسـارية بإصـدار بيـان يـدعو "لضـرورة التفـاوض مـع الحكومـة الفلسطينية(وكالة الأنباء الفلسطينية وفا، 2006).

حاولت حركة حماس وعلى لسان وزير خارجيتها محمود الزهار "في حينه" التقليل من أهمية المساعدات الأوربية التي أوقفت بعد فوز حركة حماس في الانتخابات وخاصة أن المساعدات المقدمة مساعدات عينية وأن الممولين الأوربيين والأمريكيين يصرون على صرف هذه المساعدات بالطريقة التي يرونها مناسبة، وبدون أدنى اعتبارات لحاجة المجتمع الفلسطيني، كالتركيز على برامج المرأة والديمقراطية وغيرها، متسائلا "ما فائدة المساعدات الأوربية إذا كانت نسبة كبيرة منها تأتي لتغطية مخصصات لوظائف وهمية"(ياسين،2009: 234)، إلا أن أبو مرزوق أكد علي وجود اتصالات مع معظم الدول الأوروبية وتلقي الحركة دعوات الزيارة في هذه الدول وأن هدف تلك الاتصالات التي تمت في دمشق وعدد من الأماكن الأخرى هو "الإطلاع الحقيقي على موقف الحركة واقتناعها بالاعتراف بإسرائيل والاتفاقات الموقعة معها ووقف العنف".

3-7-4 حركة حماس و اللجنة الرباعية

علي اثر فوز مرشحو " حركة حماس في 25 يناير/ كانون الثاني 2006 بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي الفلسطيني، أصدرت اللجنة الرباعية التي تضم " الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة وروسيا" بيانا أشارت فيه أن "هناك تناقض أساسي بين مجموعة مسلحة والنشاط الميلشياتي وبناء دولة ديمقراطية"، وأكدت الرباعية بشأن الحكومة الفلسطينية التي ستشكلها حكومة "حماس" المستقبلية " ضرورة التزامها بعدم اللجوء إلى العنف، والاعتراف بإسرائيل، وقبول الاتفاقات والالتزامات السابقة بما في ذلك خارطة الطريق" وقد رفض قادة حركة حماس إلى حد كبير قبول مبادئ الرباعية.

إن اللجنة الرباعية الدولية، وتسمى اللجنة الدبلوماسية الرباعية، أو رباعية مدريد، أو فقط الرباعية، هي لجنة دولية توفيقية في عملية السلام للصراع العربي- الإسرائيلي، والرباعية هم "الولايات المتحدة- روسيا- الاتحاد الأوربي- الأمم المتحدة"، أنشئت في مدريد عام 2002 من قبل رئيس الوزراء الأسباني "خوسيه ماريا أثنار"، نتيجة لتصاعد الصراع في الشرق الأوسط(:http://www.ar- wikpedia.org/wiki)، وهي من القوى الفاعلة في السياسية الدولية، وتحاول أن تلعب دورا بارزا ومهما من أجل إنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وتأخذ على عاتقها مهمة بذل الجهود لتقريب وجهات النظر بين طرفي الصراع من أجل إعادة العملية السلمية إلى مسارها بعد أن نسفت إسرائيل كافة الاتفاقيات السابقة مع منظمة التحرير الفلسطينية خاصة مع اندلاع انتفاضة الأقصى(http://www.blog.amin.org)، وذلك من خلال تقديم مبادرات هادفة إلى إيجاد حل جذري وشامل للقضية الفلسطينية ومنها خارطة الطريق، حيث بعث كوفي عنان برسالة إلى مجلس الأمن بتاريخ 7/آيار/مايو 2003 بإحالة نص خارطة الطريق المتمثلة في وجود دولتين إسرائيل

وفلسطين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن كما هو مؤكد في قرار مجلس الأمن 1397 "2002"، "وقد أكدت هذا النص اللجنة الرباعية التي جاءت إلى إسرائيل والسلطة الفلسطينية في 30 نيسان/ابريل 2003"(www.wataninfo.ps/pdf/Roadmap.pdf)، وأعلن عنها رسميا بعد نشرها على موقع وزارة الخارجية الأمريكية.

إن الهدف من تشكيل اللجنة الرباعية الدولية هو المساعدة في التوصل إلى تسوية سياسية ما بين الفلسطينيين والإسرائيليين، ولكن مع وصول حركة المقاومة الإسلامية "حماس" تشكيل الحكومة الفلسطينية "العاشرة" حتى بدأ موقف اللجنة الرباعية الدولية مناقضاً للهدف الذي شكلت من أجله، أي أنها أعلنت مواقفها المتناسقة مع موقف الولايات المتحدة والذي تضمن شروطاً يجب على حركة حماس أو على حكومة حماس أن تلبيها حتى يستطيع أن يتجاوب معها المجتمع الدولي، ففي 30يناير/ كانون الثاني 2006 عقد ممثلو الرباعية اجتماعا في لندن لمناقشة الانتخابات الفلسطينية والتي فازت بها حركة حماس إذ هنأ ممثلو الرباعية الشعب الفلسطيني على نجاح الانتخابات الحرة والنزيهة، وربطوا التعامل مع أي حكومة فلسطينية الالتزام بشروطها على جميع أعضاء الحكومة الفلسطينية المستقبلية التعهد بنبذ العنف، الاعتراف بإسرائيل، القبول بجميع الاتفاقات والتعهدات السابقة بما فيها خارطة الطريق، وربطت المساعدات المستقبلية للشعب الفلسطيني بالتزام الحكومة الفلسطينية بمبادئ نبذ العنف والاعتراف بإسرائيل والالتزام بالاتفاقيات السابقة، وعادت الرباعية بعد ثلاثة شهور من تشكيل الحكومة العاشرة وأعلنت بأن الشروط الثلاثة التي حددتها لاستمرار تدفق المساعدات لم يتم الوفاق بها وبذلك أصبحت مقاطعة الحكومة الفلسطينية حقيقة.

أوقفت الدول المانحة والاتحاد الأوربي مساعداته للحكومة الفلسطينية واقتصرت فقط على تقديم المساعدات الإنسانية، حيث طالب الاتحاد الأوربي من الرباعية الدولية إيجاد آلية دولية مؤقتة لإيصال المساعدات الإنسانية للفلسطينيين عن طريق "البنك الدولي" بعيدا عن حكومة حماس وفتح حساب خاص في البنك الدولي لتوصيل المرتبات لموظفي السلطة الفلسطينية وهذا الموقف لم يتوافق مع الرغبة الأمريكية(:.http://www.blog.amin.org)، مما دفع اللجنة الرباعية إلى اقتراح تكليف الاتحاد الأوربي رفع آلية مؤقتة لتقديم المساعدات المباشرة للشعب الفلسطيني، وبقي موقف الرباعية الدولية من حركة حماس متعلقاً بتنفيذها شروطها الثلاثة حتى بعد أن تم الاتفاق في مكة المكرمة ما بين حركتي فتح وحماس برعاية المملكة السعودية وإذا كان الموقف في اللجنة الرباعية حذراً حيث أعلنت "كريستينا غالاشي" المتحدث باسم الممثل الأعلى لسياسة الاتحاد الأوربي "خافيير سولانا" "أن أعضاء اللجنة الرباعية اتفقوا على تبني موقف متفائل وحذر بعد اتفاق مكة" وأشادوا "بأنه منذ توقيع الاتفاق حدث هدوء ملحوظ ومشجع ميدانيا في الأراضي الفلسطينية" "واتفق ممثلوا الرباعية على لزوم الحذر في انتظار تشكيل الحكومة الجديدة" مع تأكيدها علي شروط التعامل والحوار مع حركة حماس بتلبية ما أعلنته، وذكر توني بلير موفد اللجنة الرباعية الدولية إلى الشرق الأوسط في مؤتمر صحفي

على هامش مؤتمر القمة العالمية لطاقة المستقبل "القضية ليست قبول التحدث مع حركة حماس أم لا، بل مدى وجود قاعدة تتيح التقدم على مسار حل الدولتين، والرباعية الدولية تريد أن تكون على الدوام جـزءاً مـن الحـل، ولـيس جـزءاً مـن المشـكلة"(المركـز الفلسـطيني للتوثيـق والمعلومـات، http://www.malat.info)، وألمح بلير في تصريح لـه بإمكـان العمل على تغيير وإقناع موقف حماس من العنف من خلال طرح أفكار جديدة بناءة تساهم في إقناعهم على التخلي عن العنف قائلاً "من جهة نظري ان الملف الفلسطيني هو على رأس الأولويات بالنسبة لقضايا المنطقة ،ولكن من المهم أيضا ضرورة مواجهة الأشخاص الذين يعملون لعالم فيه العنف والصراعات، بالأفكار الجيدة والقدرة على الإقناع، وليس فقط بالقوة العسكرية المتفوقة"(المصدر السابق)

وحول شروط الرباعية التي كانت عقبة أمام علاقات حركة حماس الخارجية، يوضح غازي حمد ان شروط الرباعية جاءت ضمن الموقف العام، وحاولت أن تفرض على حركة حماس قيوداً كثيرة في موضوع التعاون والحراك السياسي، بعض الدول أصبحت تتعامل وفق هذه الشروط وبالذات الدول الأوروبية والأمريكان كان يضغطون بعدم التعامل مع حركة حماس بناء على شروط الرباعية ، لكن هناك دول تجاوزت هذه الشروط وتعاملت مع حركة حماس لكن دون الشكل الرسمي(صحيفة الشرق الأوسط، Http://awsat.com:2008)

اتخذت اللجنة الرباعية الدولية مواقف مساندة وداعمة لتدريب الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية لإثبات قدرات السلطة الأمنية في السيطرة على الضفة الغربية، حيث اتهمت حماس جهات دولية بينها اللجنة الرباعية بأنها متورطة في المواجهة الفلسطينية الداخلية، وجاءت هذه الاتهامات بعد تصريح توني بلير ممثل اللجنة الرباعية لصحيفة الشرق الأوسط قال "إن قوات الأمن الفلسطينية التي تخضع حالياً للتدريب في الأردن تتحصر لأن تكون أكثر فاعلية بهدف الانتشار في جنين" وإن الهدف من التدريب هو "خلق وضع في منطقة جنين تستطيع فيه إسرائيل الاعتماد على القدرة الأمنية الفلسطينية، وفي أن يساعد النجاح في جنين بتحقيق تقدم مماثل في أمكنة أخرى في الضفة"، وفي رد حماس على ذلك قالت في بيان نشرته صحيفة الشرق "إن تصريحات بلير هي اعتراف صريح بتورط أطراف دولية، بما فيها اللجنة الرباعية في المواجهات الفلسطينية الداخلية"، وأوضح الناطق الرسمي باسم حماس "أن هذه الأطراف ما زالت تواصل دورها في تسليح وتدريب طرف فلسطيني ضد طرف أخر، وأن هذه التصريحات تمثل دليلاً على أن هدف إنشاء القوى الأمنية وتسليحها، هو مواجهة قوى المقاومة وفي مقدمتها حركة حماس(المصدر السابق).

ومع استمرار عمل اللجنة الرباعية في دعم مسيرة التسوية بين الفلسطينيين والإسرائيليين وعقدها اجتماعات في الأردن مع طرفي الصراع بحضور وزير الخارجية الأردني ناصر جودة، قالت حماس "إن استمرار هذه اللقاءات هو إعادة إنتاج لسياسة الفشل من خلال هذه اللقاءات المتعاقبة، وان

الاحتلال الصهيوني هو المستفيد الوحيد من عقد اللقاء وأنه يستغله للخروج من أزمته وإعادة تلميع صورته"(2012. http://www.alaph.com).

ان العلاقة ما بين حركة حماس واللجنة الرباعية لم تجد فيما بينها صبغة للتفاهم أو التقارب بعد الانتخابات التشريعية عام 2006، وأن الشروط التي وضعتها اللجنة الرباعية الدولية كانت سبباً رئيسياً في عدم تقدم هذه العلاقة وإيجاد صيغة تفاهم وتقارب رغم أن توني بلير ممثل الرباعية أوضح بأنه يجب أن تكون هناك أفكار جيدة وبناءه للتأثير على خط العنف الذي يتخذه البعض، ولكن هذه الشروط من قبل الرباعية لم تفعل أكثر من تقوية خط حماس الأيدلوجي القوي على حساب خطها السياسي المتعقل، مما جعل الاعتراف بإسرائيل ونبذ العنف عقبتين عند وضعهما كشرط للمفاوضات، ورغم أن حركة حماس أبدت مواقف برغماتية من عملية السلام وبعض القوى الفاعلة والمؤثرة في السياسة الدولية ، وقد دعا إسماعيل هنية رئيس الوزراء في مؤتمر صحفي بغزة اللجنة الرباعية بعدم قطع المساعدات عن الشعب الفلسطيني وقال "تدعوكم إلى تفهم أولويات شعبنا في هذه المرحلة.. وإن حركة حماس لا تدعو إلى القطيعة مع المجتمع الدولي بل إلى التعاون لتحقيق مصالح الفلسطينيين"(الموقع الإخباري اليومي،:http:www.26sep.net).

3-7-5 العلاقة بين الفاعلية والنجاح

فرضت أوروبا حصاراً شاملاً على الحكومة التي شكلتها حركة حماس وعلى حكومة الوحدة الوطنية التي شكلتها بالمشاركة مع حركة فتح بعد اتفاق مكة، وقد تم رفع هذا الحصار بعد أحداث غزة صيف عام 2007، وتشكيل سلام فياض حكومة جديدة، لقد قدمت حركة حماس مزيدا من المرونة في التعامل مع كل الجهات الفاعلة الغربية الذين يرغبون بالاعتدال في مواقفهم لكن بعض دول أوروبية رأت أن سياسة عزل حركة حماس لم تؤد إلى النتائج المطلوبة، وكلما ازدادت المعونات المقدمة من قبلها للسلطة الوطنية وخاصة لحركة فتح ازدادت شعبية حركة حماس داخلياً، لأن الشعب الفلسطيني يعرف حق المعرفة أن الولايات المتحدة وأوروبا و(إسرائيل) هي التي تحاصره وليس حركة حماس، وأن تدفّق المساعدات على حركة فتح يعود لتخليها عن الثوابت الوطنية الفلسطينية.

وبدأت أصوات أوروبية تدعو جهراً بضرورة فتح أوروبا حوارات معمقة مع حركة حماس، فقد دعا رومانو برودي رئيس وزراء إيطاليا، وماسيمو داليما وزير خارجيته، وأركي توميوجا وزير خارجية فنلندا، وكريستوفر باتن المفوض السابق للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية، وألستر كوك المسئول الأوروبي السابق عن الحوار مع الحركات الإسلامية في فلسطين علانية ودعا الاتحاد الأوروبي للحوار مع حركة حماس كشريك في عملية السلام في الشرق الأوسط.

إن الموقف الأوربي من حركة المقاومة الإسلامية حماس تباين في اتجاهه العام عن الموقف الأمريكي في مدى حدته، أكثر من التباين في مضمونه السياسي، إذ دلت البيانات الصادرة عن الاتحاد الأوربي أو عن أعضائه فرادى على انسجام في التوجه العام مع الموقف الأمريكي والذي يتحدد في مطالبة حركة حماس بالموافقة على كل الاتفاقات التي وقعتها السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية، ومن ثم التخلي عن برنامجها والإقرار بالشروط التي وضعتها اللجنة الرباعية الدولية، ولكن الدور الأمريكي في المنطقة وسياسته قائم على انفراد الولايات المتحدة "بعد سقوط الاتحاد السوفيتي" في السياسة الدولية وعملية تحجيم الدور الأوربي في عملية السلام، وأن الولايات المتحدة هي فقط الراعية لمحادثات التسوية والتوقيع على اتفاقيه أوسلو في واشنطن في 12سبتمبر/ أيلول 1993، وتراجع الموقف الأوربي واقتصر فقط على تمويل السلطة الفلسطينية باعتبارها من "الدول المانحة" وإصدار البيانات والإعلانات ومهمات الاستقصاء والبحث عن بعض المبادرات،أما حركة حماس فلم تستطع اختراق الجدار السياسي الأوربي لاصطدامها بشروط الرباعية و الاتحاد الأوربي عضو فيها، وبقيت لقاءاتها مع موظفين سابقين أو مؤسسات مدنية أو يساريه.

يدافع أحمد يوسف عن فكرة فشل حركة حماس في تحقيق اختراق حقيقي دولي أو إقليمي بقوله: إن علاقات حركة حماس الدولية كانت محدودة بسبب الضغوطات الأمريكية، والتي وضعت الحركة على قوائم الإرهاب، ومنعت بذلك أي دولة غربية من الاقتراب من الحركة والتعاطي معها. ولكن كانت هناك الكثير من اللقاءات مع وفود تضامنية غربية، وإن أخذت أبعاداً إنسانية لكسر الحصار عن قطاع غزة. أما علاقاتنا مع أوروبا ففيها الكثير من الأسرار التي لا يمكن الكشف عنها الآن(مقابلة شخصية ،2013).

وفي تقييمه لأداء حركة حماس في إدارة علاقاتها الدولية والإقليمية يرى يوسف أن تجربة حماس في الحكم كانت معقدة وبالغة الصعوبة، حيث ظلت الاتصالات والعلاقات الخارجية بيد الرئيس أبو مازن، ولم تفتح الأبواب مشرعة لحماس (الحركة والحكومة)، بل كان التضييق ومحاولات الخنق وسد الطريق لإفشال التجربة، وكما قال إسماعيل هنية: "نحن كنا في الحكومة وليس في الحكم"، وعملياً كانت إدارة كل شئون الحكم مع المجتمع الدولي ومع دول الجوار العربي والمحيط الإسلامي تسيرها رئاسة السلطة الوطنية في رام الله، وباستثناء بعض الفعاليات والمؤتمرات التي انعقدت في بعض الدول العربية والإسلامية وشاركت فيها حركة حماس ممثلة بوزير خارجيتها أو بمستشارها السياسي وبعض النواب، فإنه يمكن القول إن الأبواب – بشكل عام – كانت مؤصدة في وجه الحكومة ووزرائها، ولذلك، لا يمكن الحكم على حكومة حماس من حيث النجاح أو الفشل، لأن حالها كان أشبه بذاك الذي أُلقي في اليّم وطُلب منه ألا يبتل بالماء.!!، لقد كانت حركة حماس بمثابة تجربة على المحك، ولم تمنح الوقت الكافي لاختبار أدائها، حيث تعرضت لتآمر دولي وتواطؤ إقليمي وانقسام

داخلي وعدوان إسرائيلي مستمر، إضافة للحصار الذي تمَّ فرضه على قطاع غزة وشلَّ معظم مرافق الحياة السياسية والاقتصادية والأمنية فيها(المصدر السابق).

أما بخصوص تقييم العلاقات بين أوروبا و حركة حماس، يوضح غازي حمد أن أوروبا لم تكن كلها على نمط واحد، لكن ممكن أن نقول إن أوروبا والاتحاد الأوروبي وضعوا تصوراً وآلية للتعامل مع حكومة حماس، فالموقف الأوروبي كان متبايناً في ذلك، فحركة حماس حققت بعض النجاحات وأخفقت في كثير، وهذا يرجع إلى أن حماس موجودة على قائمة الإرهاب، ودول ذات علاقات قوية مع إسرائيل حدت من التطور في العلاقة مع أوروبا وليست كل الدول الأوروبية . وعن تقييمه لنجاحات وإخفاقات حركة حماس في إدارة علاقاتها الإقليمية والدولية فيرى غازي حمد أن أهم نقاط الضعف في إخفاق حركة حماس لعلاقاتها الإقليمية والدولية هي:(مقابلة شخصية ، 2013).

1- الخطاب السياسي لم يكن على مستوى أن يحدث خرقاً في جدار العزل السياسي الذي وضعته الرباعية الدولية والمجتمع الدولي والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي .

2- الانقسام السياسي ، شكل موقفا حادا في تطور علاقات حركة حماس الإقليمية والدولية .

رغم ذلك استطاعت حركة حماس فتح ثغرات في جدار العزل السياسي والتقينا مع الكثير من الدول ولكن لم يكن التعامل من باب التعامل الرسمي بل من باب الترحاب وليس من باب الاعتراف وهناك مشكلة حقيقية ، في التعامل حيث إنه محدود، بالإمكان أن تطور خطابنا السياسي نحو الغرب والذي كان عقبة أمام علاقاتنا الدولية ونحاول أن نقنع المجتمع الدولي بسياستنا وحقوقنا.

ويعلق غازي حمد حول فرص نجاح حركة حماس في إدارة علاقتها الدولية والإقليمية بعد تجربتها في الحكم بان الحديث عن نجاح مطلق ليس صحيحا بل النجاح نسبي إلى حد ما، و أن هناك عقبات كثيرة أمام حركة حماس في موضوع العلاقات الخارجية بالذات، بسبب نقطتين، النقطة الأولى وضع حركة حماس على قائمة الإرهاب، الثانية، كون حركة حماس حركة إسلامية تتبني المنهج الإسلامي، فواجهت صعوبات في فتح علاقات مع الدول العربية والإقليمية، لكنه يعتقد أنه بعد فترة الانتخابات صار هناك تواصل مع العديد من الدول، خاصة دول الخليج العربي – تركيا – إيران – السودان، وفي بعض الدول الأوربية تم الاتصال مباشرة مع حكومة مثل النرويج وغيرها، وقد سعت حركة حماس إلى اختراق في جدار الفروض على الحكومة بخصوص العلاقات الدولية وهناك ضغوط هائلة من الأمريكان والإسرائيليين بعدم التعامل مع الحكومة الجديدة، وصار هناك حتى تهديدات وضغوط مختلفة ، كالضغوط الاقتصادية، هذه حجمت قدرة حركة حماس على فتح علاقات رسمية مفتوحة(المصدر السابق).

3-8 خلاصة

يتضمن هذا الفصل إشكالية علاقات حركة حماس على المستوى الإقليمي والدولي، ويبين التحديات الحقيقية التي تحول دون تطوير علاقات إيجابية وبناءة مع القوى الإقليمية والدولية، خاصة أن توطد العلاقات على المستوى الإقليمي يعني بالضرورة الدخول في لعبة المحاور والأطراف الإقليمية، كما يتطرق الفصل إلى الإخفاق عموما في تطوير مستوى العلاقات بين حركة حماس والاتحاد الأوروبي أو الولايات المتحدة الأمريكية، أو اللجنة الرباعية، رغم أن الحركة حققت تقدماً ملموساً في علاقاتها مع بعض القوى الإقليمية كما يبين الفصل، تحديدا في علاقاتها مع إيران وتركيا.

هذا النجاح النسبي في علاقاتها مع دولتين محورتين في الشرق الأوسط مثل إيران وتركيا، هو نجاح مرتبط أساسا بمصالح الدولتين، ورغبتهما في تعزيز نفوذهما في الشرق الأوسط مع الاختلاف العميق والجدري في سياسة الدولتين من الحل السياسي، والموقف مع أمريكا والأسرة الدولية، وحتى مرجعياتهم المذهبية.

يقدم الفصل رصدا لتفاصيل الاختلاف بين قوى هامة دولية مثل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة واللجنة الرباعية، حيث تشير الأحداث التاريخية وتطوراتها بين الطرفين إلى علاقة مسدودة تماما، تعود كما تم توضيحه في الفصل إلى جملة من الأسباب أهمها الموقف الدولي عموما المستند إلى إجماع بضرورة التزام أي طرف فلسطيني بمرجعية التسوية، ونبذ العنف والاعتراف بإسرائيل، عدا عن انحياز بعض هذه القوى لإسرائيل والخطاب السياسي لحماس الذي ما زال مصرا على استخدام مفرداته وجوهره دون اعتبار للتطورات الإقليمية أو موازين القوى الدولية.

الفصل الرابع

النتائج والتوصيات

4-1 النتائج

حاولت حركة حماس تقديم قدرا من المرونة في التعامل مع كل الجهات الإقليمية- تحديدا دول الجوار العربي- وعلى مستوى العلاقات مع الدول الغربية في أوروبا -والولايات المتحدة الأمريكية تحديدا-، وعكست هذه المحاولات رغبة حركة حماس في تحقيق اختراق يضمن لها الاعتراف الإقليمي والدولي بها كلاعب مؤثر في الصراع العربي-الإسرائيلي، وطرف لا يمكن تجاوزه في أزمة الفرقاء في الشرق الأوسط.

بذلت حركة حماس جهدا كبيرا في إعادة تغير صورتها، وفي إعادة علاقاتها الإستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط ، كنتيجة مباشرة للتغيرات الإقليمية الجارية. ويظهر أن حركة حماس كانت أكثر استيعابا لتبدل المشهدين السياسي والأمني في منطقة الشرق الأوسط، ومن هنا سعت حركة حماس لاستغلال فرصة وصولها الديمقراطي للسلطة لتوسيع دائرة علاقاتها الإقليمية، لكنها حتى الآن غير مستعدة لإجراء التغيرات الداخلية والإستراتيجية المتعلقة ببرنامجها السياسي.

لقد تداخلت جملة من العوامل لتبرهن على تعقيدات العلاقة المتوقعة بين حركة حماس والمجتمع الإقليمي والدولي، ويمكن إيجاز التسلسل والتشابك في هذه العلاقة ضمن نتائج ما آلت إليه العلاقات الحمساوية ، مكاسبها وإخفاقاتها من جهة، والعلاقات الإقليمية والدولية وردود فعلها ومواقفها على هذه العلاقات من جهة ثانية.

وعبر تحليل لمجمل المواقف الإقليمية والدولية، تخلص الدراسة إلي النتائج التالية:

4-1-1 أولا: المواقف الإقليمية:

1. شكل الانقسام السياسي، وسيطرة حركة حماس على قطاع غزة بالقوة المسلحة محورا جوهريا في علاقات الدول الإقليمية وتحديدا دول الجوار مع حركة حماس، فبعد أن شهدت علاقات حركة حماس الإقليمية تطوراً محدوداً وبمردود إيجابي بعد توقيع اتفاق مكة، خاصة أن حكومة الوحدة الوطنية حظيت بدعم وموافقة الجميع، إلا أن أحداث الانقلاب في يونيه 2007م، وانقسام الواقع الفلسطيني، وقيام حكومتين؛ أدي إلى تراجع علاقات حركة حماس الإقليمية، وانحصرت العلاقات السياسية الرسمية، وتراجعت معظم أشكال الدعم التي كانت تقدمها الحكومات العربية والإسلامية لقطاع غزة؛ باعتبار أن الشرعيّة هي مع الحكومة في رام الله وليس لغزة من الأمر شيء، خاصة أن مجمل هذه الدول نأت بنفسها عن التورط بموقف يعزز سلطة حركة حماس القانونية في غزة، بحكم التزام هذه الدول بتعهدات واتفاقيات دولية مع إسرائيل كما هي الحال مع مصر والأردن، أو بسبب علاقات هذه الدول مع الولايات المتحدة وأوروبا كما هي الحال مع المملكة السعودية، وظلت العلاقة دافئة مع تركيا الساعية لدور إقليمي في الشرق الأوسط، وحافظت حركة حماس على علاقات مساندة مع إيران بوصف الأخيرة تمثل احد دول الممانعة الباحثة عن شريك فلسطيني يتفق وخطها السياسي.

3. انعكس التزام مصر بمسار التسوية إيجابا على علاقاتها بالقيادات الفلسطينية وحركة فتح التي تبنت مشروع التسوية واتفاقيات أوسلو، كما انعكس ذلك سلباً على نظراتها للفصائل التي استمرت في الإصرار على خيار المقاومة وفي طليعتها حركة حماس، ورأت مصر أن في ذلك تعطيلاً لمسار التسوية وبعداً عن الواقعية وعدم قدرة على فهم التعقيدات الدولية وكيفية التعامل معها، مع حرصها على الاستمرار في متابعة دورها "الأبوي" القائد في الشأن الفلسطيني وحرصت ألا تقطع "شعرة معاوية" مع أي من الأطراف الفلسطينية بما فيها حركة حماس مهما كان اختلافها معها.

4. قامت سياسة الأردن اتجاه حركة حماس وتوتر العلاقة بينها وبين حركة حماس ضمن فلسفة الأردن السياسية القائمة على مبدأ الأولويات، ومن ثم التوازن، وضمن سلم الأولويات فقد كان الأردن أكثر قربا لمنظمة التحرير منه إلى حركة حماس، وبالتالي فمن المنطقي وفق هذه الفلسفة أن تكون العلاقات مع السلطة الفلسطينية بقيادة فتح هي الأقوى.

5. وصلت العلاقة مع سوريا إلى أدنى أوضاعها بعد اصطفاف حركة حماس مع المعارضة السورية الساعية إلى إنهاء نظام الأسد في سوريا، مما عقد علاقات حركة حماس الإقليمية وزاد من حصارها، بفقدانها اكبر الداعمين السياسيين في المنطقة، وخسارتها لموضع جيوسياسي هام.

4-1-2 ثانيا: المواقف الدولية:

1. تفاجأت العديد من دول العالم بالفوز الانتخابي لحركة حماس عام 2006م، مجسدا هذا الفوز سلسلة من التحديات السياسية بالنسبة للإدارة الأمريكية التي دعمت العملية الانتخابية كجزء من جهودها الرامية إلى تعزيز وإصلاح السلطة الفلسطينية في إطار مساعيها الحثيثة للترويج الواسع للديمقراطية في المناطق الساخنة والمعادية للسياسات الأمريكية.

2. اتخذت إسرائيل واللجنة الرباعية خطوات للحد من تقديم المساعدات غير الإنسانية والموارد المالية للسلطة الفلسطينية التي شكلتها حركة حماس بعد الانتخابات، كرد فعل متوقع بسبب رفض حركة حماس وحكومتها القبول بمبادئ الرباعية .

3. علق الاتحاد الأوروبي أكبر جهة مانحة للسلطة الفلسطينية مساعداته المباشرة للسلطة الفلسطينية بناء على طلب اللجنة الرباعية، والتي قادت في وقت لاحق جهود دولية رامية إلى تقديم العون للشعب الفلسطيني دون وصول هذه المساعدات إلى حكومة حماس أو من السلطة التي تسيطر عليها حماس.

4. لم تتخل الدول الأوروبية عن التزامها بمواقفها المعروفة ضد حركة حماس باعتبارها حركة إرهابية، مما عرقل فرص تطوير علاقات جادة أو متعمقة مع حركة حماس، أو التقدم نحو علاقات تؤسس لمراحل أكثر تطورا، ومع تأكيدها أن الحوار مع حركة حماس مشروط بموافقة الأخيرة بالالتزام بشروط اللجنة الرباعية التي تضم ممثلا لأوروبا في عضويتها، والتي تقضي بالاعتراف بحق (إسرائيل)

بالوجود والاعتراف بكافة الاتفاقيات التي وقعتها منظمة التحرير الفلسطينية ونبذ الإرهاب، ولا يمكن تناسي الدور الأمريكي الضاغط على أوروبا تحسبا من تطوير علاقات أوروبية مع حركة حماس، كما كان للإعلام الأوروبي التابع لجماعات الضغط الصهيونية دور أساس في التحريض على حركة حماس وعلى بناء رأي عام معاد لها، وظلت الدعوات الأوروبية الداعية الى التواصل مع حركة حماس مجرد دعوات محدودة لم تتمكن من تحقيق انجازات تذكر على صعيد العلاقة مع حركة حماس.

5. أسهم الرأي العام الأوروبي والأمريكي في تكوين صورة نمطية إعلامية تكن العداء لكافة الأحزاب الإسلامية، ويعيق تواصلا حقيقيا متفهما، وهو ما أسهم في تقليص فرص التواصل الأوروبي والأمريكي ليس فقط على المستوي الرسمي، وإنما أيضا على المستوى الشعبي.

6. أما عن العلاقة مع روسيا فهي تسعى من خلال حوارها مع حركة حماس في إشراكها في عملية السلام في المنطقة، والعمل على احتواء دورها على الصعيد العسكري، ودفعها لاتخاذ خيارات سياسية وتعزيز مشاركتها في الحياة السياسية تمهيدا لإنهاء دورها المقاوم، وتكراراً تجربتها الناجحة في عهد الاتحاد السوفيتي مع حركة فتح والذي دفع فتح للقبول بالقرار 242 كحل للقضية الفلسطينية.

4-2 التوصيات

من خلال ما سبق فإن الباحث يوصي بالاتي:

1. لا يمكن لحركة حماس تقديم نفسها أمام الدول رسميا دون أن تكون عضوا شرعيا في مؤسسات م ت ف والسلطة الفلسطينية، وهي مسالة تبينها تجربة م ت ف التي تمكنت من انتزاع الاعتراف العربي والدولي بعدما قدمت نفسها كإطار كياني يضم كافة القوى الفلسطينية، وهو ما يستوجب من حركة حماس التوجه نحو الداخل الفلسطيني والاتفاق مع القوى الرئيسة فيه نحو تسوية وطنية تسمح بان تكون حركة حماس جزءاً من المؤسسة الرسمية الفلسطينية المعترف بها عربيا ودوليا، وأولى الخطوات لتحقيق ذلك هي التوجه دون إبطاء نحو الوحدة الوطنية.
2. إعادة النظر في خطابها السياسي، الذي يركز على جانب الصراع الديني، وهو الخطاب الذي يتقاطع سلبا مع مجمل المواقف العربية والفلسطينية التى تناضل في إطار سياسي، تجنبا لتأليب المواقف الأوروبية والعالمية، وتصوير مشهد الصراع وكأنه جزء من حروب دينية، مما يستدعي من حركة حماس تقديم خطاب يبين حقيقة الصراع القائم بين احتلال استعماري، وشعب تحت الاستعمار من حقه النضال والكفاح المسلح.
3. الاتفاق مع القوى الفلسطينية والعربية المساندة على آليات النضال الميدانية ضد الاحتلال الإسرائيلي، بحيث يشكل هذا الموقف دعما أمام الرأي العام العالمي، وأمام الحكومات الرسمية العالمية، وحتى لا تجد حركة حماس نفسها في مواجهة مع القوى الفلسطينية والعربية والعالمية في آن واحد، وهو ما يكرس عزل الحركة بموافقة الأقربين.

قائمة المراجع

المراجع

أولا : الكتب العربية

1. أبو زايدة ، يوسف: **جهاد الإخوان المسلمين في فلسطين حتى عام 1970**، (غزة: مركز أبحاث المستقبل ، 2009).
2. أبو عامر، عدنان: **قراءات في فوز حماس، مركز اليمان للإعلام والتدريب**، (غزة، ط1، 2006).
3. أبو عامر، عدنان: **حماس وإيران: صعود وهبوط العلاقات**،(بيروت:معهد العربية للدراسات والتدريب، 2012).
4. أبو لغد، إبراهيم: سياسية **أمريكا تجاه فلسطين ، فلسطين والسياسة الأمريكية من ويلسون إلى كلينتون**، تحرير ميخائيل سليمان، (لبنان –مركز دراسات الوحدة العربي، 1996).
5. أبي عيسي، وسام: **الموقف الروسي تجاه حركة حماس 2006-2010**، (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2011).
6. إدريس، محمد السعيد: **المواقف العربية من العدوان** ، دراسات في العدوان الإسرائيلي على غزة : عملية الرصاص المصبوب /معركة الفرقان ،(بيروت : مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ،2009).
7. بلال، الشوبكي: **التغير في منظور حركات الإسلام السياسي** (رام الله: مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2008).
8. جرابعة ، محمود: **حركة حماس مسيرة مترددة نحو السلام** ، (نابلس : المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية ، 2010).
9. جمعة، محمد: **حماس والدائرة العربية**، قراءات نقدية في تجربة حماس وحكومتها 2006-2007، تحرير محس صالح، (بيروت – مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات2008).
10. الحاد، علي: **سياسات دول الاتحاد الأوربي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة** ، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية).
11. حتر ، ناهض: **حماس والأردن الحاجة والدور المتبادلين** ، " حماس والحركة الإسلامية و الحوار مع النظام السياسي في الأردن " تحرير :جواد الحمد ، (عمان ، مركز دراسات الشرق الأوسط ، ،2008).
12. الحروب، خالد: **الفكر والممارسة السياسية عند حماس** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1996).
13. الحمد، جواد وآخرون: **دراسات في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية حماس**،(عمان:مركز دراسات الشرق الأوسط، 2010).

14. الزبيدي، باسم: حماس والحكم.. **دخول النظام أم التمرد عليه**،(رام الله :المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، 2010).
15. السروجي، محمد محمود: **سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية منذ الاستقلال إلى منتصف القرن العشرين**، (نابلس : د.د ،2005).
16. شاعر، ناصر الدين: **عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية وجهة نظر إسلامية** ، (نابلس : مركز البحوث والدراسات السياسية ، 1999).
17. شهاب، زكي: **حماس من الداخل القصة غير المروية عن المقاومين والشهداء والجواسيس** ، (بيروت:الدار العربية للعلوم ناشرون ، 2008).
18. صالح، محسن: **القضية الفلسطينية: خلفياتها وتطوراتها حتى سنة 2001**،(بيروت – مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ، 2002).
19. صالح، محسن: **صراع الإرادات و السلوك الأمني لفتح وحماس والأطراف المعنية**، 2006-2007، ملف الأمن في السلطة الفلسطينية، (بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2008).
20. صالحية، محمد عيسى: **مدينة القدس ، السكان والأرض "العرب واليهود** " ،1275-1368هـ / 1858-1948م (بيروت : مركز الزيتونة للدراسات و الاستشارات، 2009).
21. عبد الحي، وليد: **حماس والبيئة الدولية**، تقيم عام في السلطة، قراءات نقدية في تجربة حماس وحكومتها 2006-2007 ، (بيروت : مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2007).
22. عبد الحي، علي قاسم: **السياسة الخارجية الامريكية تجاه حركة حماس 2000-2006**، (القاهرة مكتبة مدبولي 2009).
23. عبد الرحمن ، أنس: **القضية الفلسطينية بين ميثاقين: الميثاق الوطني الفلسطيني وميثاق حركة المقاومة الإسلامية "حماس"**، (الكويت :مكتبة دار البيان، 1989).
24. عثمان، عوض السيد، تحرير: صلاح عبد المقصود ، محمد جمعة: حماس **والانتخابات التشريعية ، قراءة في دوافع الأحجام والمشاركة ،حماس من المعارضة على السلطة** –قراءة في أبعاد التجربة وآفاقها ، (مصر: مركز الإعلام العربي، -2009).
25. عزام ، عبدالله: **الجذور التاريخية والميثاق**، (بيشاور: مركز الشهيد عزام الإسلامي، 1989).
26. الفالوجي، عماد: **درب الأشواق حماس الانتفاضة السلطة** ،.(رام الله:دار الشروق للنشر والتوزيع، 2002).
27. كميل، منصور، منصور: **الولايات المتحدة الأمريكية إسرائيل**: العروة الأوثق، ترجمة نصير مروة،(بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1996).
28. مشعال، شأول، ابراهام سيلع: **عصر حماس**، (يديعوت احرنوت – تل أبيب -1999)

29. المقادمة، إبراهيم: معالم في الطريق إلي تحرير فلسطين،(فلسطين، غزة، بدون تاريخ ودون دار نشر).
30. النواتي، مهيب: **حماس من الداخل**، ط 1، (عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2002)
31. نور الدين، محمد: **المواقف الإسلامية من العدوان**، دراسات في العدوان الإسرائيلي على غزة، عملية الرصاص المصبوب ،معركة الفرقان تحرير عبد الحميد الكيالي ، (بيروت – مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات 2009).
32. الهندي، خالد: **عملية البناء الوطني وجه نظر إسلامية** (نابلس : مركز البحوث والدراسات السياسية،1999).
33. يوسف، أحمد: **تأملات في الدين والسياسة– قراءة في الحالة الفلسطينية،** (غزة : بيت الحكمة للدراسات والاستشارات، ديسمبر 2010).

ثانيا: الرسائل العلمية

1. شقورة، مجدي: "حركة حماس من المعارضة إلى السلطة، دراسة مقارنة في مواقفها السياسية "، رسالة دكتوراه غير منشوره، جامعه سرجي، فرنسا –بيتواز ، (2012).
2. حامد، قصي أحمد حسن: دور الولايات المتحدة الأمريكية في إحداث تحول ديمقراطي في فلسطين، ولاية الرئيس جورج بوش الابن، 2001– 2006،رسالة ماجستير غير منشورة نابلس – جامعة النجاح الوطنية، نابلس،(2008).
3. بني فضل، عصام حمدان: دور الاتحاد الأوروبي في التنمية السياسية تجاه الأراضي الفلسطينية المحتلة، 1991–2007، رسالة ماجستير غير منشورة، نابلس –جامعة النجاح الوطنية، (2007).
4. عزام ، تيسير محمد فائق: التجربة السياسية لحركة المقاومة الإسلامية " حماس " وأثرها على الخيار الديمقراطي في الضفة الغربية وقطاع غزة للفترة 1993– 2007، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، (2007).

ثالثا: الدوريات

1. حيدري، نبيل: الاتحاد السوفيتي ومنظمة التحرير الفلسطينية، مجلة شئون فلسطينية، (نيقوسيا)، العدد 213، 214، (ديسمبر، يناير، 1991).
2. الشوبكي، بلال: سياسة روسيا الخارجية تجاه القضية الفلسطينية ، مجلة الدراسات الشرق الأوسطية، (عمان) السنة العاشرة، العدد 34–35، (2008) .
3. الصافي، خالد: موقف الشيخ أحمد ياسين من الهدنة مع الكيان الصهيوني ، مجلة جامعة الأقصى، المجلد. الحادي عشر. ، العدد الأول، يناير. 2007.

4. صالح، محسن: محمد، قراءة نقدية في تجربة حماس وحكومتها، مركز الزيتونية للدراسات والاستشارات،2007، ص65.
5. مصطفي، هالة: التيار الإسلامي في الأرض المحتلة، مجلة المستقبل العربي(بيروت) عدد 113(1988)
6. ناظم، أثيرعبد الواحد: دور السياسة الخارجية القطرية في ظل الأزمات العربية والإقليمية ،مجلة دراسات دولية (بغداد) العدد الثالث والأربعون،(2010).
7. نوفل، أحمد سعيد: توجهات الاتحاد الأوربي نحو القضية الفلسطينية وعملية السلام، مجلة دراسات شرق أوسيطة (عمان)، العدد 25، (خريف 2003).
8. أبو عمرو، زياد: حماس خلفية تاريخية وسياسية، مجلة الدراسات الفلسطينية، (بيروت)العدد 13(شتاء 1993).
9. ايكلبرس، ستثيا: موقف الاتحاد السوفيتي من القضية الفلسطيني ومنظمة التحرير، 1948-1982، مجلة شئون فلسطينية، (نيقوسيا)، العدد 148-149، (يوليو، أغسطس، 1985).

رابعا: أوراق عمل ومحاضرات:

1. الباسل، رجب: دور تركيا في القضية الفلسطينية، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر التركي للعلوم الاجتماعية- دراسات الشرق الأوسط (10_12ديسمبر2010).
2. حمدان، أسامة: المواقف الأوربية من التعامل مع حركات المقاومة الفلسطينية: حركة حماس نموذجا، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر السياسة الخارجية الأوربية تجاه القضية الفلسطينية، ، بيروت - مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 3-4 تشرين الثاني/ نوفمبر 2010.
3. طافش، عبد القادر: إيران والقضية الفلسطينية: الواقع والمتغيرات، (مركز الجزيرة للدراسات، 13 ديسمبر/ كانون الأول، 2012).
4. منصور، جمال: محاضرة ،نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية ، 1995/10/8.
5. باكير، على حسين، عدنان أبو عامر: تقرير: تركيا والقضية الفلسطينية في ظل تحولات الربيع العربي ، مركز الجزيرة للدراسات 6 نوفمبر /تشرين الثاني -2012.
6. محمد، جمال: تقرير: زيارات حماس إثر فوزها في الانتخابات التشريعية، " فبراير- إبرايل 2006"، حسبما تعكسه الصحافة، بيروت -ـ مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2006.

خامسا: الوثائق .

1. اتفاق مكة، 8 شباط/فبراير 2007 م .
2. ميثاق حركة حماس، 18 أب/أغسطس 1988 م .
3. وثائق حركة المقاومة الإسلامية حماس، الجزء الأول ، 1987 م
4. وثائق حركة المقاومة الإسلامية حماس، الجزء الثاني ، 1989 م

5. وثيقة البرنامج السياسي لحكومة الوحدة الوطنية، 19 ايلول/سبتمبر 2006 م.
6. بيان رقم 22 (من بيانات وفعاليات الانتفاضة الصادرة عن حركة حماس 18 أغسطس 1988)
7. بيان صادر عن حركة المقاومة الإسلامية حماس عام 1994.
8. بنود البرنامج المرحلي في منظمة التحرير الفلسطينية وثائق فلسطينية، مائتان وثمانون وثيقة مختارة 1939- 1987 دائرة الثقافة، منظمة التحرير الفلسطينية 1978.
9. تقرير معلومات 17، تركيا والقضية الفلسطينية، بيروت ، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2010.
10. تقرير معلومات 16، دور الاتحاد الأوربي في مسار التسوية السلمية للقضية الفلسطينية، بيروت – مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2010.
11. تقرير معلومات 7،مصر وحماس، بيروت – مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2009.
12. محسن، صالح، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2006،(بيروت – مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2006).

سادسا: الصحف

1. وكالة الأنباء الفلسطينية "وفا"
2. وكالة معاً
3. وكالة سما الإخبارية
4. صحيفة النهار المقدسية
5. صحيفة الدستور الأردنية
6. صحيفة السبيل الأردنية
7. صحيفة البيان الإماراتية
8. صحيفة الرسالة
9. صحيفة القدس الفلسطينية
10. صحيفة الأهرام المصرية
11. صحيفة أخبار اليوم المصرية
12. صحيفة الحياة اللندنيه
13. صحيفة الشرق الأوسط اللندنية
14. صحيفة المصري اليوم
15. صحيفة القدس العربي اللندنية

16. صحيفة الشرق القطرية
17. صحيفة الغد الأردنية
18. صحيفة الوطن السعودية
19. صحيفة الأيام الفلسطينية.
20. صحيفة الدستور المصرية
21. صحيفة السفير اللبنانية
22. صحيفة الخليج الاماراتية
23. صحيفة الحياة الجديدة الفلسطينية
24. صحيفة الجمهورية المصرية
25. صحيفة الرأي الاردنية
26. صحيفة عكاظ

سابعا: شبكة المعلومات العالمية (الانترنت):

1. عبد العال، على، الهيكل التنظيمي لحركة المقاومة الإسلامية، (13فبراير -2007):25-11-2013
http://www.arabtims.com.portal/article-display.cfm?action=8preview.ugd
2. عن سياسية العزل وإخفاقها الحديث مع حماس ، ترجمة حربي ، محسن عبد الله (بيروت، 6كانون الثاني / 2009). 7-10-2013
http:/www.maber.org/issue-marchoq/lookout?.htm
3. المركز الفلسطيني للاعلام: 11-9-2013
http://www.palestine-info.com/arabic/hamas/who/who
4. موقع BBC باللغة العربية 2006/1/27: 25-8-2013
http//news.bbs.co.uk/hi/arabi/middle.east.news/newsid-464000/4649168.stm
5. موقع إسلام أون لاين، 2003/12/8، 18-12-2013
http://islamonline.net/arabic/politics/2003/12/articale05.shtml.
6. قدس برس، 2008/9/27: 25-11-2013
http://www.dudspress.com/look/asvaceresult.tpl
7. موقع الجزيرة نت 2004/6/21: 17-10-2013
http://www.aljazera.net/Nit/exeres/7E05c1375-6ccf-4706-9925-EB29859
8. وكالة جراسا الاخبارية ، نوفمبر –تشرين الثاني /2012: 26-8-2013
www.grasanews.com/index.php?page=article@id=80684

9. وكالة معا الاخبارية، 2008/10/31: 1-12-2013

http://maannews.net/av/index.php?opp=showDetalis&zo=134476.

10. رنا الصباغ، " تحسن علاقة الأردن مع حماس يستوعب المعارضة الإسلامية "، موقع زاد الأردن الأخباري :2011/11/10 : 25-9-2013

http:jordanzad.com/index/php?pag=articlr@id=6128

11. الجزيرة نت : 2011/10/20 : 25-8-2013

12. الجزيرة نت :

www.aljazeera.net/news/page/7bb589dd-b2fo-4e73-afb8-46be95

13. رنا الصباغ، ، دب حماس والكرم الأردني ، وكالة رم للأنباء 2011/11/13: تاريخ الزيارة 2013-11-1

www.rumonline.net/more.php?thi

14. عياد البطنيج، سوريا وحماس- السياسة تتجاوز الأيدلوجيا، الحوار المتمدن، العدد 2767، 2009/9/12: تاريخ الزيارة 25-11-2013

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=84431.

15. فلسطين للحوار: تاريخ الزيارة 9-10-2013

http://www.paldf.net/forum/showtheread.php?t=1062919

16. الجزيرة نت، 2006/1/27: تاريخ الزيارة 9-11-2013

http://www.aljazeera.net/news/archive/archive?Archive7d=309388 .

17. الجزيرة نت، 2009/1/17: تاريخ الزيارة 16-10-2013

http://www.aljazeera.net.irib.ir/news/pages/08ef41df-c12b-49ef-aae5-651c04850990

18. سميرة سليمان، امبراطورية دان لها العالم وخذلها السلاطين، شبكة الإعلام العربية، 2009: تاريخ الزيارة17-12-2013

http://www.moheet.com/show_news.aspx?nid=228980@pg=1 .

19. خليل الصمادي،القدس في العهد العثماني، موقع مؤسسة فلسطين للثقافة: تاريخ الزيارة 2013-9-14

http://www.thagafa.org/Main/default.aspx?_ContenType=ART@_855a-1f446be6742d-ContentID=b81b44ab-9a0d-4103

20. بشير عبد الفتاح، تركيا وإسرائيل، توتر يغذي هواجس عدم الثقة ، الجزيرة نت 2009/10/27: تاريخ الزيارة 21-10-2013

http://www.aljazerra.net/NR/exeres/E7BBA992.F543-4A41-928A-7567LC69Fuzo.htm .

21. ريان ذنون العباسي ، إسرائيل ومشروع جنوب شرقي الأناضول في تركيا، موقع دنيا الوطن، 2004/11/19: تاريخ الزيارة 7-9-2013
http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2009/11/19/180327.html
22. Hurryet.newspaper.13/1/2009 : تاريخ الزيارة 19-1-2014
http://aramahurriyet.com.tr/arsivnews-aspx?id=10765794
23. فارس ، عوني ، تركيا والقضية الفلسطينية – تطلعات شعوب ومحددات ساسة ، بيروت – مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات: تاريخ الزيارة 15-12-2013
Http://ww.alzaytouna,net/permalink/4825.html
24. برهان الدين المراشحي، تأثير الصهيونية على السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط، 2004: تاريخ الزيارة 3-1-2014
http://www.fureah.net/articles/tatheer.htm
25. احمد برقاوي، بعين التاريخ: قراءة سياسية في وظيفة الدولة العبرية: تاريخ الزيارة 4-12-2013
http://ww.p.s.news.com/diverses21-140105.htm
26. الأدلة العملية التطبيقية المعاصرة على علاقة الشيوعيين باليهودية، 10/19/: 2011: تاريخ الزيارة 4-11-2013
http://www.al3ump.net/relation-rommunsim-rionisim/73-applied-empirical-evidence-onthe-relationship-ofcontemprary-commuiusm-sudaism-html#ffm5
27. عصام عدوان ، مسار علاقة روسيا بحركة حماس، موقع دنيا الرأي، 2006/2/14: تاريخ الزيارة1-9-2013
http://www.puilit.alwatanvoice.com/articles/2006/02/14/37176 .
28. عبد الستار قاسم، سياسة روسيا في المنطقة العربية والإسلامية، مركز الجزيرة للدراسات: تاريخ الزيارة: 18-11-2013
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/2Ac49409-ofc2-4c313-B969-4F168A2coA4F.htm .
29. عمرو عبد الحميد، المصالح الروسية بين حماس وطهران، موقع هيئة الإذاعة البريطانية بي بي سي، 2010/5/15: تاريخ الزيارة 17-1-2014
http://www.bbc.co.uk/arabic/worldnews/2010/05/100429-russia-ic2,shtml
30. فائق، ظافر فارس، موقف الرباعية الدولية من القضية الفلسطينية: تاريخ الزيارة 17-10-2013
http://www.blog.amin.org.faresdahaher/2010/7/29/%D8/Af%d8%B1%D8/B1/D8/A7 .
31. الأزعر، محمد خالد. حماس والتسوية : احتمالات الثبات والتغير،2006/2/6، :تاريخ الزيارة 14-11-2013http://www.palestine-info/arabic/palestoday/press

32. الشيخ خليل، نهاد، البناء الداخلي لحركة الإخوان المسلمون في قطاع غزة، مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث النســـــانية، المجلد العشرين العدد الأول، ص313– ص354 يناير 2012، ISSN 1726-6807 http://www.iugaza.edu.ps/ar/periodical،

33. Karim Sadjad pour, Reading khameni: The world view of Iran Most powerful leader.
http://www.state.gove/r/pa/prs/ps/2003/2003/2006.htm

34. Conflicts forum Elliol Abrams, uncicl war, January, 2007, available online at: http://www. contlictsfrun.org/2007/elliot.abrams.uncivi l.war .

35. JAVIER Solana. Appearance befor the Europen parliament Strasbourg.5/4/2006 in: http://www.consilium.europa.cu/uedoce/ems-data/docs/pressdata/en/discours/89164.pdf

36. nternational Crisis Group
http://www.crisisgroup.org/ar/Regions%20countries/Middle%200%North

ثامنا: المقابلات الشخصية

د.احمد يوسف

د.غازي حمد

تاسعاً : مراجع باللغة الانجليزية

1. Zhak santis , hamas : It is ldology and Record , Jewish community Relations couneil , July 2008, p5.
2. Rafael D.Frankel, keeping hamas and hezballah out of awar with Iran. The Washington Quarterly, 2012.
3. The General Assembly of the united Nation, the question of plestine.Resoluation181.plenary29/11/1947.
4. Annual Report on Military power of IRAN , April 2012 , Executive Summary.
5. Jim Zanotti , Hamas : Back ground and Issues for congress ,Analyst inmiddle EASTERN affairs , DECEMBER 2010 , P 22 .
6. Muhammad Muslih The Foreign policy of Hamas , council on foreign Relations , new York.

7. Mearsheimer, John8 stephenwall, unrestricted Access: what the Israel lobby want. It too often gets. The war over israels intuencc(Round table), Foriegh policy, August 2006, p58.
8. Khalisi, Rashid: Resurrectiong Empire; western fool prints and Americans perilous path in the middle east, Beacon press Boks. First edition, 2005 page 199.
9. Paul sham, osama abo raahed , Hamas: Ideological Rigidity and Flexibility , United States Institute of peace 2009.
10. CRS Report for congress .Labanon : T he Israel – Hamas – Hezballah conflict , August , 14, 2006. and Trade Division, Jeremy M. Sharp, coordinator Foreign Affairs.De fense .
11. Analysis, Obama's middle East policy :Time TO Decide. Grorio Bettiza aphd candidate in International Relation and IDES center stonex scholar at the London school of Economic.
12. Christopher Phillips is a PhD student in international Relation at the London school of Economic and political scince and program ASSISTANT ON IDEAS middle EAST international Affairs program.
13. Beorge w.Bush.press conferenee if the president. Jan. 26.2006.
14. The chpistion century magazine, Chicago, vol 123. issue 11, 30/5/2006.
15. James A. Bater III and lee H. Hamilton, the Iraqe study, Group Report (New York. Viatage Books.2006).